

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تأثيرُ التغييرات الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية على تنامي صعود اليمين في إسرائيل

إعداد

أصالة رشيد يوسف سخل

إشراف

د. حسن أيوب

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2020م

تأثيرُ التغييرات الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية على تنامي صعود اليمين في إسرائيل

إعداد

أصالة رشيد يوسف سخل

نُوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2020/12/28م، وأُجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

1. د. حسن أيوب/ مشرفاً رئيسياً

2. أ. د. أيمن يوسف / ممتحناً خارجياً

3. د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً داخلياً

التوقيع

.....
.....

.....
.....

.....
.....

الإهداء

إلى الداعمة الأول والأقرب إلى قلبي، والدتي العزيزة

إلى مه شجعني وساندني في مسيرتي التعليمية، والدي العزيز

إلى مه كان لي سندًا ومصدرًا لقوتي، زوجي الحبيب "عدي"

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء.

الشُّكْرُ وَالتَّقْدِيرُ

الحمدُ لله الذي منَّ عليَّ بِإتمامِ هذه الأطروحة، وأنقذني بِجزيلِ الشُّكْرِ والتَّقْدِيرِ
مُتَشْرِفِي وأستاذِي الفاضلِ الدكتور: حسنة أيوب، الذي قدَّم لي العون والتوجيه والنصائح
التي ساهمت في تقويم المسيرة البحثية.

والله ولي التوفيق

الإقرار

أنا الموقّعة أدناه، مقدّمة الرّسالة التي تحمل العنوان:

تأثيرُ التغيرات الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية على تنامي صعود اليمين في إسرائيل

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرّسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أيّ جزء منها، لم تُقدّم من قبل لنيل أيّ درجة علميّة، أو لقب علمي، أو بحث لدى أيّ مؤسسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة: أصلا ندي يوسف

Signature:

التوقيع: أصلا ندي

Date:

التاريخ: ٢٠٢٠/١٢/٢٨

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ج	الإهداء	
د	الشكر والتقدير	
هـ	الإقرار	
و	فهرس المحتويات	
ط	المخلص	
1	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومحدداتها	
2	مقدمة الدراسة	1.1
5	مشكلة الدراسة	2.1
5	فرضية الدراسة	3.1
6	الدراسات السابقة	4.1
10	منهجية الدراسة	5.1
12	حدود الدراسة	6.1
13	الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة	
14	الإطار النظري التحليلي	1.2
20	التغيير الديموغرافي والتغيير السياسي	2.2
22	البنى الاقتصادية - الاجتماعية وعمليات التغيير السياسي	3.2
26	مؤشرات تأثير التغييرات الديموغرافية على القوى السياسية	4.2
26	تغير موازين القوى السياسية نتيجة لتغير التركيب الطبقي	1.4.2
27	تشكل أحزاب سياسية تعكس التوازنات الديموغرافية	2.4.2
28	مؤشرات تأثير التغييرات الاقتصادية على القوى السياسية	5.2
28	تغيرات في القوى السياسية	1.5.2
29	زيادة أعداد الأحزاب السياسية	2.5.2
31	الفصل الثالث: الخارطة السياسية الإسرائيلية وتأثرها بالعوامل الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية	
32	الخارطة السياسية الإسرائيلية منذ نشأة الدولة حتى نهاية الثمانينيات	1.3

الصفحة	الموضوع	الرقم
34	مراحل تطور الخارطة السياسية الإسرائيلية	1.1.3
35	المرحلة الأولى: منذ عام 1948-1977	1.1.1.3
41	شكل المعادلة الإثنية خلال المرحلة الأولى	1.1.1.1.3
43	المرحلة الثانية: منذ عام 1977-1988	2.1.1.3
45	شكل المعادلة الإثنية خلال المرحلة الثانية	1.2.1.1.3
46	الخارطة السياسية الإسرائيلية منذ نهاية الثمانينيات حتى الآن	2.3
47	شكل التغيير السياسي نهاية الثمانينيات	1.2.3
48	نتائج مرحلة نهاية الثمانينيات	2.2.3
48	شكل المعادلة الإثنية في بداية التسعينيات	3.2.3
60	الفصل الرابع: التغييرات الديموغرافية والتغيرات الاقتصادية - الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي	
61	البعد الديموغرافي	1.4
66	هجرة يهود السوفييت إلى إسرائيل	1.1.4
68	الخصائص الاجتماعية لمهاجري يهود السوفييت	2.1.4
70	خصائص هجرة التسعينيات	3.1.4
73	أبعاد هجرة التسعينيات	4.1.4
76	العامل الاقتصادي - الاجتماعي	2.4
77	الاقتصاد الإسرائيلي خلال نظام دولة الرعاية الاجتماعية	1.2.4
81	الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاد سوق مفتوح	2.2.4
89	الفصل الخامس: أثر التغييرات الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية على الخارطة السياسية الإسرائيلية	
91	العامل الديموغرافي والعامل السياسي في إسرائيل	1.5
91	مؤشرات تأثير التغييرات الديموغرافية على القوى السياسية الإسرائيلية	1.1.5
92	تغير موازين القوى السياسية نتيجة لتغير التركيب الطبقي	1.1.1.5
94	تشكل أحزاب سياسية تعكس التوازنات الديموغرافية	2.1.1.5
96	البنى الاقتصادية - الاجتماعية والعامل السياسي في إسرائيل	2.5

الصفحة	الموضوع	الرقم
97	مؤشرات تأثير التغييرات الاقتصادية - الاجتماعية على القوى السياسية الإسرائيلية	1.2.5
98	تغيرات في القوى السياسية	1.1.2.5
99	زيادة أعداد الأحزاب السياسية	2.1.2.5
103	النتائج والاستنتاجات	
108	قائمة المصادر والمراجع	
b	Abstract	

تأثيرُ التغييرات الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية على تنامي صعود اليمين في إسرائيل

إعداد

أصالة رشيد يوسف سخل

إشراف

د. حسن أيوب

الملخص

ألقت هذه الدراسة الضوء على مشكلة تنامي اليمين والأحزاب اليمينية في إسرائيل؛ حيث قامت بسرد تاريخ استيلاء الأحزاب اليمينية على الحكم، والتي بدأت منذ عام (1977)، ومن ثم قامت بتحليل أسباب صعود اليمين، المتمثلة بالعوامل الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية، من خلال توضيح الهجرة السوفيتية، وطبيعة المهاجرين السوفييت، وتفسير الأزمة الاقتصادية، كذلك خطة الإصلاح، التي أدت إلى توجُّه إسرائيل نحو اقتصاد السوق المفتوح؛ للربط بين هذه العوامل والعامل السياسي، الذي من خلاله اتَّجهت الخارطة السياسية الإسرائيلية نحو اليمين.

ووضعت الدراسة فرضيةً تفيد بأن تزامن دخول إسرائيل نحو "النيوليبرالية" وموجات الهجرة السوفيتية، أدى إلى تغيير الخارطة السياسية الإسرائيلية؛ بسبب الأزمة الاقتصادية التي عاشها المجتمع الإسرائيلي، وحالة التقشف التي عملت على تردي الأوضاع الاجتماعية، وزيادة نسب البطالة المترامنة مع الهجرات السوفيتية، والتي خلقت طبقةً جديدةً داخل المجتمع الإسرائيلي، وغيرت من تركيبته.

وتمَّ فحص صحة هذه الفرضية من خلال منهج دراسة الحالة؛ وتمَّ فيها التطرق إلى العوامل الديموغرافية والعامل الاقتصادي - الاجتماعي لإسرائيل، وتأثير ذلك على انزياح الخارطة السياسية لليمين، باعتبار أنها حالة تستحق الدراسة والتحليل، وتمت الاستعانة بالمنهج الديالكتيكي؛ بسبب ملائمته مع حالة الدراسة، والذي تم من خلاله تحليل حالة الصراع والتناقض التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي من خلال المعادلة الإثنية، التي توضح الانقسامات داخل المجتمع، من أشكيناز وسفارديم ومستوطنين، وتمت الاستعانة بهذا المنهج في توضيح حجم

التغييرات الداخلية في المجتمع، وخاصة في العوامل الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية،
ومعرفة كيف ساهمت في تغيير الوضع السياسي الإسرائيلي.

وقسمت الدراسة المراحل الزمنية بشكلٍ تستطيع أن تتناول فيه الهجرة والاقتصاد
الإسرائيلي، منذ نشأة الدولة وصولاً إلى الهجرة السوفيتية في بداية التسعينيات، ودخول إسرائيل
إلى نظام السوق المفتوح في فترة الثمانينيات؛ للوصول إلى تحليل يُفسّر الواقع السياسي
الإسرائيلي.

وتوصلت الدراسة، من خلال تحليل العوامل الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية،
التي أدت إلى توجّه السياسة الإسرائيلية نحو اليمين، إلى أن قاعدة اليسار الصهيوني اختفت
وتهمشت خلال الهجرة السوفيتية التي دخلت ضمن الطبقة الوسطى بأفكار يمينية مسبقة، ومع
اختفاء الأحزاب اليسارية خلال الأزمة الاقتصادية وكسب اليمين للفئات الفقيرة، من خلال
الامتيازات التي تم منحها في مستوطنات الضفة الغربية، كل ذلك ساهم في ترسيخ اليمين
الإسرائيلي.

الفصل الأول
مقدمة الدراسة ومحدداتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومحدداتها

1.1 مقدمة الدراسة

أصبحت ظاهرة اليمين المتطرف في إسرائيل، من أكثر الظواهر السياسية أهمية، فقد سيطر اليمين في إسرائيل منذ عام (1977)؛ حيث فازَ حزب الليكود الإسرائيلي بنسبة (33.4%)، (43) مقعدًا، ضد حزب المعراخ (وهو حزب وجد نتيجة لتحالف حزب العمال المؤحد، أو ما يسمى حزب مبام، وحزب العمل الإسرائيلي)، الذي حصل على (24.6%)، (32) مقعدًا، واستمرت الأحزاب اليسارية بالتراجع حتى عام (1992)، فنجح حزب العمل الإسرائيلي بالوصول إلى السلطة برئاسة إسحاق رابين، إلى حين اغتياله عام (1995)، وفوز بنيامين نتنياهو في أول انتخابات إسرائيلية تجري لاختيار رئيس الوزراء.¹

ومع سيطرة اليمين المستمرة خلال الأعوام السابقة، أصبحت الخارطة السياسية الإسرائيلية عبارة عن يمين، ويمين متطرف، وأحزاب وسط، مع اختفاء الأحزاب اليسارية الصهيونية*، وسيركز الباحث على الفترة التي هيمنَ فيها اليمين، واليمين المتطرف، وتراجع اليسار بشكل كبير، ونلاحظ ذلك في الانتخابات التشريعية الإسرائيلية (2009\2010)؛ حيث لم

¹ الكنيست، نتائج الانتخابات للكنيست، 2019.

* هناك مفهومان في هذه الدراسة، لا بُدَّ من التصدي لهما، وهما: اليسارية في العالم، وقضية اليسار الصهيوني. اليسارية: استخدم الحزب الشيوعي في روسيا عام (1918) مصطلح اليسار؛ ليدعو من خلاله إلى شنِّ ثورة ضد سياسة لينين، وتشجيع سيطرة البروليتاريا على الاقتصاد، من هنا يمكننا أن نعرّف اليسار على أنه تيارٌ فكري وسياسي، يدعو إلى التحرر والثورة، يدعم طبقة العمال والكادحين والمضطهدين طبقياً وقومياً، ويرفض الاستعمار الخارجي، واليساري - حسب تعريف الماركسية - هو الشخص الذي يُناضل من أجل تحرير أمة، أو طبقة، أو السخلص من الاستعمار، أو الاضطهاد، أو الاستغلال، فاليسارية في إسرائيل، تعني: أن يكون الشخص ضد إسرائيل، وضد الهجرة الصهيونية، وضد طرد الشعب الفلسطيني (ناجي علوش، الماركسية والمسألة اليهودية، بيروت: دار الطليعة، ط3، 1980).

أما أحزاب اليسار الصهيوني: تتفق الأحزاب الإسرائيلية جميعها على تأكيد وجود الدولة الصهيونية، ولكن يكمن الاختلاف في أمرين؛ الأول: ما هي حدود وجود إسرائيل، والثاني: وضع العرب ضمن هذه الحدود، وكيفية تعامل إسرائيل مع العرب، وتُصرّ جميع الأحزاب الإسرائيلية بما فيها الحزب الشيوعي الإسرائيلي، على أن حدود ما قبل عام (1967) لا يمكن التراجع عنها، وتُصرّ معظم الأحزاب الإسرائيلية على أنها ليست الحدود النهائية، ولا بُدَّ من التوسع. (ناجي علوش).

يفزّ اليسار إلا في (16) مقعدًا، (13) لحزب العمل، و(3) لحركة ميرتس، وحصول الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والقائمتان العربيتان على (11) مقعدًا، بينما تقاسمت الأحزاب اليمينية والدينية ما تبقى من مقاعد الكنيست البالغة (120) مقعدًا، وفي الانتخابات التشريعية لعام (2013)، فاز حزب الليكود اليميني بـ (31) مقعدًا، وفي انتخابات عام (2015)، حصل حزب الليكود على (30) مقعدًا، أما في عام (2019) فحاز الليكود على (35) مقعدًا، وحاز حزب أبيض أرزق الإسرائيلي على (35) مقعدًا كذلك.¹

ولا بُدّ من وجود عدّة عوامل ساهمت في تكريس دور اليمين، وتقليص دور اليسار، ويعد العامل الديموغرافي من أهم العوامل التي أثّرت بشكلٍ مباشرٍ على العامل الاجتماعي، فالهجرة اليهودية إلى إسرائيل خلال الـ30 عامًا، أثّرت تأثيرًا كبيرًا على المجتمع الإسرائيلي وتوجّهاته، وتعتبر هجرة يهود دول الاتحاد السوفييتي سابقًا لعام (1992)، من أهم التغييرات الديموغرافية التي حصلت في إسرائيل؛ حيث عملت على إضعاف المكانة المهيمنة التي كانت تحتلها المجموعة الأشكنازية*، التي تحمل الفكر العلماني، والتي استند إليها اليسار الإسرائيلي، وعملت على تغيير سمات التعددية الثقافية والإثنية.²

وأصبح السفارديم (الشرقيون)*، والمهاجرون الجدد والمستوطنون، هم القوة السياسية الجديدة في إسرائيل، والتقت هذه الأطراف في كره اليسار والنخبة الليبرالية العلمانية، وعدم ثققتها بالعرب.³

ولقد تزامنت موجات الهجرة اليهودية الكبيرة من دول الاتحاد السوفييتي السابق مع منعطف اقتصادي - اجتماعي، يدل على الميول السياسي اليميني للجمهور الإسرائيلي، فأدى

¹ الكنيست، نتائج الانتخابات للكنيست، 2019.

* معنى مصطلح أشكناز يعود إلى يهود ألمانيا وشمال فرنسا، من ثم شمل يهود شرقي أوروبا، ويمكن اعتبارهم الطبقة العليا في إسرائيل، والأكثر هيمنة على المؤسسات السياسية والاجتماعية.

² الشريف، ماهر، كيف انزاح المجتمع الإسرائيلي المتشدد نحو اليمين المتشدد، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع84، خريف 2010، ص 99-100.

* السفارديم: هم يهود الشرق الأوسط، ويتم اعتبارهم الطبقة الدنيا في إسرائيل.

³ الشريف، ماهر، مرجع سابق، ص100.

انعطاف إسرائيل نحو النيولبرالية في أواسط الثمانينيات، واتباعها لسياسة الانفتاح الاقتصادي، واندماجها في العولمة، إلى تراجع دور الدولة في مهامها الاجتماعية، وتنامي الفجوات الاقتصادية في المجتمع الإسرائيلي، الذي تعرض لتغيرات في البنى الاجتماعية؛ بسبب العامل الديموغرافي الذي تم ذكره سابقاً، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، وتقويض نظام التقاعد، وارتفاع أسعار المعيشة، وتآكل القدرة الشرائية، وانعدام المساواة، بالإضافة إلى تردّي قطاعات التعليم والصحة؛ الأمر الذي عمّل على تقليص حجم الطبقة الوسطى، وإضعاف الركائز التي يركز عليها اليسار الإسرائيلي.

ومع عدم قدرة حزب العمل على تحسين أوضاع الفئات الفقيرة والمهمشة، بعد عودته للحكم عام (1992)، وفشله في تكوين برنامج بديل و متماسك، وانتصار الخطاب اليميني، وفرض سيطرته على الرأي العام، أدى كل ما سبق إلى التوجّه السياسي الإسرائيلي نحو اليمين¹.

وتركز هذه الدراسة على المجتمع الإسرائيلي، والبنية الاقتصادية، وتأثيرها الاجتماعي، وأسباب توجّه المجتمع نحو اليمين أكثر؛ الأمر الذي تظهر نتائجه في الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها، وتوضّح الدراسة حجم الانقسامات الداخلية العميقة في إسرائيل، على الرغم من محاولات إسرائيل في صهر المجتمع بأدوات ثقافية وعسكرية، إلا أنه لم يبلغ ذلك التفاوت الإثني، والطبقي، والاجتماعي، الذي تطوّر وبرز بشكل أكبر، نتيجةً للتطورات الاقتصادية، والهجرات اليهودية، ففي عام (1989) بلغ متوسط دخل اليهودي الشرقي (83.7%) من دخل اليهودي الغربي، وفي عام (1993) بلغ متوسط دخل اليهودي الشرقي (97.5%) من متوسط دخل اليهودي الغربي، أما فيما يخصّ نوع العمل، يعمل عادةً يهود الشرق في أعمالٍ أدنى مرتبةً من يهود الغرب، وبلغت نسبة من يعملون في المجالات العلمية والأكاديمية من اليهود الشرق

¹ الشريف، ماهر، مرجع سابق، ص 101-102.

(8.8%) من إجمالي القوى العاملة في إسرائيل، وفي الوقت الذي وصلت فيه نسبة اليهود الغرب (19.3%)، انخفضت نسبة اليهود الشرق إلى (4.9)%¹.

2.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التزايد الكبير والمستمر لأحزاب اليمين الإسرائيلي، وبالتالي تراجع الأحزاب اليسارية الصهيونية، وتوجُّه الخارطة السياسية في إسرائيل نحو اليمين، واقتصارها على الأحزاب اليمينية، واليمينية المتطرفة، وعدم وجود التنوع أو التعدد في الأحزاب الإسرائيلية، وأن هذه التغيرات التي بدأت تظهر بشكل كبير وواضح منذ عام (2009)، كان لها جذور قديمة منذ سنوات سابقة، وتعود هذه الجذور إلى أواسط الثمانينيات وبداية التسعينيات، التي حصل فيها تغيير اجتماعي كبير في المجتمع الإسرائيلي؛ بسبب التطورات الاقتصادية، والهجرات اليهودية، وتلك التغيرات كبرت وازدادت إلى حين وصولها إلى سيطرة اليمين الإسرائيلي، وهيمنت على السياسة الإسرائيلية، فالتحويلات الاقتصادية والديموغرافية كانت عاملاً أساسياً في سيطرة اليمين، وانزياح الخارطة السياسية نحو اليمين، ومن هنا تجدر الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هي التغيرات الاقتصادية - الاجتماعية التي ترتبت على التغيير الديموغرافي المفاجئ في المجتمع الإسرائيلي في الثمانينيات من القرن الماضي، وأسهمت بشكل جوهري في تحولات الخريطة السياسية الإسرائيلية نحو اليمين، واليمين المتطرف؟

وكيف أدّى التقاء العامل الديموغرافي والعامل الاقتصادي في إسرائيل إلى تعميق الاتجاه اليميني، واليميني المتطرف، على حساب اليسار الصهيوني؟

3.1 فرضية الدراسة

تعود التغيرات في الخارطة السياسية الإسرائيلية، نتيجةً لعوامل اقتصادية وديموغرافية؛ حيث أدت العولمة والنيوليبرالية - التي دخلت إليها إسرائيل - إلى تغيير الوضع الاجتماعي،

¹ السيد النجار، أحمد، وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن ومنذ نصف قرن، تحرير: جاد، عماد، تقديم: حبش، جورج، ط2، دمشق: مركز دراسات الغد العربي، 2003، ص46-48.

وخلق فجوات اقتصادية، وتزايد العاطلين عن العمل، وتدهور الأوضاع الصحية والتعليمية، ووصلت نسب البطالة في عام (1988) إلى (6.4) %، واستمرت في الارتفاع إلى (9.6) % عام (1990)¹، والذي تزامن مع موجات الهجرة السوفيتية، مما أدى إلى تغيير هيكلية المجتمع الإسرائيلي، وتؤكد الدراسة على أن هذه العوامل - التي حصلت خلال الثلاثين عامًا الماضية، منها الديموغرافية والاقتصادية - قد لعبت دورًا كبيرًا في تغيير السياسة الإسرائيلية.

4.1 الدراسات السابقة

تتضمن الدراسات السابقة عددًا من الموضوعات التي تختص بالمجتمع الإسرائيلي، وكيفية انزياحه نحو اليمين، وأخرى تختص بملامح البنى الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية لإسرائيل، والتي سوف نستخلص منها الأساس البنوي للمجتمع الإسرائيلي؛ لمحاولة فهم موضوع الدراسة وتوضيحه، وسيتم تقسيم الدراسة كالآتي:

1. كتاب بعنوان: **The ideology of the extreme right** للكاتب: (Cas Mudde)²، يركز الكاتب في هذه الدراسة على توضيح الأيديولوجية المتبعة في سياسة اليمين المتطرف، فدرس الكاتب حالة ألمانيا منذ عام (1945) حتى (1980)؛ حيث وصفت ألمانيا في ذلك الوقت بالمجتمع العرقي العنيف، الذي كان يُشكّل خطرًا على أوروبا، وألقى الضوء على دول فلاندرز (وهي الدول التي تتحدث الهولندية في بلجيكا) في الفترة ما بين (1917-1980)، والتي كانت تهدف ما قبل الحرب العالمية الأولى، إلى تحرير اللغة الهولندية والثقافة الهولندية من الهيمنة الفرنسية، أما بعد الحرب فانقسمت هذه المجموعة إلى عدة أقسام إلى حين إعلان استقلال فلاندرز في (1917\12\22)، وتحديث الكاتب عن بداية ظهور تنظيمات متطرفة في فلاندرز، والتي ظلت مهمشة وغير مرئية، إلى حين دخول الحزب الديمقراطي المسيحي الفلمنكي (القائم على الفكر المسيحي الكاثوليكي المحافظ) في الانتخابات البرلمانية لعام (1954)، وتحديث الكاتب

¹ السيد النجار، أحمد، وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن ومنذ نصف قرن، تحرير: جاد، عماد، تقديم: حبش، جورج، ط2، دمشق: مركز دراسات الغد العربي، 2003، ص44.

² Mudde, Cas, **The ideology of the extreme right**, New york, Manchester university press, 2007.

عن النزاعات والصراعات الداخلية بين البلجيكين الناطقين بالفرنسية، والبلجيكين الناطقين بالهولندية في المجتمع البلجيكي.

أما الفصل الثالث، فتحدّث فيه عن هولندا منذ عام (1945 - 1984)، فوصف الكاتب الوضع في هولندا بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث بدأت عملية نزع السلاح النووي في هولندا، واعتقال العديد من أعضاء الحركات والأحزاب الهولندية، والحرص على عدم تفشّي أقصى اليمين في البلاد، ولكن في عام (1951) قام (100) معتقلاً سابقاً بتنظيم أنفسهم في حركة، لم تكن لهم أيّ أهداف سياسية في البداية، إلى حين اندماجهم مع حركة أخرى، تشمل العمّال أصحاب الأجور المنخفضة، وتأسيسهم لأول يمينٍ متطرّفٍ بعد الحرب العالمية الثانية، وأنهى الكاتب كتابه في قائمةٍ لمجموعةٍ من الأحزاب اليمينية المتطرّفة في جميع أنحاء أوروبا.

وستقوم هذه الدراسة بالاستفادة من الكتاب من خلال دراسة التجارب الأوروبية فيه، سواء في ألمانيا، أو بلجيكا، أو هولندا، كذلك فهم كيفية وصول هذه الدول لليمين المتطرف، ومعرفة ماهية الأسباب والعوامل التي أدت إلى ذلك؛ لمحاولة تحليل الوضع في إسرائيل بالاستناد للتجارب التاريخية السابقة التي يطرحها الكتاب.

2. كتاب بعنوان: **المجتمع الإسرائيلي مهاجرون مستعمرون مواليد البلد**، للكاتب: **باروخ كيمرلينغ¹**، يُركّز هذا الكتاب على المجتمع اليهودي في فترات زمنية مختلفة، منها ما قبل فكرة تكوين الدولة اليهودية، ومنها ما بعد نشأة الدولة وتأسيسها؛ حيث يرى الكاتب أنه بعد تأسيس الدولة، بدأت إسرائيل في خلق نظام هيمنة؛ لاستيعاب أكبر عدد من الهجرات الجماعية دون تغيير أو زعزعة في النظام السياسي، ونتيجة لقدرة إسرائيل على استيعاب عدد كبير من المهاجرين، أصبح المجتمع الإسرائيلي مقسم، وحسب تقسيم الكاتب، قُسم المجتمع إلى شرقيين ومتدينين وعلمانيين ومجموعات مُعادية للدين والأشكيناز والروس والحريدي (وهو الأورثوذكسية الدينية، تم إيجاده نتيجة لظهور العلمنة، والنهضة الثقافية، والحادثة، والإصلاح، والقومية، والتحرر الاجتماعي؛ بهدف تحقيق جوهر اليهودية).

¹ كيمرلينغ، باروخ، **المجتمع الإسرائيلي مهاجرون مستعمرون مواليد البلد**، ترجمة: العبد الله، هاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

وركّز الكاتب على الهجرة الروسية من الاتحاد السوفييتي، التي يبلغ نسبة أفرادها من مجموعة مواطني الدولة (12%)، واعتبرَ الباحثُ هذه النسبة مهمة جداً؛ حيث يمكن أن تحدث تغييرات في البنية الداخلية لمجتمع كالمجتمع الإسرائيلي، وتوجّه الكاتب لمجموعة أخرى في المجتمع الإسرائيلي وهي الفلاشا، باعتبارهم صورة معكوسة للمهاجرين الذين جاؤوا من الاتحاد السوفييتي، من حيث سماتهم ومكانتهم في النظام؛ وذلك لأنهم أقل عدداً، وبسبب مهاراتهم متدنية.

وفي نهاية الكتاب، وضّح الكاتبُ حجمَ التعدّد الثقافي، الذي أسماه بحرب الثقافات؛ حيث رأى أن كل موجة من موجات الهجرة أدت إلى هزة ارتدادية، ورأى أنه من الصعب البحث في المجتمع الإسرائيلي كمجتمع واحد، بل كإطارٍ مشتركٍ لثقافاتٍ وثقافاتٍ مُضادة، ذات درجات مختلفة من الاستقلال الذاتي، والبنية المؤسسية المنفصلة.

وستحاول الدراسة من خلال هذا الكتاب، الوصول إلى حجم التغييرات في المجتمع الإسرائيلي التي تسببت بها الهجرات اليهودية المستمرة إلى إسرائيل، وخاصة هجرة عام (1992) من الاتحاد السوفييتي، وكيف أثّرت هذه الهجرات على التركيبة الاجتماعية والتوجّهات السياسية.

3. كتاب لمجموعة من الباحثين، بعنوان: إسرائيل من الداخل¹، يُلقي هذا الكتاب الضوء على جميع الأبعاد الديموغرافية، والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والتعليمية، والتكنولوجية، والعلاقات الخارجية؛ لمحاولة شرح المجتمع الإسرائيلي من الداخل، والنظام السياسي الإسرائيلي، وتكمن أهمية هذا الكتاب في تركيزه على كافة الأبعاد الخاصة بالمشروع الصهيوني، الذي أفرز التوجه الإسرائيلي الحالي، ويوضّح دور هذه الأبعاد في عملية الصراع والتسوية، وستقوم الدراسة في استكمال هذا الكتاب من خلال توجيه بعض هذه الأبعاد، التي تفيدها

¹ السيد النجار، أحمد، وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن.. ومنذ نصف قرن، تقديم: حبش، جورج، تحرير: جاد، عماد، ط2، دمشق: مركز دراسات الغد العربي، 2003.

الدراسة نحو أسباب التوجه اليميني الإسرائيلي، ولتضيف إليه حجم التحولات الداخلية الإسرائيلية، وكيفية توجيهها للخارطة السياسية في إسرائيل.

4. كتاب نبيل محمود السهلي، بعنوان: **ملامح البنية الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية (إسرائيل) حتى عام 2015¹**، يُركّز هذا الكتاب على دراسة التطور الديموغرافي في إسرائيل مع تفصيل طبيعة التركيبة السكانية للدولة الإسرائيلية، ويوضّح الكاتب من خلال كتابه شكل وحجم العنصرية داخل المجتمع الإسرائيلي، وماهية الصراع القائم بين الأشكيناز والسفارديم. وما ينقص هذا الكتاب، هو عدم ربطه للبنى الديموغرافية، والسياسية، والاقتصادية، والعسكرية، بمتغيراتٍ أُخرى تضيف قيمةً إلى لدراسة، في حين سوف تربط هذه الدراسة بين هذه العوامل الاجتماعية، والديموغرافية، والاقتصادية، وأسباب انزياح المجتمع الإسرائيلي لليمين؛ لمحاولة الوصول إلى تفسيرٍ منطقيٍ أدى إلى حدوث ذلك.

5. دراسة بعنوان: **كيف انزاح المجتمع الإسرائيلي المتشدد نحو اليمين المتشدد**، للكاتب: ماهر الشريف²، يحاول الكاتب من خلال هذه الدراسة، تقديم الأسباب والعوامل التي أدت إلى توجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، من خلال التركيز على جميع الجوانب، ودراسة التفاصيل التي تتعلق بحكومة نتنياهو - ليبرمان، والتحديات الأمنية، والتحولات الاجتماعية والديموغرافية، والنخبة العسكرية، والأحزاب الدينية، والأقلية العربية الفلسطينية، وسيقوم الباحث بالاستفادة من التحليلات المطروحة في الدراسة، وإعادة تحليلها بالشكل الذي يتناسب مع الدراسة، واستكمال دراسة ماهر الشريف من خلال الوصول إلى نتائج الميول، أو الانزياح اليميني في السياسة الإسرائيلية، التي لم يطرحها الكاتب.

وستعمل هذه الدراسة على أخذ الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، وطبيعة التغييرات الديموغرافية التي ذُكرت في الدراسات السابقة، واستكمال ما سبق من الدراسات من خلال

¹ السهلي، نبيل، ملامح البنية الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية (إسرائيل) حتى عام 2015م، دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، 2008.

² الشريف، ماهر، **كيف انزاح المجتمع الإسرائيلي المتشدد نحو اليمين المتشدد**، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع84، خريف 2010، ص 90-122.

تحليل هذه العوامل، من خلال الارتكاز على المنهجية والإطار النظري في الدراسة، في فترات زمنية مختلفة، وكيف أدت وعملت على تعزيز الميول اليميني الإسرائيلي، وبالتالي انزياح خارطة السياسة الإسرائيلية نحو اليمين؛ لمعرفة ماهية نتائج التغييرات الديموغرافية، وماهية نتائج التغييرات الاقتصادية على المجتمع الإسرائيلي؛ للوصول إلى نتائج توجّه إسرائيل نحو اليمين.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تجمع ما بين العوامل الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية، والتركيز على التغييرات التي تزامنت والنقت وأدت إلى تعزيز الاتجاه اليميني، وكيف أثر ترافق هذين العاملين على خارطة السياسة الإسرائيلية، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تُحلّل الواقع السياسي الإسرائيلي بالاعتماد على المتغيرات المستقلة، التي سيتم قياسها؛ للوصول إلى التغيير الذي أحدثته هذه المتغيرات.

5.1 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة بالدرجة الأولى على منهج دراسة الحالة، وقد تم اختيار هذا المنهج بشكل أساسي، باعتباره الأكثر ملاءمةً لحالة الدراسة، التي تدرس حالة إسرائيل بشكل خاص، ويعتمد هذا المنهج على جمع معلومات متعمقة عن ظاهرة معينة، وسيتم دراستها من خلال الرجوع لأحداث مهمة حدثت خلال سنوات سابقة، من ثم تتبّع تفاعلات هذه الأحداث، وصولاً إلى إثباتها كعامل أساسي في مشكلة الدراسة، ويتيح هذا المنهج للباحث الوصول إلى مدى صحة الفرضية والتحليل الذي تقدمه الدراسة؛ حيث يصعب قياس بعض المتغيرات في هذه الدراسة، مثل: آثار العوامل الاجتماعية، ومن هنا استندت منهجية الدراسة على منهج دراسة الحالة، الذي يدرس الحالة الإسرائيلية وأسباب توجهها نحو اليمين من خلال تتبّع العمليات.

أما المنهج الثاني الذي تعتمد عليه الدراسة، فهو المنهج الديالكتيكي، يقوم هذا المنهج على أن كل الظواهر، والعمليات، والأشياء، والحقائق الطبيعية، والإنسانية، والاقتصادية، والسياسية، هي في حالة ترابط وتداخل مستمر، وهي - أيضاً - في حالة دائمة من التناقض

والصراع، وحدوث التفاعلات الداخلية القوية، تدفع وتؤدي إلى التغيير والتقدم من شكل إلى آخر، ومن هنا يرى هذا المنهج أن نتيجة التناقض والصراع الداخلي توجد الحقائق والظواهر، ولكي نستطيع أن نفهم المنهج الديالكتيكي، ونوضح أهميته في حالة إسرائيل؛ يجب إلقاء الضوء على أهم قوانين الديالكتيك، وهي:¹

القانون الأول: تحول التبدلات الكمية إلى تبدلات نوعية

يقوم هذا القانون على أساس تعرُّض الظواهر، والعمليات، والأشياء، إلى التحولات والتبدلات الكمية بصورة تدريجية؛ للوصول إلى معيار معين، ليحدث نتيجةً لذلك تغييرات وتبدلات نوعية في طبيعة الظواهر والأشياء من شكل قديم إلى صورة جديدة، تتسم ببعض ملامح الظاهرة أو العملية القديمة، من هنا نرى أن مضمون هذا القانون يقول: إنَّ كلَّ تحول وتبدل وتطور في الظواهر، يتم نتيجةً لحدوث تغييرات وتبدلات وتحولات تدريجية ومستمرة، ومتسلسلة في الظاهرة، أو الحالة، ففي حالة المجتمع الإسرائيلي نرى تطابق هذا القانون مع توجهه وميل الخارطة الإسرائيلية نحو اليمين؛ حيث أدى التغيير والتحول في الظواهر السكانية، والاقتصادية، إلى تبدل وتغير في نوعية المجتمع الإسرائيلي، وميوله واتجاهاته، والذي أدى بطبيعة الحال إلى سيطرة اليمين في إسرائيل.

القانون الثاني: وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات

يقوم هذا القانون بعملية الكشف عن الأسباب والمصادر لحركة التطور والتبدل الداخلي، والكشف عن أسباب ومصادر القوة الداخلية، التي أدت وأسهمت في هذا التغيير، نتيجة الصراع الدائم والذاتي داخل الظواهر والأشياء، بين عناصرها وأجزائها المتناقضة والمتضادة، نتيجةً لحركتها وديناميكيته.

من هنا، يمكننا أن نعتبر أن الأسباب التي عملت على التغيير الداخلي في إسرائيل، انحصرت في الأسباب الديموغرافية والأسباب الاقتصادية، ومصادر القوة الداخلية في إسرائيل،

¹ جيدير، ماثيو، منهجية البحث، ترجمة: ملكة أبيض، دون بيانات نشر، 2015، ص 93-97.

هي المهاجرون الجدد في عام (1992)، والشرقيون، والمستوطنون؛ حيث اجتمعوا على كرههم لليسار الصهيوني، وأدت صراعاتهم مع الأشكيناز العلمانيين، إلى سيطرتهم على الوضع الإسرائيلي.¹

وستقوم الدراسة باستخدام هذه المفاهيم والقوانين، من خلال توضيح أن المجتمع الإسرائيلي في حالة من التداخل والتناقض والصراع، وأن هذه التفاعلات والصراعات الداخلية، أدت إلى تغيير الخارطة السياسية الإسرائيلية، وهو أساس هذه الدراسة، فالمنهج الديالكتيكي هو منهج يساعد في توضيح الصراعات والانقسامات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي، ومن ثم توضيح نتائج هذه التفاعلات وأسبابها، كما سيستخدم الباحث المنهج التحليلي، من خلال تحليله للتغيرات التي تم ذكرها سابقاً، والوصول إلى نتائج محددة، وسيستند الباحث على المنهج التاريخي، من خلال سرد تاريخ هجرة إسرائيل، ووضعها الاقتصادي.

6.1 حدود الدراسة

الحدود الزمانية للدراسة: ستركز هذه الدراسة على التغييرات التي حصلت على المجتمع الإسرائيلي، خلال مرحلة الثمانينيات والتسعينيات، مع تتبعها لجذور أسباب الانزياح اليميني الإسرائيلي الحاصل خلال سنوات سابقة.

الحدود المكانية للدراسة: ستمثل الحدود المكانية للدراسة في فلسطين المحتلة.

¹ جيدير، ماثيو، منهجية البحث، مرجع سابق، ص 93-97.

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

ترتبط العوامل الاقتصادية - الاجتماعية، والديموغرافية، بالتغيرات السياسية، ويتأثر العامل السياسي - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر - بهذه العوامل، فالبنى الاقتصادية - الاجتماعية، فرضت من خلال الليبرالية والعولمة، شكلاً مُعَيَّنًا على النظام السياسي والمجتمع، أما العامل الديموغرافي؛ فيؤثر عليها من خلال القوى السائدة في المجتمع، ومن هنا تستنبط هذه الدراسة أهم المؤثرات الاقتصادية - الاجتماعية، والمؤثرات الديموغرافية، التي تساعد في فهم المجتمع الإسرائيلي والاتجاه اليميني للمجتمع الإسرائيلي.

1.2 الإطار النظري التحليلي

على الرغم من تعدد النظريات التي من الممكن أن تشرح العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، التي حصلت في المجتمع الإسرائيلي، وبدورها أدت إلى توجيه السياسة الإسرائيلية نحو اليمين أكثر فأكثر؛ إلا أن وضع إسرائيل - كدولة احتلال - جعل من تلك النظريات والمتغيرات صعبة التطبيق، مما أجبر الباحث على توجيه هذه المتغيرات بالشكل الذي يتناسب مع حالة الدراسة، ويظهر ذلك في النظريات الثلاث التي تم تناولها في الدراسة، وتؤكد الدراسة على وجود عوامل أخرى، أدت إلى توجيه إسرائيل نحو اليمين، إلا أن هذه الدراسة سوف تُركِّز على البنى الاقتصادية والاجتماعية داخل إسرائيل.

وتم تقسيم النظريات لتشمل العامل الديموغرافي، من خلال نظرية التحول الديموغرافية، والعامل الاجتماعي، من خلال النظريات السوسيولوجية، التي تشرح حالة الصراع الداخلي في المجتمع الإسرائيلي، كذلك العامل الاقتصادي، من خلال نظريات التحول الاقتصادي - الاجتماعي، والتركيز على الطبقات في النظرية الماركسية؛ لمحاولة شرح الوضع الإسرائيلي وتطوراتهِ.

نظرية التحول الديموغرافي¹

تعد هذه النظرية من النظريات التي تُفسّر الاتجاهات الديموغرافية، بفكرٍ ديموغرافي اجتماعي، وتجيب نظرية التحول الديموغرافي على سؤال: ما هي مُحدّات وعواقب التحول السكاني في الدول؟ وقد ربط دافيز ونوتيستين في كتاباته لعام (1945م) التحديث الاقتصادي بعدد المواليد والوفيات، وحدد أربع مراحل للتحول الديموغرافي، وهي:

المرحلة الأولى: ارتفاع معدّل المواليد والوفيات؛ مما أدى إلى خفض معدل الزيادة الطبيعية؛ حيثُ يبلغ معدل الزيادة الطبيعية في هذه المرحلة (0.1)%؛ ويعود السبب في ذلك إلى التخلف الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والصحي، ووجود الحروب والمجاعات، وتتمثل هذه المرحلة بالدول التي لم تنتقل إلى الحياة العصرية.

المرحلة الثانية: تميّزت هذه المرحلة بانخفاض ثابت لمعدل الوفيات؛ بسبب تحسّن الوضع الصحي، والمستوى الاقتصادي والتعليمي، دون انخفاض معدل المواليد، ويبلغ معدل الزيادة الطبيعي خلال هذه المرحلة (0.4)%.

المرحلة الثالثة: انخفاض في عدد المواليد متزامنًا مع استمرار انخفاض معدل الوفيات، ويتراوح هنا معدل النمو السكاني من (1)% إلى (2)%.

المرحلة الرابعة: استمرار الانخفاض الحادّ في معدل الزيادة الطبيعية.

وتتملّ هذه النظرية وصفًا وشرحًا للاتجاهات التاريخية لمعدل الوفيات والخصوبة في أوروبا، فقد تناولت المرحلة الأولى الفترة الزمنية التي سبقت الثورة الصناعية، أما في المرحلة الثانية، ما بين العامين (1760-1800)، فقد انخفض فيها معدل الوفيات في أوروبا؛ بسبب التطور الزراعي، وتوفير خدمات صحيّة واتصالات أفضل، وتحقيق إنتاجية عالية، ولكن معدلات الخصوبة كانت أقلّ استجابةً للتحديث الاقتصادي الذي حصل في أوروبا، وخلال القرن

¹ الخريف، رشود، السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات، جامعة الملك سعود، ط2، 2008، ص317-323.

التاسع عشر، ومع انتشار الثورة الصناعية؛ كثرَ الانخفاض في معدلات الوَفَيَات؛ نتيجةً لانخفاض الشدِيد في معدل الوَفَيَات الرُّضَع والأطفال، مع زيادة في العمرِ المتوقع، أما المرحلة الثالثة، فكانت بعد الحرب العالمية الأولى، وتمثلت المرحلة الرابعة منذ فترة السبعينيات؛ حيثُ اقتربَ مُعدّل الخصوبة - الذي كان له نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة - في أوروبا إلى صفر.¹

من خلال هذه النظرية، نستطيع أن نفهم حالة الصراع الداخلي التي يمرّ بها المجتمع الإسرائيلي؛ حيث إن الزيادة في معدلات الخصوبة، والنسب السكانية في هذا المجتمع؛ لم تكن طبيعية، بفعل الهجرة اليهودية التي حصلت خلال العقود الماضية، مع اعتبار إسرائيل في المرحلة الثالثة، التي تتسم بانخفاض معدلات المواليد والوفيات؛ الأمر الذي يعني أن إسرائيل تعاني من انخفاض في معدلات الخصوبة؛ مما أدى إلى زيادة الهجرة اليهودية، التي كان لها الأثر الأكبر في انقسام المجتمع الإسرائيلي المليء بالصراعات والنزاعات، القائمة بين الأشكناز والسفارديم، كذلك الصراع القائم بين الحرديم والعلمانيين، وبين الروس والفلاشا، مع وجود تحديات إثنية وطبقية ودينية.

النظرية السوسولوجية²

تتميز النظرية السوسولوجية عند بيير بورديو بالطابع العلمي المنطقي، ودراسته للعنف الرمزي، وفق مقاربات علمية دقيقة صارمة، ويرى بورديو أن التنافس والصراع وظيفتان أساسيتان للمجتمع، يتشكلان في مختلف الحقول المجتمعية، التي يقع بداخلها التفاوت الطبقي والاجتماعي، ويتواجد فيها مُسيطرين ومسيطر عليهم، بمعنى آخر: إذا كانت المقاربة الماركسية قائمة على الصراع الطبقي للطبقات الاجتماعية في المجتمع؛ فإن هذا الصراع - حسب بيير بورديو - يتشكل وينمو في حقول فرعية داخل المجتمع، قبل تحوّلِهِ إلى ظاهرة اجتماعية عامّة.

¹ الخريف، رشود، السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات، مرجع سابق.

² حمداوي، جميل، المفاهيم السوسولوجية عند بيير بورديو، دون دار نشر، 2015.

وقد بلورَ بورديو نظرية الفعل، حسب مفهوم الهابيتوس، الذي يعرف أنه عبارة عن مجموعة من المواقف، والقيم، والعادات، والخبرات، والتجارب، والمعايير التي يكتسبها الفرد، عن طريق التنشئة الاجتماعية بطريقة غير واعية، بمعنى أن الفاعلين في المجتمع يطوِّرون مجموعة من الاستراتيجيات، التي وُجدت نتيجة التنشئة الاجتماعية بطريقة لاشعورية، وبالتالي يكون الهابيتوس وسيطاً ما بين الفعل والمجتمع.

وبناءً على ما سبق، يتبنى بورديو البنيوية التكوينية على مستوى سوسيولوجي، ويعني ذلك أنه يوفِّق بين الفعل والبنية، وأن العلاقة بين الفاعل الاجتماعي والبنية المجتمعية علاقة تبادلية؛ حيثُ إنَّ كلًّا منهما يؤثر في الآخر، ومن ناحية أخرى، يرى بورديو أهمية الإنسان في تغيير المجتمع، بمعنى أن التأثير المجتمعي، أو التنشئة الاجتماعية، قادرة على تغيير الأفراد، وأن الإنسان أيضاً قادرٌ على تغيير المجتمع.

ومن المفاهيم السوسيولوجية التي تحدث عنها بورديو؛ مفهوم التميز، في كتابه: (التميز: النقد الاجتماعي للحكم)، ويعد هذا الكتاب من أفضل عشرة كتب في علم الاجتماع في القرن العشرين، ويُرَكِّز بورديو في هذا الكتاب على الأفراد الذين يتصارعون في الحقول المجتمعية حول مواقع السيطرة، والتميز الاجتماعي والطبقي، ويعبّر - أيضاً - عن الصراع بين الأفراد داخل بنية المجتمع؛ من أجل الاختلاف والتميز؛ بهدف السيطرة على المجتمع والتميز فيه.

من هنا، فإن النظرية السوسيولوجية تُحلّل - إلى حدٍ ما - الواقع في المجتمع الإسرائيلي؛ حيث نرى أن التنشئة الاجتماعية - التي تولدت نتيجة تزامن الهجرات اليهودية والتطورات الاقتصادية - أوجدت مواقفَ وقيماً ومكتسباتٍ، أدت إلى تغيير الميول السياسي للأفراد في إسرائيل، وتوجهه نحو اليمين، وذلك حسب مفهوم الهابيتوس، ومن ناحية أخرى، نرى أن البنى المجتمعية في المجتمع الإسرائيلي، أثرت بشكلٍ مباشر على الفعل الإنساني والميول السياسي له، وأن هذه البنى ما هي إلا جزءٌ من توجُّه الفعل الإنساني.

أما حسب مفهوم التميز، فنلاحظ في إسرائيل تعدّد الجماعات والحقول المجتمعية؛ فالمجتمع الإسرائيلي مليء بالمجموعات المنقسمة، مثل: الأشكيناز، والسفارديم، والمتدينين،

والمستوطنين، والمهاجرين الجدد، وهم المهاجرون بعد قيام الدولة، وجميع هذه المجموعات تُحاول الوصول إلى مراكز السيطرة والقوة، من خلال التنافس والصراع فيما بينها؛ من أجل التأثير على المجتمع، والأفراد، والقرار السياسي لهم.

نظريات التحول الاقتصادي - الاجتماعي

الصراع الطبقي

لوحظ انقسام الناس إلى طبقات في المجتمعات قبل وجود الماركسية، فجاءت الماركسية، وربطت هذا الانقسام في الإنتاج المادي؛ حيث رأى ماركس أن الجماعات المضطهدة والجماعات المضطهدة كانوا في صراع دائم، ورأى أن صراع الطبقات المتناحرة لا يقبل المصالحة؛ بسبب وجود تضاد جذري في الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وصنف ماركس الطبقات إلى: طبقات أساسية وطبقات غير أساسية، الطبقات الأساسية هي التي ترتبط بأساليب الإنتاج السائدة في المجتمع، الأولى: تعود إليها ملكية وسائل الإنتاج، والثانية: الطبقة المعاكسة، مَلَكَ العبيد، والعبيد، والإقطاعيون، والفلاحون في الإقطاعية، والبرجوازية، والبروليتاريا في الرأسمالية، وما عدا هذا التقسيم؛ فهي طبقات غير أساسية.¹

وفي حالة المجتمع الإسرائيلي، نرى الانقسام الطبقي والصراع الدائم بين هذه الطبقات داخل المجتمع، فإسرائيل تعاني من صراع طبقي - اجتماعي، ما بين يهود الغرب، ويهود الشرق، والمهاجرين القدامى، والمهاجرين الجدد، بعد إقامة الدولة والفلسطينيين، وصراع طبقي - سياسي بين اليسار الصهيوني، الذي سوف يتم تعريفه لاحقاً، واليمين، وصراع طبقي - اقتصادي، بين دخول الأفراد الأشكنازية، والأفراد الشرقيين، وما بين دول المركز ودول الهامش.

أما فيما يخص الأضرار التي ألحقتها النيوليبرالية؛ ففي بداية الثمانينيات عملت المؤسسات الاقتصادية الدولية على نشر برنامج عمل، يُعيد تحول دول الكتلة الشرقية نحو

¹ ق. أفاناسييف، أسس الفلسفة الماركسية، ترجمة عبد الرازق الصافي، بيروت: دار الفارابي، 1981، ص 217-220.

الرأسمالية، وحسب الكاتب سمير أمين؛ فإن هذا البرنامج كان له العديد من الآثار المهمة، وهي زيادة نسب البطالة بصورة مستمرة، وتدهور البيئة ونظم الرعاية الصحية، وانخفاض القدرة الإنتاجية، وانخفاض فرص القبول في المؤسسات التعليمية، وانخفاض تحديد قيمة العمل، فهذه السياسات التي انتهجتها المؤسسات الدولية؛ عملت على زيادة نسبة الفقر لغالبية الشعوب، وخاصة في الشرق والجنوب؛ وتفاقم مشكلات المجتمع المعاصر.¹

وتتسم هذه الحقبة - حسب رأي سمير أمين - بأن لها محدّدات اجتماعية تختلف عن تلك المحددات في الدولة القومية، أو الطبقة الاجتماعية، ومن هذه المحددات نجد الإقليمية، الذاتية، الولاء القبلي والعنقي، والتكريس نحو المجموعة الدينية، ومن هنا شكلت هذه المحددات أزمةً للدولة القومية، وأن أزمة الدولة هي نتاج للتناقضات بين الانتقال نحو الرأسمالية، والنيوليبرالية، وعولمة الحياة الاقتصادية من جهة، ومن جهةٍ أخرى، والإصرار على فكرة أن الدولة هي النظام السياسي الوحيد الموجود في العالم.²

ويعتبر سمير أمين أن قيام التصنيع في الدول الشرقية، لن يضع حدًا للقطبية المتأصلة في العالم الرأسمالي الحالي، ولكن سيحرك الآليات لآفاق أخرى، تحكمها الاحتكارات المالية، والتكنولوجيا الثقافية والعسكرية؛ التي من خلالها ستستفيد دول المركز، فتطبيق النظام الاقتصادي العالمي والعولمة في دول الشرق، لن يؤدي إلى نفس التطور الاجتماعي الحاصل في الغرب.

ويرى سمير أمين أن هذه الحقبة - التي سميت بحقب النهضة، أو إعادة النهضة - أوجدت وضعًا مخصوصًا للصراعات السياسية والاجتماعية، التي نتجت من المشكلات الاقتصادية، التي أوجدتها العولمة والنظام الرأسمالي للدول في الشرق والجنوب.³

ومن هنا، نرى أن انتقال المجتمع الإسرائيلي للعولمة والنظام الرأسمالي النيوليبرالي، عمل على إحداث مشكلات اقتصادية عدّة، من تزايد في مستويات البطالة، وانخفاض مستوى

¹ أمين، سمير، الرأسمالية في عصر العولمة، ترجمة: صالح، سارة، الشركة العالمية للكتاب، 2005، ص25.

² المرجع السابق، ص68.

³ المرجع السابق، ص10-11.

المعيشة، وارتفاع الأسعار، وتراجع القطاعات الصحية والتعليمية في إسرائيل؛ مما أدى إلى ارتفاع نسب الفقر، وعدم قدرة النظام السيطرة على هذه النسب، أو تحسين الأوضاع الاقتصادية؛ الأمر الذي جعل هذه الفئات ترى أن الحلول تكمن في الأحزاب اليمينية؛ فعدم قدرة حزب العمل الإسرائيلي، الذي يعرف نفسه على أنه يساري صهيوني في مواجهة المشكلات الاقتصادية؛ أدى إلى استياء الجماهير وتغيير توجهاتهم.

ومن ناحية أخرى، فقد عملت التطورات الاقتصادية في إسرائيل على التأثير في البنى الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي، فأصبح الأفراد ينتمون لمجموعات وجماعات مختلفة، منها ما هو ديني، ومنها ما استند على الأساس العرقي؛ الأمر الذي خلق انقسامات وصراعات داخلية، أدت في المحصلة إلى توجه ميولهم السياسي نحو اليمين.

وإن التغيير السياسي مرتبط بالعامل الديموغرافي والعامل الاقتصادي - الاجتماعي؛ حيث إن هذا التغيير يتأثر بالعوامل وتطوراتها، فنقرض هذه العوامل شكلاً جديداً على النظام السياسي، يعكس من خلاله الواقع السياسي للدولة.

2.2 التغيير الديموغرافي والتغيير السياسي

يعد العامل الديموغرافي جزءاً من السياسة الاجتماعية - الاقتصادية للدول، ويؤثر عليها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال السياسات التي تتبعها الدول بما يتناسب مع نمو سكانها، ووضعها الديموغرافي السائد، والأهداف التي تريد تحقيقها، فتتهج الدول - ذات معدلات النمو العالية - سياسات؛ لتخفيف أو كبح وتيرتها، أما الدول التي تعاني من نسب منخفضة في نمو السكان، فهي تقوم بوضع سياسات تهدف لتحسين أوضاعها الديموغرافية.¹

ويؤثر التغيير الديموغرافي على عملية التغيير السياسي، من خلال مراحل التحول الديموغرافي التي تم ذكرها سابقاً في الإطار النظري التحليلي، في نظرية التحول الديموغرافي، فالمرحلة الأولى التي تكون فيها أعداد الولادات مرتفعة؛ ينعلم فيها الاستقرار الديموغرافي،

¹ بلحسن، بلخير، الديموغرافيا: منظومة من المعارف، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، ع14، 2000.

وبالتالي يتزعزع النظام السياسي، وخاصةً في النظم الاستبدادية، مما يثير إمكانية حدوث تغيير سياسي في الدولة، ومن الممكن أن يؤدي أيضاً إلى فترة من القمع الاستبدادي.¹

أما المرحلة التالية التي تتراجع فيها الولادات؛ تكون فيها أعداد الأفراد البالغين مرتفعة، وبالتالي ترتفع مطالبة الأفراد في المشاركة في الشؤون السياسية، ويبرز في هذه المرحلة دور المرأة؛ بسبب تراجع الولادات ودورها الأمومي.²

وفي المرحلة الثالثة، التي تنخفض فيها الولادات وتستمر أعداد الوفيات بالانخفاض، تنتهي فترة عدم الاستقرار الديموغرافي، مما يعمل على عودة الاستقرار الاجتماعي - السياسي، مما يساعد على حدوث الديمقراطية، فانخفاض معدل الوفيات ضروري لتحقيق بيئة مناسبة للديموقراطية، ولكن الجزء الأهم في هذه المرحلة، هو انخفاض المواليد، الذي يعمل بدوره على ارتفاع عمر السكان، وتباطؤ معدل النمو السكاني؛ الأمر الذي يستمر في المرحلة الرابعة.³

الأمر الذي يعني أن التحول الديموغرافي يساعد بشكل أو بآخر على تسهيل عملية الانتقال نحو الديمقراطية، ولكن لا يعني أن التحول الديموغرافي يؤثر ويفرض على جميع الأنظمة السياسية عملية التغيير السياسي أو الانتقال نحو الديمقراطية؛ لأن بعض الأنظمة الاستبدادية تستطيع أن تتعدى مرحلة ارتفاع الولادات والخصوبة إلى حين وصول المجتمع إلى حالة الاستقرار الديموغرافي، ويعني ذلك وصولها للمراحل الأخيرة من نظرية التحول الديموغرافي.

ومن هنا، يعتبر تيم دايسون وريتشارد كينكوتا، أن ارتفاع فئة الشباب في الدول؛ بسبب ارتفاع نسب الخصوبة؛ يؤدي إلى عدم استقرار الدولة سياسياً، باعتبار أن فئة الشباب أكبر فئة لديها القدرة على الوصول إلى العنف السياسي، والانتماء إلى المجموعات المتمردة والمعارضة،

¹ Dyson, Tim, *On the Democratic and Demographic Transition*, JSTOR, 2013.

² Dyson, Tim, *ibid*

³ Dyson, Tim, *ibid*

وأيضاً تزداد المنافسة بين الشباب، سواء على الموارد أو على العمالة، مما يخلق نسب بطالة بين الشباب، التي تُهدد بشكلٍ أو بآخر السلطة السياسية.¹

وفي حال وصول الشباب إلى مرحلة النضوج، وبالتالي وصول المجتمع إلى المرحلة الثانية والثالثة من مراحل التحول الديموغرافي، قد يحدث تحولات سياسية كبيرة، فالأنظمة الاستبدادية في الدول الشبابية تعتمد على صفة هوبزية من خلال حرص الدولة على توفير الأمن للمواطنين من المخاطر التي تواجه حياتهم وممتلكاتهم المرتبطة بارتفاع أعداد فئات الشباب في المجتمع.²

وبناءً على ما سبق، فإن التغييرات الديموغرافية تؤثر بشكلٍ كبير وسريع على البنى والتوازنات السياسية، فإذا كان النمو الطبيعي البطيء وطويل الأمد يؤدي إلى حدوث تغييرات سريعة ومفاجئة في البنى والتوازنات السياسية، فكيف يمكن أن تكون نتائج النمو غير الطبيعي والتغييرات الديموغرافية السريعة والعميقة والواسعة التي تحدث في إسرائيل؟!

3.2 البنى الاقتصادية – الاجتماعية وعمليات التغيير السياسي

ارتبطت غالبية النظريات الاقتصادية بمفهوم الدولة، ولا يمكننا التحدث عن التغيير السياسي دون الرجوع للنظام الاقتصادي المتبع في الدولة، فالنظرية الرأسمالية ألغت تدخل الدولة في السوق إلا في حالات الضرورة القصوى، وبهدف حماية المصالح القومية، مما يعني انفصال الدولة، وإن انفصال الدولة - في بعض الحالات - يؤدي إلى اتخاذ الدولة شكلاً متطرفاً، خاصة في الدول غير الديموقراطية؛ بسبب حرصها على امتلاك القوة، وفرض السيطرة التامة.

والمجتمع ليس بالضرورة أن يكون متجانساً قبل تطبيقه للرأسمالية، فهناك دائماً مساحة أو فرصة لتبلور السكان، وتطور القوى الإنتاجية، وتعدد القوى الثقافية، والاجتماعية،

¹ Cincotta, Richard, and others, **Seismic Shift: Understanding Changes in the Middle East**, Directed: Laipson, Ellen, STIMSON, 2011, 37.

² Cincotta, Richard, *ibid*, 38.

والسياسية، ولكن تأتي الرأسمالية بدورها لتحويل المجموعات إلى أقليات جديدة، نتجت من خلال الأزمات التي مرّت بها الدولة خلال انتقالها للاقتصاد المفتوح.¹

إن الطبقات الاجتماعية قبل الرأسمالية والعولمة، كانت لا تزال طبقات قومية عرفتها العلاقات الاجتماعية في إطار الدولة؛ الأمر الذي أدى إلى تغيير الوضع الاقتصادي لبعض الطبقات في إطار انفصال الدولة عن الاقتصاد، وإن نظام السوق المفتوح قد تم دون وجود مؤسسات تنمية سياسية، واعتمد على الزيادة النسبية لدخل الطبقات الوسطى، مما يعود سلبيًا على الأغلبية المتبقية.²

وتعتبر أيديولوجية الدولة القومية عاملاً من العوامل التي قد تساهم في تكوّن الرأسمالية وتطورها، أو في الحالة الأخرى، تقوم هذه الأيديولوجية بخلق الأزمات وإبطاء تطوّر الرأسمالية، ففي الحالة الأولى، الأمة تصبح فاعلاً تاريخياً نشطاً، وتمثل إطاراً للاتفاق والصراع بين أفرادها، الذين يشكلون الطبقات الاجتماعية للرأسمالية، وفي الحالة الثانية فإن كل المجموعات والطبقات الاجتماعية، تلتقي في لعبة الصراعات التي لا تسمح لمستقبل الشعوب أن تكون تحت سيطرة الدول الأخرى.³

إن القوى السائدة في المجتمع، هي التي تحكم نتائج تغيير البنية الاقتصادية - الاجتماعية، وتعطى أولوية حلّ وإدارة الأزمة، ومن خلال ذلك، فهي تقوم بانتهاج سياسة تؤدي لتقليل فعل الأزمة عليها، مما يعمل على تعزيز انفصال الطبقات واختلافها وصراعها مع بعضها البعض، ونتيجة لذلك، تتغير الميول والتوجهات السياسية للأفراد، وبالتالي يحدث التغيير السياسي.

كما إن تقدّم العولمة يؤثر على التجارة والنظم الإنتاجية والتكنولوجيا والأسواق المالية والحياة الاجتماعية؛ كونها تمثل نظاماً اقتصادياً له أبعاد سياسية واجتماعية من إزالة التدخلات

¹ أمين، سمير، الرأسمالية في عصر العولمة، ترجمة: صالح، سارة، الشركة العالمية للكتاب، 2005، ص75.

² المرجع السابق، ص80.

³ المرجع السابق، ص85.

الاجتماعية للدولة والخصخصة الشاملة، التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات الاجتماعية في حال خصصتها، وسوء الأوضاع المعيشية، ولكن في بعض الأحيان، فإن خصخصة بعض الاحتكارات العامة، يساعد في توزيع الدخل والتراكم المالي.¹

وإن عولمة النظام الرأسمالي، أسس لنشوء علاقة اقتصادية اعتمادية بين الدول في أوقات الأزمات، ومراحل ما بعد الحرب، مما مهّد للوصول إلى الاستقرار، كما عملت هذه العلاقة على تشكيل مصالح رأس المال السائد.²

كما إن تأثير تقدّم العولمة لا يقتصر على التجارة فقط، بل يؤثر - أيضاً - على النظم الإنتاجية؛ حيث إن الأنظمة الإنتاجية القومية المركزية تتغير وتتجدد؛ لتتلاءم مع النظام العالمي الإنتاجي التكميلي، وبالتالي يصل تأثير العولمة إلى التكنولوجيا؛ حيث تتغير التكنولوجيا الوطنية المحددة لتتطور وتصبح تكنولوجيا عالمية، كما ويعود تأثيره على الأسواق المالية والحياة الاجتماعية التي بدورها تؤثر على منحنيات الحياة السياسية.³

وبالرغم من أن العولمة تتيح فرصاً استثنائية للتقدم والازدهار المادي والنفسي، وأن خلق سوق عالمية واحدة يساعد في زيادة حجم التجارة ونمو الناتج العالمي، وبالتالي يفرز فوائض مالية هائلة؛ إلا أنه يضع تركيزاً هائلاً للثروة المادية والثقافية في يد فئة معينة من سكان العالم؛ بسبب غياب نظام يعدل ويعيد توزيع الموارد.

يمكننا القول: إن الفرص التي توفرها العولمة ليست تلقائية، ولا متاحة لجميع الفئات والأفراد؛ لأنها ترتبط بالسياسات التي تتبناها الدول الكبرى، ومن وراءها الدول الأخرى، والنخب المسيطرة؛ لوضع فوائض التجارة والتبادلات الثقافية للعولمة.⁴

¹ أمين، سمير، الرأسمالية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 85 ص 86.

² المرجع السابق، ص 44.

³ المرجع السابق، ص 44.

⁴ برهان غليون، سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دمشق: دار الفكر، ط1، 1999، ص 31 ص 32.

وإن النتائج الايجابية للعولمة، تظهر بشكل واضح في المجتمعات المركزية؛ مثل: المجتمعات الأوروبية، والمجتمع الأمريكي؛ حيث تتحكم العولمة بأدواتها ومواردها الرئيسية، أما خارج هذه المجتمعات، فتقتصر على الفئات التي تحتكر وسائلها، ولديها الإمكانيات الكافية، ومن الناحية الأخرى، سوف تؤدي العولمة في إطار ثورة المعلوماتية، إلى نشر الفقر لعدد أكبر من الأفراد، ونشر البطالة والاضطراب؛ إذ إنها تستقطب بشكل أساسي طبقات اجتماعية مندمجة في الاقتصاد المعولم، ومن هنا تكون النخب الاجتماعية في البلاد الفقيرة أقرب لنمط الحياة، والاستهلاك، والقيم، والثقافات لنخب وبرجوازيات المجتمعات التقنية، وبالتالي تسيطر العولمة على مراكز القرار والتوجيه، ويرتبط التحكم بالقرار العالمي بتطوير المهارات التقنية والإدارية والتفوق فيها، سواء تعلقت بالاقتصاد والمال، أو بالمجموعات السياسية والاجتماعية، أو بشبكة المعلومات والإعلام.¹

وقد أدى هذا التطور الاقتصادي - وصولاً إلى العولمة - إلى حدوث تغييرات ملحوظة في هرم ترتيب الدول المصنفة بدول العالم الثالث، فانقسم العالم إلى مجموعتين من المجموعات الاجتماعية الرأسمالية؛ المجموعة الأولى نجحت في التأقلم مع العولمة، من خلال التصنيع للمنافسة في الأسواق العالمية، وتضم هذه المجموعة المجتمعات الاشتراكية السابقة من الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وكوريا والهند والبرازيل والمكسيك، أما المجموعة الثانية؛ فهي التي فشلت - سواء في التصنيع أو في تحقيق الفاعلية - في صناعاتها، منها دول العالم العربي والإسلامي.²

ومن هنا، فإن المجموعة الأولى تساهم في المنظومة العالمية، أي أن الطبقات الحاكمة في هذه الدول لها استراتيجياتها الخاصة، على عكس المجموعة الثانية التي تعتبر في موقع المفعول به، فالدول الكبرى المهيمنة تجبر هذه الدول على التكيف والتأقلم، فهي مهمشة اقتصادياً وسياسياً.³

¹ برهان غليون، سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، مرجع سابق، ص 32 ص 39.

² المرجع السابق، ص 78.

³ المرجع السابق، ص 79.

وإنّ العولمة في دول العالم الثالث، تعمل ضمن تركيبة هرمية جديدة، تُغيّر من خلالها التوجهات السياسية، والاقتصادية، للمجتمع والدولة، وتخلق - أيضًا - تركيبات هرمية اجتماعية وسياسية جديدة في دول ومجتمعات العالم الثالث.

ومن هنا، فإنّ العوامل الاقتصادية تلعب دورًا كبيرًا في نشوء الحراك الاجتماعي؛ الذي بدوره يؤدي إلى حدوث تغييرات سياسية، والمقصود هنا من الحراك الاجتماعي، هو تغيّر مراكز القوى والأفراد؛ الأمر الذي يدفع هذه الفئة المسيطرة الجديدة إلى الضغط على السلطة السياسية في محاولة تحقيق مصالحها.

4.2 مؤشرات تأثير التغييرات الديموغرافية على القوى السياسية

تساهم الديموغرافية بشكل كبير في تغيير طبيعة المجتمع وتركيبته السياسية؛ فالنمو الديموغرافي الطبيعي يؤثر بشكل مباشر على سياسة الدولة، وتوجهات الأحزاب والقوى السياسية، فكيف يمكن أن يكون حجم التأثير الذي يمكن أن يقوم به النمو غير الطبيعي؛ مثل الهجرة؟

1.4.2 تغيير موازين القوى السياسية نتيجة تغير التركيب الطبقي

ينتج التركيب الطبقي للمجتمعات من وجود عدد من التحولات والتغيرات في البنى الاجتماعية التي ينتج عنها تغيّر في البنى السياسية، فيتشكل المجتمع نتيجة لهذه التحولات التي تخلق بنية طبقية وثقافية معينة، وإنّ النظام السياسي يرتكز على قوى اجتماعية معينة، يمثل مصالحها ويؤمن بها؛ حيث تعمل هذه القوى كمحرك للفئة السياسية التي تمثل مصالحها، بهدف بناء نظام حكم تُحقّق من خلاله أهدافها.

ومن هنا، ترتبط موازين القوى السياسية بالتركيب الطبقي للمجتمعات، وهذا التركيب الطبقي يخلق صراعًا داخل المجتمع؛ بسبب تباين واختلاف المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فتحاول هذه الجماعات السيطرة على النظام الاجتماعي السياسي، الذي تفرض من

خلاله أهدافها ومصالحها، من خلال الصراع في الحقول المجتمعية حول مواقع السيطرة والتميز الاجتماعي والطبقي.¹

وإن التركيب الطبقي قائمٌ، سواء كان المجتمع رأسمالي أو اشتراكي، فما يتغير هو الإطار العام الذي يُحدّد هذه الطبقات، وشكل العلاقات القائمة بينها فقط؛ ففي الدول الرأسمالية تتكون العلاقة بين هذه الطبقات على أسس تنافسية، أما في الدول الاشتراكية فتحدها الدولة والمؤسسات الرسمية.²

وتعتبر الهجرة من أهم العوامل التي تؤثر على نوعية التركيب الطبقي، فالهجرة الداخلية من الريف إلى المدن تجعل المهاجر يشعر بحجم التفاوت الشديد في مستويات الدخل والتعليم والصحة؛ حيث إن التركيب الاجتماعي في الريف يختلف اختلافاً كلياً عن التركيب الاجتماعي في المدن، فعلى سبيل المثال: البنيان الاقتصادي في المدن يعتمد على التجارة والصناعة والخدمات، أما في الريف؛ فغالباً ينحصر في الزراعة.³

أما الهجرة من الخارج، فهي تعمل على خلق تركيبة طبقية جديدة داخل المجتمع، وتؤثر عليه بشكل كبير ومباشر، ففي حال كانت الهجرة من الطبقات الوسطى فهي تعمل على تعزيز هذه الطبقة، التي من الممكن أن تقلب موازين القوى السياسية، وسيطرة الأفراد المهاجرين عليها.

2.4.2 تشكل أحزاب سياسية تعكس التوازنات الديموغرافية

يعتبر المقوم السكاني أحد أهم عوامل بناء الدولة، فالقوى الديموغرافية من حجم وطبيعة التكوين ومدى التماسك الاجتماعي؛ تلعب دوراً كبيراً في تشكيل الأحزاب السياسية، والنظام السياسي، وتختلف التوازنات الديموغرافية من مجتمع لآخر حسب طبيعة المجتمع؛ فالمجتمعات التي تعاني من انخفاض في أعداد المواليد؛ أي: تراجع في النمو الطبيعي، والتي يكتسب فيها

¹ زايد، أحمد، دراسات في علم الاجتماع، دون دار نشر، 1968، ص369.

² المرجع السابق، ص370.

³ زايد، أحمد، دراسات في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص372-374.

الفرد أفكاره من المواقف والتجارب والقيم والعادات؛ تتجدد فيها التوازنات الديموغرافية على مراحل زمنية طويلة، ويعود تغييرها لعوامل سياسية معينة.

أما المجتمعات التي تزداد أعداد الهجرة فيها، والتي تمثل نموًا غير طبيعي، فإن التوازنات الديموغرافية تتغير فيها بشكل سريع وفعال؛ بفعل تغيّر الطبقات الاجتماعية في المجتمع، وتكوين توازنات ديموغرافية جديدة، تعمل على تغيير موازين القوى، وظهور أحزاب سياسية جديدة ببرامج سياسية، تتسجم مع التوازنات الديموغرافية.

ومن هنا، فإن التوازنات الديموغرافية ترتبط بالعامل الديموغرافي، الذي يتحدد من خلال التوزيع السكاني للأفراد، وترتبط بشكل مباشر بتشكّل الأحزاب السياسية التي تتبلور من داخل هذه التوازنات.

5.2 مؤشرات تأثير التغييرات الاقتصادية على القوى السياسية

يحكم اقتصاد الدولة في كثير من الحالات، على الحكومة والأحزاب والقوى السياسية تغييرات، قد تكون طفيفة وقد تكون جذرية، فالعامل الاقتصادي من العوامل التي تساهم في خلق وتغيير الأنظمة السياسية وحتى سياسة الدولة، وعلى الرغم من تعدد المؤشرات السياسية التي أنتجها الاقتصاد، إلا أننا سنركز على التغييرات في القوى السياسية، وزيادة عدد الأحزاب السياسية، باعتبار أنها المؤشرات الأهم في حالة إسرائيل.

1.5.2 تغييرات في القوى السياسية

تؤثر الأزمات الاقتصادية على القوى السياسية تأثيرًا كبيرًا؛ فالأزمة الاقتصادية تخلق حالة من الفقر، وانعدام في المساواة، وتفاوت كبير في الثروة؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حدوث تغييرات في الأحزاب السياسية، والقوى السياسية المسيطرة، فيؤثر انزياح هذه القوى نحو اليمين على سياسة الدولة وتوجهاتها.

ويحدث انزياح القوى السياسية، نتيجة لحدوث أزمة اقتصادية ظاهرة متكررة؛ ففي الثمانينيات من القرن الماضي، أدت الأزمات الاقتصادية في أوروبا إلى تغيير القوى السياسية

وسيطرة الأحزاب السياسية اليمينية، فارتبط صعود اليمين بالبطالة وانحسار الطبقات الوسطى في أوروبا، والنيوليبرالية، والعولمة، وعلى الرغم من عدم تشابه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأوروبية، إلا أن أغلب الأحزاب السياسية في هذه الدول توجّهت نحو اليمين، ويعكس نجاح اليمين في الانتخابات في أوروبا، إلى وجود فئة من المجتمع التي تعارض وتحتج على نتائج التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وأثرها عليها.¹

وقد يكون سبب انزياح القوى السياسية، إضعاف الأحزاب السياسية التقليدية؛ حيث تصبح غير قادرة على الاستجابة للمشكلات التي يعاني منها الأفراد والمجتمع، وأهمها: المشكلات الاقتصادية، مما يجعلها غير قادرة على تحقيق الأغلبية؛ الأمر الذي يؤدي إلى اختفاء هذه الأحزاب، أو اضطرارها إلى التعاون مع الأحزاب اليمينية.

2.5.2 زيادة عدد الأحزاب السياسية

تعتبر الانقسامات الداخلية من أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى زيادة أعداد الأحزاب السياسية؛ حيث يبرز هذا الانقسام نتيجة لتغيرات اقتصادية تطرأ على المجتمع والدولة، مما يؤدي إلى تزايد الاختلافات السياسية بين الأفراد في المجتمع الواحد، فتظهر الأحزاب السياسية الجديدة بأيدولوجيات جديدة ومختلفة، تحاول من خلالها استهداف فئات معينة موجودة في المجتمع.

وتؤدي الأزمات الاقتصادية إلى تفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد، فيصبح دخل الفرد معتمداً على مكانته الاجتماعية، أو انتمائه لمجموعة سياسية، أو اجتماعية معينة، مما يزيد من عدد الأحزاب السياسية التي تخرج من المجموعات الاجتماعية الجديدة.

وتؤثر العولمة على توزيع الدخل في المجتمع؛ حيث تخلق فجوات داخلية داخل المجتمع، وبالتالي زيادة التفاوت في توزيع الدخل، ففي عام (2005)، كشف تقريراً للأمم

¹ مديرية الدراسات الاستراتيجية، صعود اليمين المتطرف في أوروبا أبرز العوامل والشخصيات والأفكار، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2019، ص8-9.

المتحدة الحالة الاجتماعية للعالم، مبيناً أنه رغم التقدم الاقتصادي الذي أحرزته الدول، وخاصة في آسيا؛ إلا أن (20%) من الأفراد في العالم يسيطرون على (80%) من ثروات العالم.¹

ومن هنا، تظهر الفئات الاجتماعية التي تعاني من عدم المساواة في توزيع الدخل، وتحاول الوصول إلى السلطة من خلال تكوين الأحزاب السياسية، التي تمثل أيديولوجيتها وأفكارها وأهدافها، وبالتالي تزداد أعداد الأحزاب السياسية في المجتمع.

إن المؤشرات الاقتصادية - الاجتماعية، والمؤشرات الديموغرافية، ما هي إلا وسيلة لتوضيح التغييرات التي تحصل في المجتمعات، وتؤثر على التوجهات السياسية للأفراد في المجتمع، وبالتالي يصل تأثيرها للسياسات التي تتبعها الدولة، أو الحزب المسيطر عليها.

من هنا، نرى ارتباط العوامل الاقتصادية - الاجتماعية، والديموغرافية؛ بالتغيير السياسي فتغير هذه العوامل وتأثرها، يخلق وضعاً جديداً على تركيبة المجتمع وتسلسله الهرمي، وبالتالي يحدث التغيير السياسي، فالهجرة اليهودية في عام (1992) من دول السوفييت، واندماج الدولة في النظام النيوليبرالي، والعولمة في إسرائيل، كل ذلك عمل على خلق تركيبة جديدة من المجتمع؛ المتمثلة في مهاجري السوفييت، وإن التغيير في موازين القوى أدى إلى توجه إسرائيل نحو اليمين.

¹ هانتف نوري، نزار الصفار، تأثير العولمة على توزيع الدخل ونمط الاستهلاك العالمي _ دراسة تحليلية، مجلة التقني،

الفصل الثالث

الخارطة السياسية الإسرائيلية
وتأثرها بالعوامل الديموغرافية
والاقتصادية-الاجتماعية

الفصل الثالث

الخارطة السياسية الإسرائيلية وتأثرها بالعوامل الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية

سيتم في هذا الفصل الحديث عن شكل الخارطة السياسية الإسرائيلية، منذ نشأة الدولة حتى الآن؛ حيث سنقوم بعرض شكل المجتمع الإسرائيلي خلال التطورات السياسية والاقتصادية التي طرأت عليه، وتبعاً للمنهج الديالكتيكي، سيتم استعراض قوى المجتمع الإسرائيلي، وشكل الانقسام الداخلي، وحجم التناقض والصراع في ذلك الوقت، مع توضيح كيفية توجّه هذا المجتمع نحو اليمين أكثر فأكثر، وسنركز - أيضاً - على الفترات والمراحل المهمة التي ساهمت في تغيير الخارطة السياسية الإسرائيلية، وخاصة بعد انتخابات (1977)، وحدث التطورات الاقتصادية والتغييرات الديموغرافية، تلك الفترة التي سنتحدث عنها الدراسة باعتبارها نقطة تفشي اليمين، وتغيّر المجتمع الإسرائيلي.

وستقوم الدراسة - أيضاً - بالتركيز على العاملين: الديموغرافي، والاقتصادي - الاجتماعي، في سردها لطبيعة تغيّر النظام السياسي الإسرائيلي، باعتبار أن الدراسة استندت على هذين العاملين، في تحليلها لأسباب التوجّه اليميني الإسرائيلي، مع احتمالية إلقاء الضوء على بعض العوامل الأخرى، التي قد تكون أثّرت في هذين العاملين، أو ساهمت في حدوث التغيير، وسيتم التوسع في تاريخ العوامل الديموغرافية، والاقتصادية - الاجتماعية، من خلال الوقوف على أهم القفزات التاريخية في الديموغرافيا والاقتصاد الإسرائيلي؛ لتوضيح ما هو شكل التغيير الحاصل نتيجةً لتغيير هذه العوامل وتطورها.

1.3 الخارطة السياسية الإسرائيلية منذ نشأة الدولة وحتى نهاية الثمانينيات

عملت الدولة منذ بداية نشأتها، على خلق نظام ومجتمع قادر على استيعاب عدد كبير من المهاجرين من فئات مجتمعية مختلفة، دون حدوث أي زعزعة، أو انعدام استقرار في النظام السياسي؛ حيث أقيمت دولة إسرائيل بمشروعها الصهيوني الاستعماري - الاستيطاني، على أساس جمع يهود العالم في هذه الدولة؛ لوقف الاضطهادات والعنصرية ضد اليهود في العالم.

ومن هنا، خلقت إسرائيل نظام هيمنة؛ للحفاظ على استمرار الهجرة اليهودية، والاستقرار السياسي، والاقتصادي، والثقافي في البلاد، فالهيمنة شكلٌ من أشكال السيطرة المطلقة؛ حيثُ تقوم فئة من المجموعة السكانية بفرض سيطرتها وأيدولوجيتها على بقية الفئات، من خلال وحدة فكرية وأخلاقية، ومن خلال سيطرتها على القوى الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والأيدولوجية، والذي يعني - حسب أنطونيو غرامشي - طمس الحدود بين المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، مما يخلق حالة ثقافية احتكارية، وبذلك تتشكل الهوية والفكرة الجماعية، وفقاً لمصالح الفئة المسيطرة، سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو الطبقيّة، أو الإثنية، أو القومية، بحيث تكون فيه قواعد اللعبة مقبولة من معظم أفراد وفئات المجموعة السكانية.¹

وإن الهيمنة لا تعني انعدام الصراعات والخلافات داخل الدولة، ففي ظل وجود الهيمنة، من الممكن أن تحصل صراعات على تخصيص الموارد المادية والسياسية، وجدالات ونقاشات أيدولوجية؛ حيث إن المجتمعات التي يقوم فيها نظام الهيمنة، تصل في نقطة زمنية معينة، وسيطرة مطلقة إلى حالة من الصراعات والنزاعات الحادة، دون المساس بقواعد اللعبة التي تركز عليها الهيمنة.²

كما إن قيام دولة خلال وقت قصير على أساس تنوع إثني وطبقي، خلق حالة من انعدام المساواة، وبدوره هيأ لنشوء حالة هيمنة داخل المجتمع والدولة، واستعدادية أفرادها لتقبل هذه الهيمنة على جميع الفئات؛ بسبب خوفها من التهديد الداخلي والتهديد الخارجي المتمثل بالشعب الفلسطيني، الذي مثل عنصر ضغطٍ على جميع الفئات لقبولها الهيمنة.³

وعملت أولى موجات الهجرة اليهودية على مضاعفة عدد سكان اليهود خلال أربع سنوات، فغيّرت التركيبة الديموغرافية والثقافية، وألقت هذه الموجات عبئاً كبيراً على اقتصاد الدولة؛ الأمر الذي جعل الفئات المهاجرة سابقاً، تشعر بالخوف من الفئات الجديدة.

¹ كيملينغ، باروخ، المجتمع الإسرائيلي مهاجرون مستعمرون مواليد البلد، ترجمة: العبد لله، هاني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص246.

² المرجع السابق، ص250-251.

³ المرجع السابق، ص261.

وأدت موجات الهجرة المتتالية لإسرائيل، إلى تمسك الدولة بنظام الهيمنة، الذي يسمح لها بخلق مجتمع قادر على استيعاب أكبر قدر ممكن من الهجرات الكبيرة وغير الانتقائية، وتلخصت الهيمنة الصهيونية في تلك الفترة بعدة فرضيات؛ وهي:

- الدولة هي دولة قومية يهودية، ولكن السؤال هنا، ماذا تعني يهودية؟ وإلى أي حد تكون فيه الدولة دينية، أو علمانية؟.
- الدولة تخص الشعب اليهودي بالكامل وليس مواطنيها فقط؛ حيث رأت الدولة الإسرائيلية وجوب عودة كل يهود العالم إلى إسرائيل؛ باعتبارها الوطن الذي هُجر منه وعاد إليه.
- دولة إسرائيل هي دولة حديثة منتمة للغرب، فاليهود الذين هاجروا من الدول الشرقية أو غير المتحضرة، يتم تحديثهم بواسطة بوتقة الصهر؛ لجعل المجتمع الإسرائيلي مجتمع شبه غربي.
- تعتبر الدولة، وقوانينها، ورموزها، ومؤسساتها، وبالأخص جيشها، في أساس منظومة القيم المركزية، باعتبارها قاعدة للديانة المدنية، والتي هي استكمال للديانة الدينية.
- الاستعداد التام لتجنيد جميع الأطراف حتى الأطراف النائية، على عكس فترة ما قبل الدولة؛ حيث استند الخطاب اليهودي على الخطاب التطوعي للجيش.
- الخطر الدائم على الدولة اليهودية والمجموعات اليهودية أجمع، المتمثل بخطر الإبادة وخطر التخلص من الكيان السياسي، واعتبار القوة العسكرية البشرية والمادية عاملان مهمان؛ لضمان وجود الدولة اليهودية والحفاظ على سكانها.¹

1.1.3 مراحل تطوّر الخارطة السياسية الإسرائيلية

تمثلت الخارطة السياسية الإسرائيلية في بداياتها بحزب مباي، الذي سيطر على الحكم في بداية نشأة الدولة وقبل نشأتها؛ حيث عقدت معاهدة بين بن غوريون - رئيس حزب مباي -

¹ كيمرلينغ، باروخ، المجتمع الإسرائيلي مهاجرون مستعمرون مواليد البلد، مرجع سابق، ص 264-267.

وبين قادة الصهيونية الدينية في عام (1933)، فسيطر حزب العمال الإسرائيلي منذ (1933) إلى حين الانقلاب السياسي عام (1977)، واستندت المعاهدة على الحفاظ على الدين، والقومية اليهودية التي حافظ عليها حزب العمال الإسرائيلي خلال العقود التي سبقت الانقلاب السياسي.¹

1.1.1.3 المرحلة الأولى: منذ عام (1948-1977)

سيطر حزب مباي* في تلك المرحلة على الخارطة السياسية الإسرائيلية، وهيمن على ما يقارب (47)% من مقاعد الكنيست البالغة (120) مقعدًا، وشكّل حزب مباي حكومته في كل الانتخابات بسهولة، بعد انضمامه لأحزاب شريكة له في السياسة؛ حيث مثّل في انتخابات عام (1969) أكبر كتلة برلمانية في تاريخ الكنيست مع حزب مبام وحزب أحدوت هعفودا، مكونة من (56) نائبًا، انضم إليها (4) نواب من الكتلتين العربيتين، فأصبحوا (60) مقعدًا من أصل (120) مقعدًا.²

تميّز النظام السياسي الإسرائيلي حتى عام (1967) بالعديد من المميزات، التي ساعدت حزب مباي في السيطرة على الحكم، ويمكننا حصر هذه الميزات بالخصائص التالية:

1. قدرة الحزب على قيادة المجتمع، وضمان استقراره واستمراريته، وتجاوز الأزمات، مع اختلاف وتنوع المجتمع الإسرائيلي، والتكتلات السياسية والاجتماعية.
2. قدرة الحزب على اتخاذ القرارات المصيرية في اللحظات الحاسمة.
3. قدرة الحزب على التوافق مع أجهزته السياسية ووظائفه.³

¹ كيمرلينغ، باروخ، المجتمع الإسرائيلي مهاجرون مستعمرون مواليد البلد، مرجع سابق، ص 262-263.
* هو حزب مباي الذي تحول إلى كتلة المعراخ (التجمع) عند اندماجه مع حزب أحدوت هعفودا في الستينيات، وأصبح في فترة التسعينيات يطلق عليه حزب العمل. (جرايسي، برهوم، الخارطة السياسية في إسرائيل انتخابات 2013، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2013)

² جرايسي، برهوم، الخارطة السياسية في إسرائيل انتخابات 2013، رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 2013، ص 10.

³ حيدر، عزيز، القرار السياسي في إسرائيل بين أزمة النظام وتطرف المواقف، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع36، خريف 1998، ص 32.

استطاع الحزب في ذلك الوقت الاستيلاء على مقاليد الحكم، من خلال محافظته على الخصائص المذكورة، والتركيز على أهم القضايا التي تجمع المجتمع اليهودي الإسرائيلي، فالقضية الأولى هي الغاية الرئيسية للحركة الصهيونية، التي تقوم على بناء دولة ذات سيادة، والحفاظ على أمن الدولة أولاً، أما القضية الثانية فهي قواعد وأساليب العمل، بمعنى ضمان تطبيق قواعد الديمقراطية من خلال الانتخابات على أساس التمثيل النسبي والحسم بواسطة الأغلبية، ومركزية الحكم.

واستطاع حزب مباي ترتيب أولويات وأساليب العمل، من خلال وضع العديد من الأسس، التي توجّه المؤسسات نحو معالجة القضايا المحلية على النحو الآتي:

- محاولة التغلب على الانقسامات العميقة، من خلال أساليب سياسية، تعمل على ترتيبات مؤقتة، وتقوم على الحلول الوسطى والتنازلات البسيطة، خاصة فيما يتعلق بالدين والدولة.
- محافظة الحزب على اتباع مبدأ النسبية في الانتخابات، وعدم التدخل في الأحزاب الداخلية.
- وضع دور حاسم للأحزاب السياسية الموجودة في المجتمع، من خلال فضّ النزاعات والخلافات، عن طريق المفاوضات التي تقوم على مستوى نخب الأحزاب.¹

وقد استولى حزب مباي على الحكم على مدى السنوات التسعة والعشرين الأولى، دون وجود أي كتلة برلمانية تقترب من عدد مقاعد مباي وحلفائه، إلى حين بداية النهاية التي بدأت في مطلع السبعينيات؛ حيث قام حزب حيروت - ذو الاتجاه اليميني المتشدد بقيادة أرئيل شارون - بتشكيل حزب الليكود، ليشمل كل من حزبي الليكود والليبراليين، بالإضافة إلى مجموعات يمينية أخرى، وقد حاز في انتخاباته الأولى عام (1973) على (39) مقعداً، بينما كان أقصى ما حققه حزب حيروت في الانتخابات السابقة (26) مقعداً.

كما ساهمت عوامل عديدة في إحداث هذه التغييرات، منها: حرب أكتوبر عام (1973)، التي انهزم فيها الجيش الإسرائيلي، الذي كان يُطلق عليه: الجيش الذي لا يقهر، مما أضعف

¹ حيدر، عزيز، القرار السياسي في إسرائيل بين أزمة النظام وتطرف المواقف. مرجع سابق، ص33.

قدرة الحزب في حل الخلافات الداخلية، مع عدم إمكانية القيادة على الفصل بين القضايا الداخلية والقضايا الخارجية، إلا أنه لم يطح بحزب مباي؛ بسبب الفترة الزمنية القصيرة التي كانت بين الحرب والانتخابات، أما العامل الأكبر فهو الجيل الشاب من اليهود الشرقيين؛ حيث تزايدت في تلك الفترة الاحتجاجات الشعبية منهم، وخاصة الطبقات الفقيرة؛ بسبب سياسة التمييز العنصري الممارسة ضدهم، مما أثار انتباه حزب الليكود الذي حرص على احتواء هذه الطاقات الشابة؛ ليرشحها في الانتخابات البلدية والقروية، وبات يُسمع بوجود شباب في بداية العشرينيات يتولون رئاسة المجالس البلدية والقروية، ومن ثم الكنيست.¹

ومن هنا نطرح أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى تراجع اليسار المتمثل بحزب مباي، أو المعراخ، ووصول اليمين إلى السلطة متمثلة بحزب الليكود.

1. اقتصادياً

بدأ تدخل الدولة يتراجع بعد حرب (1973)، وظهرت قوى اقتصادية جديدة لم تخضع لإدارة الدولة؛ حيث واجهت الدولة بعد حرب أكتوبر خسائر الشركات، وعجزت عن تمويل الخدمات العامة، وتغطية مخصصات التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية؛ مثل: الكيبوتسات والموشافيم*، وحاول حزب مباي طرح الحلول؛ للتخلص من هذه الأزمة من خلال خصخصة الاقتصاد، وتقليل الخدمات العامة، ولكن بعد فوز الليكود في انتخابات (1977) والذي يعد من أكثر الأحزاب دعوة لاقتصاد السوق، ووجد الحزب أن تدخل الدولة بالاقتصاد وسيلة لضمان بقاء الحزب واستمراريته، إضافة إلى معارضة رجال الأعمال المستفيدين من الدعم الحكومي، وعدم وجود جماعة قادرة على ممارسة الضغط نحو خصخصة الاقتصاد في السوق.

* الكيبوتس: عبارة عن شكل استيطاني، يعتمد على الشراكة في الإنتاج والاستهلاك، والتعاون بين أعضائه، وتنتمي الكيبوتسات سياسياً لمجموعات مختلفة، منها ما هو كيبوتس موحد، وكيبوتس ديني. (مركز مدار، كيبوتس) الموشاف: هو تجمع استيطاني صهيوني، ذو شكل عسكري يقوم على أسس تعاونية، وله نوعان: الموشاف التشاركي، وهو نشاطه الأساسي، الزراعة ويشكل وحدة اقتصادية كبيرة غير قابلة للتقسيم الفردي، أما الموشاف العمالي فهو تجمع استيطاني عمالي، يتكون من مجموعة من المزارع التي تديرها عائلات وفقاً لأسلوب العمل الذاتي. (الموسوعة الفلسطينية، الموشاف، 2015)

¹ جرابسي، برهوم، الخارطة السياسية في إسرائيل انتخابات 2013، مرجع سابق، ص 11-12.

وقد أصبحت سوق إسرائيل سوق ضيقة؛ حيث أدى تدخل الدولة في السوق إلى مضاعفة عجز الدولة في تمويل تدخلها، والتركيز على الانتاج المحلي، وتطور أنماط الاستهلاك، الأمر الذي أدى إلى توجُّه إسرائيل نحو البحث عن الأسواق الخارجية، وبالتالي انفتاح إسرائيل اقتصاديًا، وعدم قدرة الدولة على التحكم في أسعار العملة، واضطرارها إلى رفع القيود على سوق العملات الصعبة، ومع انخفاض تأثير الدولة في السوق المالية؛ تنخفض استثماراتها المباشرة، مما أدى إلى انهيار التنظيمات ذات المضمون الاقتصادي؛ مثل: الهستدروت* بسبب عجز الدولة عن إغلاق ديون هذه التنظيمات؛ مثل: الكيبوتس، والموشاف؛ الأمر الذي شكّل ضغطًا كبيرًا على ميزانية الحكومة، ودفعها نحو الخصخصة؛ لأنها بذلك فقدت أهم عناصر قوتها، ومركزيتها في المجتمع.¹

بالرغم من التطورات الاقتصادية التي تم ذكرها؛ إلا أن تدخل الدولة في الاقتصاد لم ينته؛ إنما تحول من تدخل في جميع المجالات إلى تدخل مُركّز نحو مصالح معينة، فاستمر تأثير السلطة المركزية من خلال الشركات الحكومية، وعلى الرغم من انخفاض تأثير الحكومة منذ بداية الثمانينيات، وانخفاض عدد أعضاء مجالس الإدارة الذين تعينهم الحكومة؛ حيث انخفض العدد في (188) شركة من (1222) عضوًا عام (1979)، إلى (937) عضوًا عام (1990)؛ إلا أن الميول في تخصيص هذه الوظائف، قد تعزّز كمكافأة مقابل دعم سياسي في مؤتمرات الأحزاب؛ ففي الفترة ما بين عامي (1988-1990) تم تعيين (500) عضوًا لمجلس إدارة، كان منهم (300) عضوًا ينتمون إلى أحد مراكز الأحزاب السياسية، وفي عام (1990) تم تعيين (800) عضوًا من أعضاء مركز حزب الليكود في وظائف تنفيذية في خدمة الدولة.²

ومن هنا، نرى أن الاقتصاد الإسرائيلي منذ نهاية السبعينيات يمرّ بحالة تحول إلى اقتصاد السوق، إلا أن هذه التحولات والتطورات ليست ثابتة، أو نهائية، أو مستقرة؛ بسبب وجود صراع بين الفئات المُتضررة والفئات المستفيدة، ولكن ما يمكننا استنتاجه؛ هو أن القوى

¹ حيدر، عزيز، القرار السياسي في إسرائيل بين أزمة النظام وتطرف المواقف. مرجع سابق، ص35-37.

² المرجع السابق، ص37.

الاقتصادية أصبحت قادرة على الضغط على الحكومة؛ لتوجيهها نحو قرارات سياسية معينة؛ بسبب عدم وجود تحكُّم مطلق للدولة على الاقتصاد.

2. التحولات الأيدولوجية

إن تحوُّل الحركات الأيدولوجية إلى أحزاب متنافسة في مراكز القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ جعل إسرائيل تعاني من ضعف واختلال في التوجيه الأيدولوجي، التي لطالما حكمت على أساسه تحت مسمى الصهيونية، ولكن الأساس الذي قامت عليه الصهيونية اختلف وتأثر بالعديد من القضايا المجتمعية التي دخلت في عددٍ كبيرٍ من التناقضات؛ منها: قضية الدين والعلمانية، وقضية القومية والعالمية، وقضية التقليد والتحديث، فلم يستطع الفكر الصهيوني أن يحافظ على التوليفات التي تحدث داخل المجتمع لسببين؛ وهما:

▪ عدم القدرة على تحقيق الاندماج بين اليهود الأشكناز واليهود السفارديم.

▪ عدم تطبيق القيم المدنية الشاملة، التي يتم فيها فرض قيود على السكان العرب.¹

ولكن بعد حرب عام (1967) تفاقمت الأزمة الأيدولوجية؛ حيث عملت على دمج فكرة التحرر القومي العلماني في فكرة الخلاص الديني، وبعد حرب عام (1973) تراجع العنصر العلماني في الصهيونية، ونجم عن ذلك حركة "غوش إيمونيم" التي دمجت الصهيونية في فكرة الخلاص الشامل، وفي تلك الفترة ظهر الانقسام الديني العلماني على حساب الانقسامات الأخرى، مما أنتج مأزقَ الخيار بين الدولة اليهودية والدولة الديمقراطية.²

وقد عززت الانتفاضة الأولى (1987) فكرة الانقسام والخيار، مما جعل الصهيونية غير قادرة على مواجهة القضايا المجتمعية وحلّها، ونتج عن ذلك غياب في القواعد الأيدولوجية التي

¹ حيدر، عزيز، القرار السياسي في إسرائيل بين أزمة النظام وتطرف المواقف. مرجع سابق، ص38.

² المرجع السابق.

يمكنها إيجاد شرعية وإجماع؛ لدعم القرارات الجريئة والحاسمة؛ الأمر الذي جعل إسرائيل في حالة من الجمود السياسي حتى عام (1993).¹

وظهر في تلك الفترة تحولٌ كبيرٌ في القيم الاجتماعية والسياسية، التي أنتجت تياراً ليبرالياً قوياً داعماً للفردية على حساب الجماعة، وتياراً قومياً دينياً معاكساً في قيمه ومعاييره؛ فالتيار الأول عمل على التغيير في قيم الأفراد وسلوكهم على مستوى الأفراد، أما على المستوى التنظيمي فقد عمل على تطوير مؤسسات مدنية، لا تخضع للسلطة السياسية؛ حيث أدى ضعف الفكرة الصهيونية القائم على الهجرة ومصالحة الجماعة، إلى تعزيز فكرة التوجُّه نحو الفردية، وبالتالي إضعاف قيم المساواة، وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وارتفاع أسعار الخدمات؛ كالصحة والتعليم، والكشف عن الفساد في الأجهزة الإدارية والمؤسسات العامة والأحزاب، كما ارتفعت معدلات الجريمة، وخاصة بين الشباب.²

3. تحول دور الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية المُحرِّك الرئيسي في العملية السياسية، ففي العقد الأولين من قيام دولة إسرائيل، لعبت الأحزاب السياسية دوراً كبيراً في الحفاظ على القرار السياسي، وعزل المجتمع عن القضايا الخارجية، وعزل قضايا الأمن عن الانقسامات والسياسة الداخلية، وعملت الأحزاب على امتصاص الأزمات الداخلية التي تُهدِّد النظام، وأدى كل ما سبق إلى المركزية الشديدة للأحزاب السياسية الموجودة، وتقيد ظهور قوى جديدة.

بدأت التحولات والتغييرات في الأحزاب السياسية تظهر عام (1967)؛ حيث ضعفت الأحزاب، وضعفت قدرتها في القيام بوظائفها التقليدية من تجميع للمصالح إلى القيام بأجندة القرار السياسي، ومن هنا بدأت تتراجع فكرة الأحزاب السياسية، كما تراجع ثقة الأفراد في المجتمع الإسرائيلي بالأحزاب السياسية الموجودة، وتحول النظام الحزبي في ذلك الوقت من نظام قائم على تعدُّد - مع وجود حزب مهيم - إلى نظام تعددي متقاطب، فيه حزبان قويان لا

¹ حيدر، عزيز، القرار السياسي في إسرائيل بين أزمة النظام وتطرف المواقف، مرجع سابق، ص39.

² المرجع السابق، ص40.

يمكن لأيٍ منهما الحصول على أغلبية الكنيست، ففي كثير من الانتخابات، اضطرت الأحزاب الكبيرة بتأليف حكومات الوحدة الوطنية في الفترات (1984) و (1990).¹

وبناءً على ما سبق، فإن تحول النظام الحزبي إلى قوتين كبيرتين، قد عمل على تعزيز قدرة الأحزاب الصغيرة، وأصبح لها في النظام مكانتها الاستراتيجية، التي من خلالها ترتفع قيمة المكافآت المادية والأيدولوجية التي تحصل عليها جرّاء انضمامها إلى الائتلاف الحكومي، وبالتالي ترتفع احتمالية اقترابها من المركز؛ مثل: حزب شاس، الذي يعتبر شريكاً ثابتاً في الائتلافات الحكومية، وهو القادر على تقرير مصير الحكومة، واستخدام هذا التطور في الحصول على مكافآت أكثر، وتعزيز مكانته.²

كما إن وصول الأحزاب الصغيرة إلى المركز، أدى إلى إضعاف أيدولوجية الأحزاب الكبيرة؛ حيث جعل الأحزاب الكبيرة أحزاب سوق، كل شيء فيها ممكن ومقبول، مما أدى إلى إحداث خلافات شديدة داخل كل حزب في القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، وقضايا الأمن والسلام.

ومن جهة أخرى، أدى وجود النظام التعددي إلى بروز الشخصيات السياسية على حساب أجهزة الأحزاب، فظهرت شخصيات سياسية استطاعت أن تتحدى الأحزاب؛ مثل: إيهود باراك في حزب العمل، وبنيامين نتنياهو في حزب الليكود.³

1.1.1.1.3 شكل المعادلة الإثنية الإسرائيلية خلال المرحلة الأولى

اتّسمت المعادلة الإثنية في هذه المرحلة بسيطرة الأشكيناز، التي بلغت نسبتهم في تلك الفترة (52.1%)⁴؛ حيث سيطر حزب مباي - أو الذي أصبح يطلق عليه حزب العمل الإسرائيلي - على الحكومة حتى عام (1977)، وبين عامي (1992-1996) وعامي (1999-

¹ حيدر، عزيز، القرار السياسي في إسرائيل بين أزمة النظام وتطرف المواقف، مرجع سابق، ص47.

² المرجع السابق، ص47-48.

³ المرجع السابق، ص49.

⁴ السيد النجار، أحمد، وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن ومنذ نصف قرن، مرجع سابق، ص159.

(2001)، واتسم هذا الحزب بالصفة الاشكنازية، ومن ثم تخلى عنها بعد فوز عمير بيرتسز بقيادة الحزب في عام (2006)، وتوجّه الحزب نحو البرامج الاجتماعية، على الرغم من كون جميع برامجه السابقة سياسية أمنية عسكرية.¹

وتميزت تلك المرحلة بالسيطرة التامة سياسياً وثقافياً من قبل الأشكيناز، التي تمكنت من حفظ قواعد اللعبة، والحفاظ على موازين القوى السائدة في ذلك الوقت، وبالرغم من الأعداد الكبيرة التي وصلت إسرائيل من المهاجرين؛ إلا أن النخبة الحاكمة - وهي الأشكيناز - لم تستطع أن تدّوب في هذه الجماعات الكبيرة وغير الانتقائية في المجتمع الإسرائيلي، ولكن عملت على طمس الصدوع من خلال الهيمنة على الأجهزة البيروقراطية بالدولة، والتحالف مع غالبية النخب الثقافية الأخرى التي كانت - إلى حدٍ ما - جزءاً منها.²

وشكّل الأشكيناز في تلك الفترة الغالبية البرجوازية المحلية عن الشرائح العليا والوسيطه من الطبقة الوسطى، بينما مثّل الشرقيون (السفارديم) أكثرية الطبقة العاملة، واستبعاد وتهميش للأقلية العربية، وعلى الرغم من دور السفارديم في القطاعات الإنتاجية الرئيسية خلال فترة بناء وتأسيس الدولة، إلا أن الهيكل الإنتاجي قد حصرهم في أسفل السلم الوظيفي والاجتماعي، فانقسم المجتمع الإسرائيلي إلى أربع فئات رئيسية؛ وهي:

- جهاز حكومي وتنفيذي إداري.
- فئة من الصناعيين ورجال المصارف والمقاولين أصحاب رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار.
- فئة أكبر من المهندسين والتقنيين والعمال المهرة.
- فئة كبيرة جداً من العمال العاديين.

¹ العلوي، محمد، الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، 2006.

² كيمرلينغ، باروخ، حرب الثقافات، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع27، 1996، ص103-104.

انحصرت الفئات الثلاث الأولى بأغليبتها من الأشكيناز من المستوطنين القدامى والمهاجرين الجدد في تلك الفترة، ووَجَدَ الشرقيون أنفسهم في الفئة الرابعة.¹

من خلال ما سبق، يمكننا رؤية عمق الفجوة الاجتماعية داخل المجتمع الإسرائيلي، وحادّة التناقضات والتمايز الاجتماعي، بين الفئات والشرائح الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي، التي تؤثر مباشرةً على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للفئات، وتخلق بشكل مستمر حالة من الصراع بين هذه الفئات المتفاوتة في الوظائف والتعليم والدخل.

2.1.1.3 المرحلة الثانية: منذ عام (1977-1988)

سقط حزب المعراخ عن الحكم لأول مرة، بعد سيطرته على المؤسسة الحاكمة والوظائف المركزية والجيش والأجهزة الأمنية لمدة (29) عامًا؛ حيث كانت الغالبية الساحقة من الجنرالات الذين توجهوا نحو السياسة بعد الجيش من حزب المعراخ أو مباي، حتى أصبح يطلق عليهم حزب الجنرالات، ولأول مرة هبط حزب المعراخ إلى (32) مقعدًا بالإضافة إلى مقعد واحد من القائمة العربية، وسيطر حزب الليكود على الحكومة بقيادة مناحيم بيغن.²

اشتدت التحوّلات السياسية في انتخابات عام (1981) بعد فشل الليكود في الحكم؛ بسبب طبيعة الحكومة وأجهزة الحكم التي كانت مُسيّرة من حزب المعراخ، وحصد حزب الليكود في هذه الانتخابات على (48) مقعدًا مقابل (47) مقعدًا لحزب المعراخ، وبذلك يحصل الحزبان على (95) مقعدًا؛ أي: (79) % من مقاعد الكنيست، وتعتبر تلك الحالة الأولى والأخيرة في تاريخ الكنيست.³

وحدثت في تلك الفترة العديد من التحوّلات السياسية، وخاصة في الأحزاب الدينية، الليبرالية الدينية المندمجة في الحركة الصهيونية، والأحزاب الأصولية المتشددة (الحرديم) التي هي بعيدة عن الحركة الصهيونية، وبدأ ظهور ميول المتدينين الصهاينة المتّجه نحو اليمين

¹ السيد النجار، أحمد، وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن ومنذ نصف قرن، مرجع سابق، ص160.

² جرابسي، برهوم، الخارطة السياسية في إسرائيل انتخابات 2013، مرجع سابق، ص13.

³ المرجع السابق، ص13.

السياسي، بينما كانوا الحريديم في ذلك الوقت وسطيين، مع استعدادهم للانضمام للائتلاف الذي يدفع أكثر لمؤسساتهم.

ووضّح التغيير الأكبر في الانتخابات الحادية عشر للكنيست عام (1984)، التي كانت حصل فيها حزب المعراخ على (44) مقعداً، أما حزب الليكود فحصل على (41) مقعداً، مقابل خسارته (7) مقاعد من الانتخابات السابقة، وساعد في هذه الخسارة غياب رئيس الحزب - مناحيم بيغن - بشكل مفاجئ ولفترة طويلة، كما أن الحرب على لبنان أثرت على الرأي العام الإسرائيلي واستنزفت قوة إسرائيل؛ حيث خسرت عددًا كبيراً من الجنود، وممرت بأزمة اقتصادية حادة؛ بسبب الحرب، وأثيرت العديد من الاحتجاجات العالمية التي أعقبت مجزرة صبرا وشاتيلا، ولم يستطع حزب المعراخ الحكم بشكل مطلق في هذه الانتخابات؛ فزيادة قوة الأحزاب الصغيرة وتزايد أعدادها؛ مثل: حزب شاس، أدى إلى تشكيل حكومة وحدة قومية بين أكبر حزبين برئاسة إسحاق شامير.¹

تعززت قوة الأحزاب الصغيرة أكثر فأكثر بعد انتخابات (1988)، ووجد الحزبان نفسيهما أمام الأحزاب الصغيرة، فحصل الليكود على (40) مقعداً، وحصل المعراخ على (39) مقعداً، وتوجه الحزبان إلى حكومة وحدة، واعتبرت الانتفاضة الفلسطينية العامل الأكبر لتشكيل هذه الحكومة، وقد تناوب فيها الحزبان رئاسة الحكومة.²

تميزت هذه المرحلة بانتهاء الهيمنة السياسية السائدة لحزب مباي أو الأشكيناز، وأصبح النظام السياسي ثنائي القطب؛ حيث أعطي المجال للمجموعات المهمشة للدخول في العمل السياسي، ومن هنا، برز حزبان سياسيان قائمان على أسس إثنية، وقومية، وثقافية، وسياسية متشابهة إلى حد ما، مع اختلاف المستويات، فكان في حزب اليمين اعتقاد أكبر بسمو عرقها عن الأعراق الأخرى، وكان لهذين الحزبين المجال بأن يضموا في صفوفهما مجموعات متنوعة من السكان ومصالح وثقافات متنوعة.³

¹ جرابسي، برهوم، الخارطة السياسية في إسرائيل انتخابات 2013، مرجع سابق، ص 13-14.

² المرجع السابق، ص 15.

³ كيمرلينغ، باروخ، حرب الثقافات، مرجع سابق، ص 104.

1.2.1.1.3 شكل المعادلة الإثنية خلال المرحلة الثانية

اتسمت المعادلة الإثنية في هذه المرحلة بانخفاض نسبة اليهود الغربيين، وارتفاع في نسبة اليهود الشرقيين، مما انعكس بشكل إيجابي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لليهود الشرقيين؛ حيث بلغت نسبة اليهود الغربيين مقابل اليهود الشرقيين (44.2)% مقابل (47.4)% في عام (1972).¹

تعرضت سمات المرحلة الثانية لمراجعة جذرية في أواخر الثمانينيات؛ حيث شهدت تطورات اقتصادية وديموغرافية عميقة، فتزايدت موجات الهجرة اليهودية على إسرائيل، وشكل يهود الاتحاد السوفيتي القسم الأكبر منها، كما بلغ إجمالي أعداد الهجرة إلى إسرائيل (903.335) ألف مهاجر، وكان عدد يهود كل من الاتحاد السوفيتي وأمريكا الشمالية منها (829.028) ألف مهاجر؛ أي: ما يعادل (92.2)% من عدد المهاجرين ما بين عامي (1989-1998).²

وهنا كان التغيير الأكبر في تركيبة المجتمع الإسرائيلي على جميع المستويات، سواء العرقية أو الطبقية؛ حيث استولى المهاجرون على عدد كبير من الوظائف، سواء المستجدة أو القديمة، مما انعكس سلبيًا على الفئات الأخرى، كالفرديم الذين كانوا يمثلون النسبة الأعلى من العاملين والمهنيين في المستويات الوسطى والدنيا من الهيكل الوظيفي في القطاعات الحكومية والخاصة.

وفي هذه المرحلة تجسدت هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية، التي تمر بها دولة إسرائيل، إلى تكلفة اجتماعية تدفع ثمنها لاستيعاب الأعداد الكبيرة من المهاجرين الجدد، فكان لتوجه إسرائيل نحو النيوليبرالية، وتدفق الهجرة عليها، آثار عضوية على التشكيلة الاجتماعية الإسرائيلية، التي تمثلت بتدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية للعديد من الفئات في المجتمع،

¹ السيد النجار، أحمد، وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن ومنذ نصف قرن، مرجع سابق، ص159.

² المرجع السابق.

وارتفاع في معدلات البطالة، والتي اقترنت بالتكوين العرقي فكانت الأقلية العربية أكثر الفئات تضرراً، فضلاً عن إعادة هيكلة البناء التشغيلي.¹

ومن هنا، توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من الاختلاف العميق بين المرحلتين التي تم ذكرهما، إلا أن هذه المراحل وجميع الفئات في المجتمع الإسرائيلي، اتفقت على أن فكرة الدولة اليهودية الصهيونية قائمة وتعود للشعب اليهودي، بعيداً عن ماهية الصهيونية واليهودية، وماهية طبيعة الدولة الإسرائيلية، فالمجتمع الإسرائيلي توجّه نحو اليمين منذ بداية السبعينيات، نتيجة لضعف قدرة الأحزاب اليسارية المسيطرة في ذلك الوقت، للحفاظ على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية واستقرار الدولة.

2.3 الخارطة السياسية الإسرائيلية منذ نهاية الثمانينيات حتى الآن

كما ذكرنا سابقاً، كان لانتخابات (1988) دورٌ كبير في تعزيز قوة الأحزاب الصغيرة، وإضعاف الحزبين الكبيرين؛ حيث حصل حزب الليكود على (40) مقعداً، وحصل حزب المعراخ على (39) مقعداً، ووَجَدَ الحزب نفسه أمام شروط الأحزاب الصغيرة للموافقة على الائتلاف، وكان للانتفاضة الفلسطينية الأولى الأثر الأكبر في توجّه الحزبين الكبيرين نحو حكومة وحدة.²

انقلب شمعون بيرس في عام (1990) على الحكومة، التي هو عضو فيها، من خلال تشكيل ائتلاف برئاسته، ففاوض كتلة أعودات يسرائيل للحريديم الأشكنازية، ولكن تم فضح هذه المناورات التي قادت إلى طرد حزب المعراخ من حكومة شامير، في حين كان حزب المعراخ قد قرّر الانسحاب من الحكومة.³

جرت الانتخابات الثالثة عشر في الكنيست في عام (1992)، وتلقى حزب الليكود في هذه الانتخابات صدمةً كبيرةً بحصوله على (32) مقعداً، وهو العدد الأقل منذ عام (1973)،

¹ السيد النجار، أحمد، وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن ومنذ نصف قرن، مرجع سابق، ص159.

² جرابسي، برهوم، الخارطة السياسية في إسرائيل انتخابات 2013، مرجع سابق، ص15.

³ المرجع السابق.

وحصد حزب المعراخ (44) مقعدًا، وخمسة مقاعد للكتل العربية المتمثلة بالجبهة الديمقراطية للسلام، والمساواة ثلاثة مقاعد، ومقعدان للحزب الديمقراطي العربي، بقيادة عبد الوهاب دراوشة، و(12) مقعدًا لحركة ميرتس، ومن هنا تشكلت حكومة بوحدة ثلاثة أحزاب من اليسار، لتضاف إليهم حركة شاس.¹

1.2.3 شكل التغيير السياسي نهاية الثمانينيات

أدت الانتفاضة الأولى والحرب على لبنان، إلى تفعيل الرأي العام العالمي، وشهدت إسرائيل في تلك الفترة انحسارًا في العلاقات الدولية، ومن هنا بات الحديث عن حلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني واردًا لدى الأحزاب الإسرائيلية بعد أن كان الحديث عنه مرفوضًا، وعملت هذه الأوضاع السياسية على خروج حزب مبام من المعراخ، وتشكيله كتلة مستقلة في انتخابات (1988) ليتحالف لاحقًا مع حزبي راتس وشينوي؛ ليشكلوا حزب ميرتس.²

كما ظهرت مجموعات شبابية عمريًا وسياسيًا تعمل على الانضمام للأحزاب الكبرى؛ حيث تغلغت هذه المجموعات في حزب المعراخ، الذي كان له دورٌ كبيرٌ في تسليط الضوء على أنه يسعى نحو حلّ الصراع، رغم كونه الحزب الذي قاد جميع الحروب الإسرائيلية في العقود الأولى من الدولة.³

ونتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي، والبدء في الحديث عن العولمة، وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في غزو العراق للكويت؛ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتهيئة الأوضاع نحو حلّ الصراع لكي تتخلص من الحواجز الموجودة في الشرق الأوسط، من خلال الضغط على حكومة شامير، التي لم تتجاوب مع الحكومة الأمريكية وظلت متشددة في موقفها، في حين أبدى حزب المعراخ رغبته بالتجاوب مع الدعوى الأمريكية، إلى حين رفض الولايات المتحدة تقديم ضمانات لإسرائيل في محاولتها لاستيعاب مئات آلاف المهاجرين المتدفقين إلى إسرائيل،

¹ جرابسي، برهوم، الخارطة السياسية في إسرائيل انتخابات 2013، مرجع سابق، ص 16.

² المرجع السابق، ص 17.

³ المرجع السابق، ص 17.

فاتجهت حكومة شامير إلى مؤتمر مدريد عام (1991) مرغمة، ساعية لعرقلة كل جلسات المفاوضات.¹

واعتبر النهج الأمريكي الجديد رسالة للرأي العام الإسرائيلي للتغيير الضروري في الحكم، ففي انتخابات (1992) سقطت حكومة شامير، وجاءت حكومة اسحاق رابين، الذي كان يقود حزب العمل الإسرائيلي بعد التخلي عن اسم المعراخ.²

2.2.3 نتائج مرحلة نهاية الثمانينيات

1. تردّي الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل، مما دفعها نحو عملية السلام؛ بسبب الضغط الأمريكي عليها.
2. على الرغم من قوة الأحزاب الكبرى في إسرائيل؛ المعراخ والليكود، إلا أن هذه الأحزاب تبقى تحت سيطرة الأحزاب الصغيرة، التي ازدادت قوتها حتى بعد محاولة النظام تغيير النظام الانتخابي، الذي فشل في الانتخابات الأولى له.
3. عدم قدرة الحكومة على توفير الدعم المالي للمؤسسات؛ بسبب تزايد أعداد المهاجرين القادمين إليها.

3.2.3 شكل المعادلة الإثنية في بداية التسعينيات

وفقاً للإحصاءات الإسرائيلية لعام (1993)؛ تنقسم البنية التشغيلية اليهودية مهنيًا وإثنيًا إلى الفئات التالية:

1. الأشكينايز، أو اليهود المولودون من آباء أوروبيين - أمريكيين: حيث يُمثّلون نحو (40.2)% من غالبية المهن العلمية والفنية والأكاديمية، وتمتاز هذه الفئة بارتفاع مستوى التعليم عمومًا

¹ جرابيسي، برهوم، الخارطة السياسية في إسرائيل انتخابات 2013، مرجع سابق، ص18-19.

² المرجع السابق، ص19.

عن باقي الفئات؛ حيث أتمّ (51.9%) منهم (13) سنة دراسية أو أكثر، ونتيجة لذلك فإن متوسط الدخل لهذه الفئة أعلى بكثير من الفئات الأخرى، ويُقدّر نحو (7821) شيكلًا شهريًا.

2. المهاجرون من الأشكينا: ويمثلون (30.7%)، منهم يشغلون وظائف علمية وفنية وأكاديمية، و(42.7%) أتموا (13) سنة دراسية أو أكثر، ويمتازون بارتفاع دخولهم وبأوضاعهم الاجتماعية والمعيشية مقارنة بالفئات التالية.

3. اليهود الذين ولدوا هم، أو آبائهم في فلسطين (يهود الصابرا): تعيش هذه الشريحة بين الشرائح العليا الغربية، والشرائح العليا الشرقية، (28.3%) يشغلون وظائف علمية وفنية وأكاديمية، و(32.6%) أتموا دراستهم لـ (13) سنة وأكثر، ويبلغ متوسط دخلهم (6426) شيكلًا شهريًا.

4. السفارديم، أو اليهود الشرقيون: تمثّل النسبة الأكبر من هذه الشريحة العمال المهرة وغير المهرة، منهم (28.8%) في المواقع الوظيفية مقابل (18.7%) في المهن الفنية والأكاديمية، أما مستوى التعليم، فبلغت نسبة الذين أتموا (13) سنة دراسية أو أكثر (21%)، ويبلغ متوسط دخلهم (5508) شيكلًا شهريًا.

5. المهاجرون الشرقيون: يعتبرون أدنى الطوائف العرقية اليهودية، فمنهم (29.6%) عمال مهرة وغير مهرة، مقابل (14.9%) يشغلون المهن العلمية والفنية والأكاديمية، و(45.8) أتموا (13) سنة أو أكثر من التعليم، وانعكس ذلك على دخلهم وأوضاعهم الاجتماعية والمعيشية.¹

وقد اعتبر النظام السياسي أن انتخابات (1992)، أدت إلى منحى خطير في العملية الانتخابية؛ وذلك بسبب اعتمادهم على مقاعد الكتل العربية، والابتزاز الذي مارسه الكتل الدينية للحريديم، والكتلة الشرقية شاس، وكتل الأشكينا يهدوت هتوراة، فقرر النظام السياسي تغيير

¹ السيد النجار، أحمد، وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن ومنذ نصف قرن، مرجع سابق، ص165-166.

النظام الانتخابي؛ للتخلص من الأحزاب الصغيرة، وضمان تشكيل كتل برلمانية كبيرة، في محاولة لتقليص جهات القرار، والتأثير على وزن المؤسسات التشريعية والقضائية.¹

أقرت الحكومة النظام الانتخابي الجديد في الدورة البرلمانية الثالثة عشر، وتم تطبيقه لأول مرة في الانتخابات الرابعة عشر عام (1996)، الذي ينص على أن انتخاب رئيس الحكومة يتم بشكل مباشر؛ لإجبار الأحزاب الصغيرة على الانضمام إلى الحكومة، وينص - أيضاً - على أنه لا يمكن لأي حكومة أن تسقط بأقل من (61) نائباً، من خلال تحقيق الأغلبية في التصويت في الهيئة العامة للكنيست لإسقاط الحكومة.²

وقد فشل النظام الانتخابي الجديد في الدورة الأولى له؛ حيث قامت الأحزاب الصغيرة بمفاوضة الحزبين الكبيرين؛ لتأييد مرشحيهما لرئاسة الحكومة، وكان على الحزبين مقيضة الأحزاب الصغيرة؛ للحصول على دعمهم للمرشح الانتخابي للحزب، وكان مرشح حزب العمل شمعون بيرس، وحزب الليكود بنيامين نتنياهو.³

كما اعتبرت انتخابات (1996) مخيبة للحزبين؛ حيث حصل حزب العمل على (34) مقعداً، فخر من الانتخابات السابقة (10) مقاعد، وحصد حزب الليكود (32) مقعداً، وازدادت قوة الأحزاب الصغيرة، فحصد حزب شاس على (10) مقاعد؛ حيث ازداد (4) مقاعد عن الانتخابات السابقة، وارتفع عدد المقاعد في حزب المفدال إلى (3) عن انتخابات (1992)، فحصد (9) مقاعد، وارتفعت مقاعد الأحزاب العربية الكبيرة من (5) إلى (9) مقاعد.⁴

وأحدث استمرار المفاوضات مع الطرف الفلسطيني، وتوقيع اتفاقية أوسلو، أزمة اجتماعية في المجتمع الإسرائيلي؛ حيث أفضت إلى اغتيال رئيس الحكومة اسحاق رابين في عام (1995)، واعتبرت انتخابات (1996) حرب ثقافات؛ حيث شملت ست ثقافات مختلفة، سيطر

¹ جرابسي، برهوم، الخارطة السياسية في إسرائيل انتخابات 2013، مرجع سابق، ص33.

² المرجع السابق، ص34

³ المرجع السابق، ص34.

⁴ المرجع السابق، ص35.

فيها حزب الليكود وحزب العمل الإسرائيلي، رغم اعتبارهم الأقل صلة بالصراع بين الثقافات، وتمثلت الخريطة السياسية الثقافية الجديدة بالتالي:

- ثقافة مدنية ذات نزعة عالمية، متمثلة بحركة ميرتس، وتستند هذه الثقافة إلى الطبقة الوسطى الأشكنازية، وأيد كل من حزب الليكود والعمل هذه الثقافة جزئيًا، أو من حيث المبدأ.
- ثقافة دينية قومية، متمثلة بالمستوطنات وحزب المفدال، واستندت هذه الثقافة على الطبقة الوسطى المتدينة والمحافظه على التقاليد من الأشكناز.
- ثقافة أصولية حريدية، واختصارها على اليهود فقط، مما أدى إلى نزعة قومية متطرفة وناشطة.
- ثقافة شرقية تقليدية، نخبتها من الجيل الفتى وأساسها شبيه بالمجموعة السكانية الإسرائيلية العلمانية في جوهرها، وغالبيتها من الجيل الثاني لمهاجري دول شمال أفريقيا.
- ثقافة تابعة للمهاجرين من الاتحاد السوفييتي، نبعت قوة هذه الثقافة من عددها الكبير، وحجم المؤهلات والمهارات البشرية، والطاقات الاحتجاجية النابعة من هذه الفئة، ترتبط هذه الثقافة بثقافة الوطن القديم، بعيدة عن ثقافة المجتمع الإسرائيلي.
- ثقافة عربية شديدة التنافر، تشمل ثقافات وفئات عديدة، وتعدّ أقلية ذات حقوق مدنية غير متساوية مع الحقوق اليهودية، وتعاني من الطرد والترحيل الجماعي، مرتبطة بمصير الشعب الفلسطيني.¹

وقد أفرزت هذه الانتخابات حربًا ثقافية على المجتمع الإسرائيلي وهويته، في محاولة كل هذه الثقافات السعي نحو إقامة تحالفات سياسية قصيرة، أو طويلة المدى؛ بسبب عدم قدرة أي من هذه الثقافات السيطرة على المركز السياسي - الاجتماعي في إسرائيل، وتعد مسألة

¹ كيمرلينغ، باروخ، حرب الثقافات، مرجع سابق، ص 105-106.

التحالف مع المجموعات الأخرى أمرًا صعبًا، حيث تختلف هذه المجموعات في الأيدولوجية والمصالح، وحتى بالبعد الديموغرافي، وتتنافس وتتصارع على النفوذ، وانتهت بسيطرة حزب الليكود على الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو.¹

لم يستطع المهاجرون الجدد من دول الاتحاد السوفيتي التأقلم في المجتمع الإسرائيلي؛ حيث لم يكن لهم أي مساهمة سياسية في السنوات الأولى من وصولهم، إلى حين إنشائهم حزب يسرائيل بعلياه، بقيادة نتان شيرانسكي في انتخابات (1996)، وحصد الحزب (7) مقاعد، وكان أول داعمٍ وشريكٍ لحزب الليكود، وشهدت انتخابات (1999) ظهور حزب يميني مُتشدّد جديد ينافس يسرائيل بعلياه، اسمه يسرائيل بيتينو، بزعامة أفيغدور ليبرمان، فحصد الأول (6) مقاعد مقابل (4) آخر لحزب يسرائيل بيتينو.²

وعكست انتخابات (1999) حالة الانتشار اليميني التي واجهتها إسرائيل في الانتخابات السابقة، وأدت إلى عدم قدرة الأحزاب اليمينية على التحالف، وبسبب مواجهة نتنياهو العديد من الصراعات بشأن النفوذ بعد فوزه في انتخابات (1996)، فقد أُجبر على تقديم موعد الانتخابات ليواجه منافسه إيهود باراك، فخسر نتنياهو في الانتخابات، واستقال من الكنيست، وفاز باراك بنسبة (56)% بمنصب رئيس الحكومة، وفي عام (2001) دعا باراك لانتخابات جديدة لمنصب رئيس الحكومة، التي انتهت بفوز أرائيل شارون، وفاز اليمين مجددًا وبفارق كبير في عام (2003) برئاسة أرائيل شارون.³

إن الانتخابات السادسة عشر للكنيست عام (2003)، جرت قبل موعدها بعشرة أشهر؛ بسبب انسحاب حزب العمل من الحكومة، وحلّ الكنيست من قبل شارون، وقد حصد فيها حزب الليكود (40) مقعدًا، وانضم إليه حزب يسرائيل بعلياه، وحصل حزب هثيود هلتومي، المتمثل بيسرائيل بيتينو وتكوما وموليدت على (7) مقاعد، والمفدال (6) مقاعد، ويهدوت هتورا (5)

¹ كيمرلينغ، باروخ، حرب الثقافات، مرجع سابق، ص 107-108.

² جرابسي، برهوم، الخارطة السياسية في إسرائيل انتخابات 2013، مرجع سابق، ص 25-26.

³ غانم، أسعد، نظرة عامة في المشهد السياسي الإسرائيلي الحالي، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 62، ربيع 2005،

مقاعد، وشاس (11) مقعدًا، وبذلك تفوز الأحزاب اليمينية ب(69) مقعدًا، مقابل(36) للأحزاب اليسارية، وحصل حزب العمل على (19) مقعدًا، وحزب ميرتس على (6) مقاعد، وعام إحد (3) مقاعد، والأحزاب العربية (8) مقاعد، وحصد الوسط الإسرائيلي الجديد وشينوي (15) مقعدًا.¹

وتُظهر انتخابات (2003) اكتساح الأحزاب اليمينية من حيث عددها وعدد الأصوات والمقاعد التي تم حصدتها في الانتخابات؛ فالأحزاب اليسارية تعاني من ضعف شديد، وتراجع فعاليتها في الساحة السياسية، وقد كشفت هذه الانتخابات عن وجود تحولات وتغييرات واضحة المعالم في الخريطة السياسية الإسرائيلية، فالنجاح الساحق لليكود أكد على انتقال إسرائيل إلى عصر جديد تحت سيطرة اليمين المتمثل بالليكود؛ وذلك بسبب رضى المجتمع الإسرائيلي عن سياسة هذا الحزب أو هيمنته وشرعيته، ولا شك أن نجاح اليمين يأتي بسبب فشل اليسار في فتراته الأخيرة في الحكم، وقد تم ذكرها في المراحل الزمنية السابقة في الفصل.²

وبرزت قوة حزب كاديفا في انتخابات (2006) و (2009) بزعامة أرائيل شارون، ومن ثم إيهود أولمرت، وأخيرًا تسيبي ليفي؛ حيث فاز الحزب في انتخابات (2006) بـ (29) مقعدًا، وحافظ على (28) أخر في انتخابات (2009)، واستطاع حزب كاديفا الذي يعرف نفسه بحزب وسطي، التفوق على حزب العمل وحزب الليكود، على الرغم من ضمه لشخصيات بارزة كانت في حزب الليكود اليميني؛ حيث حصل حزب العمل على (19) مقعدًا في (2006) و(13) أخر في (2009)، بينما حصل الليكود على (12) مقعدًا في (2006) و(27) مقعدًا في (2009).

وأدت هذه الانتخابات إلى إعطاء الأحزاب الصغيرة الدور الكبير في تحديد توجُّه السياسة الإسرائيلية، وقدرتها في تحديد الحزب الذي يمكن أن يتَّرس الحكومة؛ مثل: حزب

¹ غانم، أسعد، نظرة عامة في المشهد السياسي الإسرائيلي الحالي، مرجع سابق، ص38.

² المرجع السابق، ص38.

شاس؛ الذي فاز بـ (12) مقعدًا في (2006)، و(11) مقعدًا في (2009)، وحزب إسرائيل بيتنا، الذي حصد (11) مقعدًا في انتخابات (2006) و (15) مقعدًا في انتخابات (2009).

استولى حزب كاديما على الحكومة في انتخابات (2006)، بينما رشّح حزب يسرائيل بيتنو في انتخابات (2009) زعيم الليكود بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة، وشكّل حزب الليكود الحكومة؛ بسبب سيطرة اليمين على نتائج انتخابات (2009)، فكان مجموع مقاعد الأحزاب اليمينية (65) مقعدًا، بينما كان مجموع مقاعد اليسار والوسط (44) مقعدًا.¹

بينما في الانتخابات التالية عام (2013)، لم يحصل حزب كاديما - الذي نافس في الانتخابات السابقة - إلا على مقعدين، وظهر حزبٌ جديد في هذه الانتخابات، وهو حزب يش عتيد (يوجد مستقبل)، أسسه الصحفي يائير لبيد، الذي حصد (19) مقعدًا، وفاز الليكود ب(31) مقعدًا مع حزب يسرائيل بيتنو، وحصل حزب العمل على (15) مقعدًا، وحصد حزب البيت اليهودي - الذي يعد التكتل الأكبر لأحزاب يمينية متطرفة - (12) مقعدًا، و(11) مقعدًا لحزب شاس، وحصل حزب جديد هتتوعا (الحركة) برئاسة تسيبي ليفني على (6) مقاعد.

ووصل مجموع مقاعد الأحزاب اليمينية في هذه الانتخابات إلى (61) مقعدًا من أصل (120) مقعدًا في الكنيست؛ فحزب الليكود ويسرائيل بيتنو انخفض فيها عدد المقاعد من (42) مقعدًا - متحالفين في انتخابات (2009) - إلى (31) مقعدًا متحالفين في انتخابات (2013)؛ ويعود السبب إلى أن التحالف بين الحزبين، في لائحة مشتركة في انتخابات (2013)، تميز بمستوى عالٍ من التطرف، مما جعل الجمهور يصوّت للحزب اليميني المتطرف المعروف، أي: النسخة الأصلية للتطرف اليميني، وهو حزب البيت اليهودي.²

وبعد مرور أقل من عامين، أعلن رئيس الحكومة عن انتخابات مُبكرة وحلّ للكنيست، لاعتقاد نتنياهو أن الانتخابات الجديدة سوف تجعل حزب الليكود يعود قويًا سياسيًا، ويقود حكومته بعد حالة الضعف التي مرّ بها الحزب في تلك الفترة.

¹ كيلاني، ماجد، تحولات الخريطة السياسية والحزبية الإسرائيلية، الجزيرة، 2009.

² جرابسي، برهوم، الخارطة السياسية في إسرائيل انتخابات 2013، مرجع سابق، ص86-87.

وفي انتخابات (2015) ظهر تحالفٌ جديدٌ بين حزب الحركة، بزعامة تسيفي ليفني، وحزب العمل، بقيادة إسحاق هرتسوغ، وقد سُمي الحزب بالمعسكر الصهيوني؛ للمحاولة في التفوق على حزب الليكود؛ حيث حصد حزب العمل في الانتخابات السابقة (15) مقعدًا، وحصد حزب الحركة (6) مقاعد، انتهت بحصول المعسكر الصهيوني على (24) مقعدًا في الانتخابات العشرين عام (2015)، وحصلت حركة ميرتس على (6) مقاعد.¹

واعتبرَ حزب الليكود أن الانتخابات السابقة جعلت من الحزب ضعيفًا؛ بسبب حصوله على (19) مقعدًا للحزب نفسه، و(31) مقعدًا بالتحالف مع يسرائيل بيتينو، فقرر التركيز على القضايا الأمنية في برنامجه الانتخابي، وبالرغم من الحملة التي كانت مُوجَّهة ضد نتتياهو وحكومته، إلا أن الحزب نجحَ نجاحًا باهرًا بحصوله على (30) مقعدًا.²

وبسبب تراجع أحزاب اليمين في هذه الانتخابات؛ تزايدت الأصوات لصالح حزب الليكود، فتراجع حزب يسرائيل بيتينو من (12) مقعدًا إلى (6) مقاعد؛ بسبب تهم الفساد المالي المُوجَّهة ضد أعضاء وقيادات الحزب، كما تراجع حزب البيت اليهودي من (12) مقعدًا إلى (6) مقاعد؛ بسبب سياسات أظهرت الذي تعامل مع الحزب كشركة اقتصادية، وحاول تغيير قواعد الحزب الاجتماعية.³

من هنا، اعتُبرت هذه الانتخابات بداية مرحلة الحزب المهيمن على الساحة السياسية الإسرائيلية، فبالرغم من عدم انتقال الأصوات من أحزاب اليسار إلى أحزاب اليمين، إلا أن حزب الليكود سيطر من خلال ضعف الأحزاب اليمينية الأخرى وسياساتها الخاطئة.⁴

وقد بدأت سيطرة اليمين تظهر أكثر فأكثر في انتخابات أبريل (2019)، فتزايدت الهيمنة اليمينية على الانتخابات الإسرائيلية مقابل انخفاض في الصفوف اليسارية، واستولى حزب

¹ مصطفى، مهند، قراءة في الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الـ20 (2015): انعكاسات بنيوية وسياسية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015.

² المرجع السابق.

³ المرجع السابق.

⁴ المرجع السابق.

الليكود على (35) مقعدًا، واتّجه الحزب أكثر نحو أقصى اليمين؛ حيث تحالفَ مع حزب اليمين المتّحد المتطرف، ومُحاولة الحزب في ترهيب الناخبين العرب، فانخفض عددُ مقاعد الأحزاب العربية من (13) في انتخابات عام (2015) إلى (10) مقاعد.¹

وكان في الاتجاه المنافس لحزب الليكود؛ حزب أزرق أبيض، أسس عددًا من الجنرالات السابقين بزعامة بيني غانتس، الذي حاز على (35) مقعدًا، وهو المنافس الأول لحزب الليكود منذ عام (2009)؛ ويعود السبب في حصد الحزب لهذا العدد الكبير من المقاعد في انتخاباته الأولى؛ عدم رضا العديد من الأفراد لحكم نتتياهو الطويل، كذلك تهم الفساد الموجهة إليه.²

وقد أوكل الرئيس الإسرائيلي إلى نتتياهو مهمة تشكيل الحكومة خلال ثمانية وعشرين يومًا، ولم يستطع نتتياهو من خلالها بناء تحالفات وتشكيل حكومة جديدة، ووصل إلى طريق مسدود، فتم حلّ الحكومة، وتحديد انتخابات جديدة في أيلول عام (2019).³

أما انتخابات أيلول عام (2019)، فأفضت إلى حصول الليكود على (32) مقعدًا، وحصول أزرق أبيض على (33) مقعدًا، وصعود الأحزاب العربية وحصولهم على (13) مقعدًا، (9) مقاعد لشاس، وحصد الأحزاب اليسارية (6) مقاعد فقط (حزب العمل، غيشر)، وحصل حزب يسرائيل بيتينو على (8) مقاعد، بإضافة (3) مقاعد عن الانتخابات السابقة⁴، وانتهت الانتخابات بعدم قدرة الحزب على تشكيل حكومة، ووصوله إلى طريق مسدود، وتحديد انتخابات لاحقة.

صدرت نتائج انتخابات آذار عام (2020)، وازداد الوضع تعقيدًا، حيث بدأت تظهر الانقسامات بين الأحزاب والتحالفات السياسية، فانشقّ حزب غيشر برئاسة أورلي ليفي عن حزب العمل وحزب ميرتس، وبعد ثلاثة أسابيع من الانتخابات قرّر بيني غانتس تشكيل حكومة

¹ جرابه، محمود، الانتخابات الإسرائيلية 2019: التفاعلات الداخلية والانعكاسات الخارجية، مركز بليفر، 2019.

² المرجع السابق.

³ المرجع السابق.

⁴ الكنيست، نتائج الانتخابات للكنيست، أيلول 2019.

قائمة على أساس المناوبة على منصب رئاسة الحكومة مع نتنياهو؛ الأمر الذي أحدث انشقاقاً داخل الحزب نفسه، فانشق إلى ثلاث كتل، الأولى: ضمت حزب يش عتيد (يوجد مستقبل) وحزب تلم؛ الذي شهد في داخله انشقاقاً تحت اسم ديرخ إيرتس، واتخذ حزب مناعة لإسرائيل برئاسة غانتس اسم أزرق أبيض.¹

وكانت قد أظهرت نتائج الانتخابات فوز الليكود ب(36) مقعداً، وفوز أزرق أبيض ب(33) مقعداً، وحصول القائمة المشتركة على (15) مقعداً، وحزب شاس على (9) مقاعد، وتحالف الأحزاب اليسارية؛ حزب العمل، وميرتس، وغيشر على (7) مقاعد، وحزب يهودوت هتورا (7) مقاعد، وكذلك (7) مقاعد لحزب إسرائيل بيتينو.²

واتضح الانشقاق الأخير بين حزبي العمل وميرتس، فقرر نائبان من حزب العمل الانضمام إلى حكومة نتنياهو - غانتس، ووصل الانشقاق إلى حزب يمينا، الذي يضم ثلاثة أحزاب من التيار الديني الصهيوني، فقرر رئيس حزب البيت اليهودي - رافي بيرتس - الانشقاق عن يمينا، والانضمام إلى الحكومة.³

ويمكن توضيح حجم التغيير في خارطة السياسة الإسرائيلية، واللعبين في الساحة السياسية من خلال الجدول التالي، الذي قامت الباحثة بتجميعه، والذي يوضح توجه إسرائيل نحو اليمين؛ وخاصة في السنوات الأخيرة.

¹ جرابسي، برهوم، انهيار بقايا المنظومة الحزبية الإسرائيلية بعد انتخابات 2020، مركز مدار، 2020\6.

² الكنيست، نتائج الانتخابات للكنيست، آذار 2020.

³ جرابسي، برهوم، انهيار بقايا المنظومة الحزبية الإسرائيلية بعد انتخابات 2020، مرجع سابق.

الحزب / العام	2013	2015	آذار 2019	أيلول 2019	2020
حزب الليكود	31	30	35	32	36
حزب العمل	15	24	6	6 بالتحالف مع حزب غيشر	7 بالتحالف مع ميرتس وغيشر
حزب أبيض أزرق	-	-	35	33	32
حزب شاس	11	7	8	9	9
يسرائيل بيتينو	تحالف مع الليكود	6	5	8	7
ميرتس	6	5	4	-	تحالف مع العمل
يهودت هتورا	7	6	8	7	7
القوائم العربية	11	13	10	13	15

يتجه النظام السياسي الإسرائيلي نحو سيطرة الكتل اليمينية، وتتميز هذه الأحزاب بتشابه في الأيدولوجية والثقافة والقواعد السياسية والاجتماعية، ففي بداية نشأة الدولة، سيطر اليسار على الحكومة على مدى عقدين من الزمن، وبسبب التحولات التي مرَّ بها المجتمع الإسرائيلي اقتصاديًا وأيدولوجيًا وسياسيًا؛ تغيّرت الخارطة السياسية شيئاً فشيئاً حتى انتخابات (1977)، وبعد فوز الليكود على حزب مباي، ومن هنا بدأت سيطرة الليكود على السياسة الإسرائيلية.

وعلى الرغم من قوة الأحزاب الكبيرة؛ مثل: الليكود والعمل، أو: الليكود وحزب أزرق أبيض؛ إلا أن قوة الأحزاب الصغيرة تزايدت منذ (1977) حتى الآن، فلم يستطع أي حزب منهم تشكيل حكومة إلا من خلال الرضوخ لمتطلبات الأحزاب الصغيرة، وتشكيل تحالف بينهما للوصول إلى الحكومة، والتي كان نتيجتها في كثير من الانتخابات حلّ للحكومة، أو اضطرار الحزبين الكبيرين بتأليف حكومة وحدة.

ويلاحظ أن الانتخابات عملت على تعزيز الانقسام بين الفئات المتصارعة في المجتمع الإسرائيلي؛ ففي انتخابات (1996)، برز الصراع بين هذه الثقافات، واشتد بسبب منافستها على الانتخابات، واختلافها في الأيدولوجية، والعوامل الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، ولم يتوقف

الصراع بين الأحزاب، بل تعدى ليصل الحزب نفسه، وينشق في كثير من الحالات إلى عددٍ من الأحزاب الأخرى، التي تُمثّل الاختلاف الذي قامت عليه مع الحزب السابق، وظهر - أيضًا - في الانتخابات الأخيرة، وخاصة حلّ الحكومة في انتخابات أبريل (2019) وأيلول (2019)، وكان بسبب الأحزاب الصغيرة التي فرضت أيديولوجيتها، ورفعت من مطالبها في سبيل تحقيق أهدافها، والضغط على الأحزاب الكبيرة.

ومن هنا، نرى أن التنافس بين الأحزاب الإسرائيلية لا يتوقف على فكرة الوصول إلى السلطة، أو سيطرة الحزب على النظام، بل يتعدى ذلك، فتسعى الأحزاب الإسرائيلية إلى تطبيق ثقافتها وأفكارها النابعة من بعدها الإثني، أو المجموعة السكانية، التي أفرزت هذا الحزب أو الحركة، ساعيةً لنشره وفرض سيطرته.

الفصل الرابع

التغيرات الديموغرافية والتغيرات

الاقتصادية - الاجتماعية

في المجتمع الإسرائيلي

الفصل الرابع

التغيرات الديموغرافية والتغيرات الاقتصادية - الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي

يتناول هذا الفصل التغيرات الديموغرافية والتغيرات الاقتصادية - الاجتماعية، التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي، والتي تعتبرها الدراسة من أهم العوامل التي ساهمت في تعزيز التوجُّه اليميني في إسرائيل، وسنقوم في هذا الفصل بتوضيح حجم هذه التغيرات، ومعرفة أبعادها وخصائصها، التي أفضت - بشكل أو بآخر - إلى سيطرة اليمين.

وتبعاً لذلك؛ فإن الدراسة تُركِّز على التغيير الاقتصادي ونظام السوق المفتوح، الذي حدث في نهاية مرحلة الثمانينيات، والتغيير الديموغرافي والهجرة السوفيتية عام (1992)، باعتبار أنها من أهم القفزات التاريخية، التي ساهمت في التحول السياسي الإسرائيلي، وأظهرت حجم التغيير الطبقي، ومن هنا فإن نمط الإيجاز الذي سنسلكه في هذا الفصل، لا يعني إنكار أهمية العوامل الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية الأخرى، بل يقصد به التركيز على هذه القفزات باعتبارها الأهم في تغيير تركيبة المجتمع الإسرائيلي.

1.4 البعد الديموغرافي

يعد المجتمع الإسرائيلي من المجتمعات التي تحتوي على تنوعٍ إثني وطبقي؛ حيثُ يوجد بها جماعات يهودية تختلف في العرق واللغة، مما يعزز سرعة تغيير تركيبة المجتمع الإسرائيلي، خاصةً في ظل وجود الهجرة؛ بسبب تغيير العامل الديموغرافي، الذي يؤثر على الحياة الاجتماعية والسياسية.

ويعد العامل الديموغرافي من أهم العوامل التي تساهم في تحديد شكل الحكومة السياسية التي تحكم إسرائيل؛ حيث تقوم الجماعات الإثنية، المتمثلة بالأحزاب السياسية - التي تمثل مصالحها وأهدافها وثقافتها - بالتحيز والميل نحو الأحزاب اليمينية، أو الأحزاب اليسارية.

وتلعب الهجرة دورًا كبيرًا في المجتمع الإسرائيلي؛ حيث إن المجتمع الإسرائيلي تولّد من هجرة يهود العالم إلى إسرائيل، وحافظت الحكومة الإسرائيلية على ضمان استقرار المجتمع الإسرائيلي، من خلال بوتقة الصهر التي صهرت غالبية موجات الهجرة اليهودية، رغم عدم تجانسهم وتوافقهم.

وأدت موجات الهجرة الكبيرة لإسرائيل إلى زيادة أعداد السكان بصورة غير طبيعية، والتي اعتبرت نموًا غير طبيعي، من هنا يمكننا أن نلخص موجات الهجرة منذ بداية النشأة حتى الهجرة السوفييتية على النحو التالي:

الموجة الأولى (1948-1951)

بلغ عدد مهاجري هذه الموجة (687) ألف مهاجرٍ إلى إسرائيل، وقد كان عدد يهود إسرائيل في نشأة الدولة (650) ألفًا، وانقسم مهاجرو هذه الموجة إلى قسمين:

- مهاجرون من الدول الأوروبية، أغلبهم من رومانيا، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، من يهود الدول الاشتراكية، وبلغ عددهم (331.837) ألف مهاجرٍ.
- مهاجرون من آسيا وأفريقيا، مثل: العراق، واليمن، وليبيا، ومصر، وإيران، وتركيا، وبلغ عددهم (330) ألفًا.

ويرجع السبب في العدد الكبير في هذه الموجة؛ إلى إعلان إسرائيل عن استقبالها لجميع المهاجرين، واستغلالها لفكرة العداء للسامية، وخاصة في ظل وجود معسكرات اعتقال اليهود في أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية.

الموجة الثانية (1952-1954)

انخفضت أعداد المهاجرين في هذه الفترة في إسرائيل؛ حيث بلغ عدد الأشخاص في هذه الموجة (54,065)؛ وذلك بسبب فرض الدول الاشتراكية القيود على هجرة اليهود، وهجرة

أغلب الأشخاص اليهود الموجودين في تجمعات خاصة بهم، أما الذين بقوا، فقد غيروا أماكن إقامتهم في أوروبا.¹

والسبب الأخر والأهم؛ هو ما أنتجته الموجة الأولى من أضرار اقتصادية واجتماعية في المجتمع الإسرائيلي؛ حيث برزت مشاكل عدة؛ منها: البطالة، والإسكان، ونقص المواد التموينية، مما أجبر الحكومة الإسرائيلية - برئاسة بن غوريون - على وضع خطة؛ لتحسين الوضع الاقتصادي، بحيث يتناسب مع أعداد الهجرة الهائلة التي ستصل إسرائيل.²

الموجة الثالثة (1955-1957)

ارتفعت أعداد اليهود المهاجرين إلى (164.936) ألف شخص، منهم (56%) من أوروبا و(44%) من آسيا، وأفريقيا، وخاصة الدول العربية³، ويعود ارتفاع أعداد المهاجرين في هذه الموجة؛ إلى رفع المعنويات الإسرائيلية بعد حرب (1956)، التي كان لها أثر كبير على ثقة اليهود المقيمين خارج إسرائيل في الدولة الإسرائيلية.⁴

ونلاحظ من خلال هذه الموجة والموجات التي سبقتها، أن غالبية اليهود المهاجرين إلى إسرائيل، من الدول الأوروبية الذين جاؤوا بفكر علماني؛ ساهموا في زيادة هيمنة الأشكناز على الخارطة السياسية الإسرائيلية؛ حيث إن غالبية الفئات المهاجرة إلى إسرائيل كانت تتدرج تحت فئة الأشكناز، ورصيد سياسي للأحزاب اليسارية.

الموجة الرابعة (1958-1960)

بلغ عدد المهاجرين هنا (75.487) ألف مهاجر، أغلبهم من رومانيا وشمال أفريقيا.

¹ السيد النجار، أحمد، وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن ومنذ نصف قرن، تحرير: جاد، عماد، تقديم: حبش، جورج، ط2، دمشق: مركز دراسات الغد العربي، 2003، ص26.

² جمال الدين، جبار، أضواء على حقيقة الهجرة اليهودية إلى فلسطين 1948-1989، جامعة الكوفة، كلية القانون، 2008، ص3.

³ السيد النجار، أحمد، وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن ومنذ نصف قرن، مرجع سابق، ص27.

⁴ جمال الدين، جبار، أضواء على حقيقة الهجرة اليهودية إلى فلسطين 1948-1989، مرجع سابق، ص3.

الموجة الخامسة (1960-1964)

حملت هذه الموجة (228.046) ألف يهودي إلى إسرائيل، ممن جاءوا من أمريكا اللاتينية ودول آسيا وأفريقيا.

الموجة السادسة (1965-1968)

جاء في هذه الموجة (81.337) ألف شخص، وكانوا من شرق أوروبا ودول آسيا وأفريقيا.

الموجة السابعة (1969-1971)

تتوّعت الهجرة في هذه الموجة، فكانت من بعض الدول الأوروبية، والدول الأمريكية اللاتينية، والولايات المتحدة، وآسيا، وأفريقيا، وبلغ عددهم (116.448) ألف مهاجر، وكان لحرب (1967) وانتصار إسرائيل، أثرٌ كبيرٌ في زيادة أعداد الهجرة إلى إسرائيل.

الموجة الثامنة (1972-1974)

كان معظم مهاجري هذه الموجة من أمريكا، وأوروبا، وأستراليا، أي: ما يقارب (89)% منهم من هذه الدول، بينما بلغ العدد الإجمالي (142.755) مهاجرًا.

الموجة التاسعة (1975-1979)

تعتبر هذه الموجة شبيهة بالموجة السابقة؛ فقد بلغ عدد المهاجرين فيها (124.827) شخصًا، و(85.2)% منهم من دول أوروبا، وأمريكا، وأستراليا، وتأثرت الهجرة في هذه الموجة بخسارة إسرائيل في حرب (1973)، واهتزّ شعور اليهود بأمان إسرائيل، وقدرتها على المواجهة.

وخلال هذه الفترة الزمنية، سيطرَ اليمين الإسرائيلي لأول مرة على الحكومة؛ ففي عام (1977)، فاز اليمين المُتمثل بحزب الليكود بقيادة مناحيم بيغن في الانتخابات، ويمكننا القول: إن

الهجرات التي توالى بعد عام (1960) ساهمت بشكل كبير في سيطرة اليمين الإسرائيلي؛ حيث كانت غالبية هذه الموجات من المهاجرين، من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهذه الدول هي الأقل تأثرًا بالعلمانية في ذلك الوقت مقارنةً بالدول الأوروبية، ففي سنوات الهجرة الأولى نلاحظ أن غالبية المهاجرين جاؤوا من دول أوروبا، وانضموا لفئة الأشكيناز، وبالتالي تمددت سيطرتهم حتى عام (1977)؛ بسبب العدد الهائل للهجرات الأولى، أما باقي الهجرات فتتوزع المهاجرون فيها، وبالرغم من انحسار أعداد المهاجرين في الموجات التي لحقت بالموجة الأولى حتى الثالثة؛ إلا أن تأثيرهم السياسي عمل على تغيير خارطة السياسة الإسرائيلية حتى الآن.

الموجة العاشرة (1980-1984)

حملت هذه الهجرة (83.637) ألف مهاجر، (73%)، منهم من أوروبا وأمريكا، وما تبقى كانوا من دول آسيا وأفريقيا، ويعود التراجع في أعداد المهاجرين في هذه الموجة؛ إلى الأزمة الاقتصادية التي كان يمر بها الاقتصاد الإسرائيلي.

الموجة الحادية عشر (1985-1989)

جاء خلال هذه الهجرة (70.176) مهاجرًا، (76%) منهم من أوروبا وأمريكا، و(24%) من دول آسيا وأفريقيا، وفي تلك الفترة لم تستطع إسرائيل استقبال أعداد كبيرة من المهاجرين؛ بسبب حالة التقشف التي مرت بها، نتيجة للخطة الاقتصادية التي وضعتها البلاد للتخلص من الأزمة.

الموجة الثانية عشر (1990-1999)

تمثلت هذه الموجة بهجرة يهود السوفييت، فقد بلغ عدد المهاجرين (905) ألف يهودي؛ حيث هاجر في عام (1990) نحو (200) ألف يهودي من دول الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل، فارتفعت نسبة المهاجرين في إسرائيل من (18.2%) في عام (1989) إلى (92.3%) في عام (1990)، وبدءًا من عام (1992) وصل (77) ألف مهاجر إلى إسرائيل، وتعد هذه الموجة من الموجات الكبيرة التي ساهمت في زيادة أعداد اليهود في إسرائيل؛ ففي عامي (1990) و

(1991) استقبلت إسرائيل (375.616) مهاجرًا؛ العدد الذي يفوق أعداد الهجرة كاملة خلال السنوات العشر السابقة من (1979-1989)، وشكّل يهود الغرب (96.3%) من إجمالي مهاجري الفترة (1990-1991)، أما يهود الشرق فشكّلوا (3.7%)؛ وذلك بسبب هيمنة يهود السوفييت على الهجرة اليهودية في تلك الفترة.¹

لعبت هذه الموجة دون غيرها دورًا كبيرًا في التأثير على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي، وبالتالي أثرت على السياسة الإسرائيلية؛ حيث عملت الهجرة السوفيتية على تغيير ميزان القوى السياسي، وتشكيل أحزاب سياسية جديدة تمثلها، كما أثرت على ميزان القوى السياسية، من خلال تأثيرها على اليسار واليمين في المجتمع الإسرائيلي، وميزان القوى الاجتماعية، من خلال الصراع العرقي للأشكينايز والسفارديم، وطال تأثير هذه الهجرة ليصل إلى المتدينين والعلمانيين، وستقوم الدراسة بالتركيز على الهجرة السوفيتية الجديدة؛ بسبب تزامن هذه الموجة مع التحول الاقتصادي العميق الذي حصل في الاقتصاد الإسرائيلي، والذي نتج عن هذين العاملين توجه السياسة الإسرائيلية لليمين.

1.1.4 هجرة يهود السوفييت إلى إسرائيل

تعدّ الأقلية اليهودية الموجودة في الاتحاد السوفيتي، ثالث أكبر تجمع يهودي بعد الولايات المتحدة وإسرائيل، وبلغ عدد يهود السوفييت السابق من مليون ونصف إلى خمسة مليون يهودي، مما جعل حكومة إسرائيل تحاول استقطاب يهود السوفييت بشتى الوسائل.

وقد بدأت هجرة يهود السوفييت إلى إسرائيل قبل نشأة الدولة؛ أي: قبل عام (1948)، فكانت الهجرة من الاتحاد السوفيتي في ارتفاع من خلال موجتين، ثم انخفضت خلال فترة الانتداب البريطاني ونشأة الدولة؛ وذلك بسبب القيود التي وضعها الاتحاد السوفيتي على هجرة المواطنين السوفييت، فأوقفت الهجرة أمام مواطني السوفييت، وسمحت لهم فقط بالهجرة التي

¹ السيد النجار، أحمد، وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن ومنذ نصف قرن، مرجع سابق، ص 27-29.

تسعى لِمّ الشمل واللاحق بالأقارب، الذين سبق وهاجروا إلى إسرائيل؛ الأمر الذي جعل الصهيونية تشنّ حملة ضد الاتحاد السوفييتي، وتعتبرهم ضد الأقلية اليهودية.

وردّت السلطات السوفييتية على الحملة بإصدارها قرار بإسقاط الجنسية السوفييتية عن كل يهودي يهاجر إلى إسرائيل، مما أدى إلى تزايد الحملة الصهيونية ضد الاتحاد السوفييتي، في محاولة لمنع يهود السوفييت من الاندماج في المجتمع، واستقطابهم إلى إسرائيل وإلى فكرة الصهيونية، واستمرت عمليات تقييد الهجرة من الاتحاد السوفييتي حتى النصف الأول من السبعينيات، وخرج ما يقارب (51) ألف يهودي إلى إسرائيل، ومع نهاية السبعينيات وعودة الحرب الباردة؛ فرّضَ الاتحاد السوفييتي قيودًا جديدةً على هجرة اليهود، كخبرهم من مواطني السوفييت.

ومع بداية الثمانينيات، استمر انخفاضُ أعداد المهاجرين حتى وصل ألف مهاجرٍ من الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل في عام (1984)، ووصلت إلى أدنى معدل لها في عام (1988)؛ إذ بلغت (12.3)% مقابل (99.5)% في عام (1971)، ومع لقاء ريغان وغورباتشوف في موسكو (1988)؛ لمناقشة قضية هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل، التي ساهمت في ارتفاع أعداد المهاجرين في الاتحاد السوفييتي من (943) مهاجرًا عام (1986) إلى (8011) مهاجرًا عام (1987)، وقفزت في عام (1988) إلى (18.965) ثم إلى (71) ألف مهاجر في عام (1989)، ولكن بالرغم من الأعداد الكبيرة التي هاجرت من الاتحاد السوفييتي؛ إلا أن أعدادًا كبيرةً منهم هربوا إلى الدول الغربية، مما جعل الحكومة الإسرائيلية تجري حوارًا خاصًا حول يهود السوفييت، والذي نتج عنه عددًا من السياسات؛ وهي:

- محاولة الوصول إلى اتفاق مع الاتحاد السوفييتي حول نقل مباشر ليهود السوفييت إلى إسرائيل.
- عقد صفقات مع دول محطات الانتقال، ودفع مبالغ مالية لهم مقابل وصول اليهود إلى إسرائيل، وضمان عدم هروبهم إلى دول الغرب، فتم الاتفاق مع السلطات الرومانية مقابل حصولها على (80) ألف دولار على كل يهودي يتوجّه إلى إسرائيل.

- ألا تسمح السلطات السوفييتية حصول اليهودي على إذن الهجرة، إلا إذا تعهّد بالسفر إلى إسرائيل.
- التفاوض مع الولايات المتحدة؛ لجعل الاتحاد السوفييتي يوافق على هجرة أعداد كبيرة من اليهود إلى إسرائيل.

وقد نجحت الحكومة الإسرائيلية في ذلك؛ حيث أقرت السلطات السوفييتية في أيار (1991) قانون حرية المغادرة والعودة إلى الاتحاد، وسمحت السلطات بوجود رحلات جوية مباشرة من الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل؛ لنقل اليهود الراغبين بالهجرة، مما فتح أبواب الهجرة أمام اليهود فوصل نحو (185) ألف مهاجرٍ إلى إسرائيل في بداية التسعينيات.¹

2.1.4 الخصائص الاجتماعية لمهاجري يهود السوفييت

تختلف طبيعة اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفييتي حسب الفترة الزمنية التي هاجر فيها الأفراد من الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل؛ فمهاجرو الستينيات وبداية السبعينيات كان هدفهم الوصول إلى إسرائيل والانتماء لها، وتقبلهم لفكرة الصهيونية، على عكس المهاجرين الجدد الذين أُطلق عليهم لقب المهاجرين الاقتصاديين، فكان هدفهم من الهجرة؛ هو الخروج من الاتحاد السوفييتي، ويتسمون بالبراغماتية ولا يؤمنون بالعقيدة الصهيونية، وقد وصفهم ناتان شارانسكي - الذي هاجر من الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل سابقاً - بأنهم ليسوا مثاليين ولا تهمهم العقيدة الصهيونية، بل هم مهاجرون اقتصاديون هاربون من الاتحاد السوفييتي.²

ووصفَ المهاجرون الجدد بانعدام البعد الأيدولوجي لديهم، الذي ينعكس في نمط الاستيطان لديهم، فلا اهتمام لديهم بالقدس، أو الأراضي المحتلة، بل يُفضّلون المدن والسواحل والمراكز الاقتصادية والإدارية، أما مهاجرو السبعينيات، فاستوطن منهم (10.9%) في مدينة القدس، واستوطن (60%) منهم في الأراضي المحتلة، وتقلّصت هذه النسبة إلى (20%) لتعود

¹ السيد النجار، أحمد، وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن ومنذ نصف قرن، مرجع سابق، ص50-55

² المرجع السابق، ص55.

وترتفع في بداية التسعينيات، وتصل (100%)؛ وذلك بسبب كثافة موجة الهجرة عام (1990)، وعدم وجود أماكن تستوعب هذا العدد الهائل من المهاجرين، عدا عن ذلك؛ حجم المزايا الهائلة الممنوحة للمستوطن في الأراضي المحتلة.¹

واعتُبرت موجاتُ الهجرة من الاتحاد السوفييتي؛ أكبرَ المجموعاتِ الإثنية التي دخلت دولة إسرائيل، ولم تكن هذه المجموعات منظمة بالشكل الذي يجعلها في مركز الدولة سياسياً واجتماعياً، إلا أن حجم هذه المجموعات سمح لها بوزن كبير مشابه للجاليات اليهودية في الخارج، وبسبب العدد الكبير من المهاجرين السوفييت؛ اعتبرت المجموعات الإثنية الأكثر انعداماً للتجانس فيما بينها، وما يميزها لغتها وثقافتها بعيداً عن اليهودية والصهيونية، ولكن رغم الفوارق بين المجموعات، إلا أنهم جميعاً صُنّفوا تحت مسمى "الروس" داخل المجتمع الإسرائيلي، فأصبح الروس مجتمع فرعي من المجتمع الإسرائيلي، والذي أضاف طابعاً تعديداً ومكونات للمجتمع المدني، وبسبب كثرة عدد اليهود المتحدثين باللغة الروسية؛ فقد كان لهم إسهامٌ اقتصادي عظيم، في محاولة بلورة هويتهم المنفصلة في إسرائيل.

رفض الروس - وخاصة الذين هاجروا في بداية التسعينيات - الثقافة العبرية الإسرائيلية، ولم يتم استيعابها أو تبنيها، فالهجرة الجديدة لم تعد نتاج بوتقة الصهر، ولم يتمكن الروس الجدد من التأقلم في المجتمع الإسرائيلي، إلا بسبب مصلحة الفرد نفسه، وأدى ذلك لانعزاله ثقافياً وعاطفياً؛ حيث تبلغ نسبة من يتحدث اللغة العبرية من الروس (40%)، و(11%) ممن هم "راضون جداً" عن الحياة في إسرائيل، و(52%) "راضون بشكلٍ كافٍ"، و(40%) ممن سيوصي الآخريين بالقدوم إليها.²

وتميزت هجرةُ الروس في التسعينيات عن غيرها من الهجرات السابقة؛ بسبب وجود عدد كبير من المثقفين والأكاديميين والخبراء، فالروس يمتلكون الخبرة في علم المعادن

¹ السيد النجار، أحمد، وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن ومنذ نصف قرن، مرجع سابق، ص56.

² كيمرلينغ، باروخ، المجتمع الإسرائيلي مهاجرون مستعمرون مواليد البلد، ترجمة: العبدالله، هاني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص732-736.

والصناعات الثقيلة، والكيمياء، والرياضيات، والفيزياء، وفي دراسة أجريت عام (1990)، كان من بين (100) ألف مهاجر وصلوا إلى إسرائيل؛ (3500) طبيباً، و(2300) ممرضة، و(4000) طالباً، و(500) طبيباً بيطرياً، و(400) طبيب أسنان، و(54)% يحملون درجات علمية جامعية.¹

3.1.4 خصائص هجرة التسعينيات

تمتعت الفئات المهاجرة من الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينيات، بعدد كبير من الخصائص التي تميزها عن أي هجرة سابقة إلى إسرائيل، وحتى المهاجرين السابقين من الاتحاد السوفييتي اختلفوا تماماً عن الجدد في إيمانهم بالعقيدة الصهيونية، وانتمائهم اليهودي وحتى في تفضيلهم الوظيفي والمعيشي والاجتماعي، ويمكننا تلخيص أهم الخصائص التي ميّزت هجرة التسعينيات في التالي:

- هاجر أكثر من نصف مليون يهودي إلى إسرائيل، فزاد عدد سكانها بنسبة (10-12)%.
- ضمت السنوات (1991) و(1992) أكبر عددًا من المهاجرين، من ثم بدأ العدد في الانخفاض.
- كانت غالبية المهاجرين من المتعلمين والمتخرجين من الجامعات السوفييتية والمعاهد التكنولوجية؛ الأمر الذي وفر المواهب والكفاءات التي تحتاجها إسرائيل في قطاعات التكنولوجيا والاقتصاد والتصدير، وتبلغ نسبة التعليم العالي من مهاجري السوفييت أربعة أضعاف سكان إسرائيل.
- عدم قدرة اليهود القادمين من الاتحاد السوفييتي الحصول على فرص عمل، ففي الاتحاد السوفييتي كان النظام يقرر المهن - وفقاً لقدرات الطالب ومهاراته - التي يجب على

¹ مصطفى، إحسان، هجرة اليهود السوفيات الحديثة إلى إسرائيل وفلسطين الواقع والآثار. دار الكتاب، القدس، 1990، ص39-40.

الطالب في المدارس الابتدائية التوجُّه لها، وتدريب الطالب وتهيئته وتوفير مهنة له، ويوفر الاتحاد نوعاً من الخدمات الاجتماعية لهم ولعائلاتهم.

- خلال السنوات الأولى من الهجرة السوفييتية (1990-1993)، لم يستطع المهنيون الروس إيجاد عمل مماثل لما كان موفراً لهم في الاتحاد السوفييتي، مما أدى إلى إضعاف الهجرة في السنوات التي جاءت بعد عام (1993)؛ حيث وصلت نسبة الأفراد الذين يعملون في مجال تخصصاتهم (30%) فقط من المهاجرين، وبلغت النسبة (19%) للبطالة في صفوف المهاجرين.
- كان دافع غالبية المهاجرين من الاتحاد السوفييتي؛ هو الخروج من الاتحاد السوفييتي؛ بسبب الخوف والاضطراب السياسي والاقتصادي في الاتحاد، وليس التضامن مع اليهودية وفكرة الصهيونية.
- اعتبر اليهود السوفييت أنفسهم في الاتحاد السوفييتي ممثلين لنبذة مهنية داخله، بعيداً عن أي تراث ثقافي مميز.
- تفضيل المهاجرين الجُدد العيش في المدن والمركز، رغم تقديم إسرائيل للحوافز والتسهيلات السكنية في الأطراف التي استفاد منها القدامى؛ الأمر الذي اضطر الحكومة لإعادة شراء نحو (40%) من الوحدات السكنية في مناطق الأطراف.
- انقسم المهاجرون الجُدد من ناحية العمل إلى من أثبتت مهاراته وقدراته في مجال العلوم النظرية، فعملوا في الجامعات ومراكز البحث ومجالات أخرى وهم قلة قليلة، ومن عمل في مجال القطاع الخاص من خلال المهارات التي يتقنها في مجالات الكمبيوتر في الاقتصاد الإسرائيلي، ولكن مجال العمل في صناعة التكنولوجيا المتطورة لا يحتاج إلى عدد كبير من القوى العاملة، أما المجال الطبي فعانى عددٌ كبيرٌ من الأطباء الروس من عدم وجود معدات ومراكز متطورة، كما في الاتحاد السوفييتي، بالإضافة إلى عددهم الكبير، مما جعل الكثير منهم يعمل في مجال الطب العام، أو التقني، أو التمريض، أو مساعد طبي.

- عدد كبير من المهاجرين كان معدل أعمارهم بين (45 - 65)، وهم الفئة الأسوأ وضعاً بين الفئات؛ بسبب عدم قبول أصحاب العمل بأفراد لم يبقَ من حياتهم العملية الكثير، مهما كانت خبرتهم ومهارتهم، فضلاً عن برامج التقاعد ومدفوعات الضمان الاجتماعي؛ الأمر الذي جعل الكثير منهم عاطلين عن العمل.¹
- تتراوح أعمار (47%) من المهاجرين الجدد بين (15 - 44) سنة، وأنهى (61%) منهم (13) عاماً من التعليم، و(25%) منهم يعملون في مهن حرّة، تشمل الطب والهندسة المعمارية والميكانيكية، ويبلغ مجموع المهاجرين الروس الجدد الذين تتراوح أعمارهم ما بين (44-60) سنة (35%).²
- شكّل المهاجرون الجدد من الاتحاد السوفييتي لاحقاً (20%) من نسبة المستوطنين؛ حيث لم يكن لليسار أي تأثير على هذا التجمع السكاني الكبير.
- هناك عدة عوامل دفعت المهاجرين الروس الجدد نحو التوجه اليميني المتطرف:

1. وضوح بُعدهم عن الانتماء لإسرائيل وللعقيدة الصهيونية، وأفضلية المهاجرين الروس الذين هاجروا في الستينيات والسبعينيات عليهم، كل ذلك عمل على رغبة الجدد في التميّز عن القُدّامى، من خلال تبني مواقف يمينية متطرفة، واتّخاذ مواقف عنصرية ضد العرب؛ لمحاولة إثبات وطنية المهاجرين الجدد.

2. حرص اليمين على جذب المهاجرين الجدد على عكس النخب اليسارية التي لم تهتم بهذه الفئات، وركّز اليمين على النخب المثقفة من المهاجرين الروس الجدد، من خلال مساعدتهم في بناء قنوات وصحف إعلامية خاصة بالروس واللغة الروسية، فالغالبية الساحقة من هيئات تحرير الصحف الروسية وقنوات التلفاز والإذاعة الصادرة في إسرائيل، يتبنون مواقف يمينية متطرفة، بالإضافة للصحفيين والمعلّقين والعاملين في وسائل الإعلام الروسية

¹ شبرد، ناعومي، *يهود الاتحاد السوفييتي سابقاً في إسرائيل: رصيد أم عبء أو تحدّي؟*، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع38، ربيع 1998، ص 81-96.

² مصطفى، إحسان، *هجرة اليهود السوفييت الحديثة إلى إسرائيل وفلسطين الواقع والآثار*. مرجع سابق، ص 40-42.

في إسرائيل، ومع وجود فئة كبيرة من المهاجرين الروس الجدد، الذين لا يتحدثون اللغة العبرية، يكون اعتمادهم الأول والأخير على الصحف الروسية ووسائل الإعلام الروسية، التي تُنشر باللغة الروسية، وبالتالي تتأثر هذه الفئة بالفكر اليميني، وتتعزز ميولهم اليمينية المتطرفة، مما أكسب اليمين عددًا هائلًا من المؤيدين الروس، وجعل من فئة المثقفين وسيلةً لنشر الفكر اليميني، ورصيد سياسي للأحزاب اليمينية.¹

4.1.4 أبعاد هجرة التسعينيات

اعتُبرت هجرة بداية التسعينيات من الهجرات المؤثرة على المجتمع الإسرائيلي وتركيبته، لما لها من آثار وأبعاد، نتج عنها تعزيز صورة اليمين والأحزاب اليمينية في إسرائيل، فَوَصَلَ تأثيرُ المهاجرين من الاتحاد السوفييتي إلى النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فأضعفت الهجرة السوفييتية المكانة التي يحتلها الأشكيناز، وبالتالي اليسار الصهيوني، فعملت على تغيير موازين القوى في المجتمع بالشكل الذي سمح لليمين بالوصول إلى الحكم والسيطرة عليه.

وتراجع حجم الطبقة الوسطى المكوّنة من الأشكيناز، بعد الهجرة السوفييتية في المجتمع الإسرائيلي؛ بسبب وصول المهاجرين، واستيلائهم على الطبقة الوسطى والطبقات العليا، من أطباء ومهندسين وتقنيين؛ الأمر الذي أضعف مصدر ارتكاز اليسار الصهيوني، وأبرز قوة اليمين وهيمنته، أما السبب الآخر؛ فهو تراجع سياسة الانفتاح الاقتصادي، التي أدت إلى تراجع في دور الدولة في الحقل الاجتماعي، وتخفيض النفقات الحكومية، مما رفع نسَب البطالة، ودهور القطاعات الصحية، والتعليمية، وبالتالي ضعف الطبقة الوسطى.²

ويُلاحظ ميل المهاجرين الروس لليمين الإسرائيلي؛ ففي انتخابات (2009) وُجِدَ أن (95%) من المتدينين صوتوا لليمين الديني والعلماني، و(80%) من الشرقيين صوتوا للأحزاب

¹ النعامي، صالح، كيف سعد اليمين وانهار اليسار في إسرائيل، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2009.

² ماهر، الشريف، كيف انزاح المجتمع الإسرائيلي المتشدد نحو اليمين المتشدد، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع84، خريف 2010، ص100.

اليمينية والدينية، وأكثر من (85%) من المهاجرين الروس صوتوا للأحزاب اليمينية، وتحديداً حزب الليكود و"إسرائيل بيتنا"¹، ومنح المهاجرون الروس حزباً ليبرمان (10) مقاعد من (15) مقعداً حصدها في الانتخابات، مما يبين الدور الكبير الذي يلعبه الروس في تعزيز اليمين المتطرف.²

وأبرزت الهجرة السوفيتية؛ التعددية الثقافية والإثنية في المجتمع، ففي عام (1997) ظهرت قوة جديدة ذات اتجاه يميني، مكونة من عدد من الأقليات؛ الإثنية، والدينية، والاجتماعية، وهي: المهاجرون الروس، والسفارديم، والمستوطنون، والمتدينون الأرثوذكس، ولا يمكننا اعتبار هذه القوة ظاهرة عابرة في المجتمع الإسرائيلي، إنما تُعبّر عن واقعٍ سياسي واجتماعي راسخ.

وأدت هذه التغييرات الديموغرافية، والتحويلات الاجتماعية، إلى إحداث تغييرات في العلاقة بين المركز، والأطراف في إسرائيل، على مستوى السلطة السياسية، والخطاب السياسي السائد، فقرر كل من المتدينين والشرقيين دعم الأحزاب اليمينية القومية؛ بسبب كرهها للييسار وحزب العمل، وليس بسبب التوافق الأيديولوجي، مما أحدث ثقلًا ديموغرافيًا كبيرًا لحساب اليمين الإسرائيلي، الذي سيطرَ على السلطة السياسية، وأما فوز اليسار عام (1992) فكان بسبب الأخطاء السياسية التي ارتكبها اسحاق شامير في سياسته الداخلية والخارجية، والتي جعلت الحكومة الأمريكية ضده.³

وفي انتخابات (1996) انخرط الروس في العمل السياسي، وأسسوا حزبين روسيين، وأدى ذلك إلى تراجع تأييد المبادئ الديمقراطية في إسرائيل إلى جانب الأحزاب الدينية؛ حيث عملت على تعمق علاقة النخب السياسية بالنخب الاقتصادية، التي تقوم فيها النخب الاقتصادية

¹ الأغا، راني، التوجه الإسرائيلي نحو اليمين وأثره على قضية القدس 2000-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2013، ص104.

² النعمي، صالح، كيف سعد اليمين وانهار اليسار في إسرائيل، مرجع سابق.

³ ماهر، الشريف، كيف انزاح المجتمع الإسرائيلي المتشدد نحو اليمين المتشدد، مرجع سابق، ص100.

بتوفير الموارد اللازمة للأحزاب وأجهزة الانتخابات، في المقابل تُقدّم النخب السياسية تسهيلات للمترشحين، قد تصل إلى تسهيلات غير قانونية.¹

وشكّلت الهجرة السوفيتية عبئاً على خدمات الشؤون الاجتماعية؛ بسبب تقديم إسرائيل العديد من المساعدات للقادمين الجدد من خلال تفضيلهم في مجالات الإسكان، وضريبة الدخل والرسوم الجمركية، وتعويضات البطالة لفترة تصل إلى ثلاث سنوات، مما جعل السكان القدامى يظنون أن المهاجرين الجدد يتمتعون بمزايا على حساب القدامى؛ الأمر الذي يجعل الأخير غير قادر على فعل أي نشاط لاستيعابهم، مما جعل الحكومة غير قادرة على الموازنة بين مطالب المهاجرين الجدد، والسكان القدامى، وخاصة بسبب تزامن دخول آلاف من الشباب سوق العمل، من الذين أنهوا الخدمة العسكرية، والدراسة الجامعية مع الهجرة السوفيتية.²

لا يمكن إنكار أهمية العامل الديموغرافي في توجيه السياسة، ومدى قوة اليمين في كسب الفئات الديموغرافية الإثنية للتصويت لها؛ حيث يرى غالبية اليهود الشرقيين أن الأحزاب اليمينية قادرة على الدفاع عن حقوقهم ومتطلباتهم، مما جعل ولائهم إما لحركة شاس التي تمثل اليهود الشرقيين، أو لحزب الليكود اليميني، ونتيجة لعدم قدرة اليسار على إحداث التغيير في سنوات حكمه الأخيرة، وخاصة في تحسين أوضاع الفئات الفقيرة، فقد دفعه فشله وقوة خصمه للانحياز.

وتدفعنا خصائص وأبعاد هجرة التسعينيات للقول: إن للتوجه اليميني في المجتمع الإسرائيلي أسباب عديدة، ولكن لا يمكننا إنكار مدى فعالية المهاجرين الروس الجدد في تكريس دور اليمين، وتعزيز قوته، وتغيير موازين القوى، سواء من خلال تصويت الروس للأحزاب الروسية، وبالتالي ائتلافها مع الأحزاب اليمينية، أو من خلال تصويتها بشكل مباشر للأحزاب اليمينية ذات البرامج المتطرفة.

¹ ماهر، الشريف، كيف انزاح المجتمع الإسرائيلي المتشدد نحو اليمين المتشدد، مرجع سابق، ص 113.

² شبرد، ناعومي، يهود الاتحاد السوفياتي سابقاً في إسرائيل: رصيد أم عبء أو تحدٍ؟، مرجع سابق، ص 82 ص 86.

2.4 العامل الاقتصادي - الاجتماعي

ركّزت الحركة الصهيونية قبل نشأة الدولة على بناء اقتصاد قوي ومميز، وكان للولايات المتحدة وبريطانيا دورٌ كبير في بناء الدولة والاقتصاد في إسرائيل، وارتكزت سياسات الاقتصاد الإسرائيلي على التخطيط المركزي، وضمان سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي لأكبر قدر من الأرض من خلال مؤسسته العسكرية؛ حيث عملت على استغلال الموارد الطبيعية في النقب، واستولت على شركات البوتاس والكهرباء من القطاع الخاص، وظلّت المياه ملكاً للهستدروت، التي تشاركت معها الحكومة في العديد من الشركات؛ منها: شركات الطيران الإسرائيلية.¹

وفي ظل هيمنة الدولة على الاقتصاد الإسرائيلي من جميع النواحي، نلاحظ أن الإنفاق العام كان في تزايد وارتفاع منذ عام (1970)، ففي هذا العام بلغت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي (53.4%) الذي ارتفع إلى (65%) في عام (1973)، واستمر في الارتفاع حتى وصل (75.8%) في عام (1977)، وتراجع في عام (1978) إلى (68.6%)، ولكن في عام (1979) عاد للارتفاع، فوصل إلى (76.5%)، حتى وصل في عام (1981) أعلى مستوياته، وربما أعلى مستويات الإنفاق العام على الصعيد العالمي؛ حيث بلغ (89.1%).²

ورافقَ هذا الحجم من الإنفاق العام، زيادة في عجز الموازنة العامة، الذي أدى إلى ارتفاع نسب التضخم في إسرائيل، ووصل إلى مستويات قياسية، فارتفعت الأسعار للمستهلك من (83.7) في عام (1980) إلى (181.4)، ثم (3997)، ثم (981.3) حتى وصلت إلى (4651.6)، ثم إلى (18821.3) في الأعوام من (1981) حتى (1985) على الترتيب، ورغم تحول سياسات إسرائيل الاقتصادية من خلال تفعيل دور القطاع الخاص، وتقليل سيطرة الدولة على الاقتصاد، وخاصة خلال فترة حكم اليمين عام (1996) حتى عام (1999)، طرَحَ اليمين برنامجاً اقتصادياً يُعبّر عن السياسات الاقتصادية اليمينية التقليدية، التي ركّزت على

¹ السيد النجار، أحمد، وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن ومنذ نصف قرن، مرجع سابق، ص111.

² المرجع السابق، ص112.

خصخصة القطاع العام، مع إبقاء الصناعات العسكرية - قطاعي المياه والطاقة - تحت سيطرة الدولة.¹

استمرت الدولة الصهيونية في سياساتها نحو تحرير الاقتصاد، حتى بعد انتهاء الحكم اليميني عام (1999)، ولأن دولة إسرائيل قامت ببناء قطاع خاص قوي في مجال الصناعة والخدمات عن طريق المساعدات الخارجية، سواء المالية، أو التكنولوجية؛ فقد ساعدها ذلك على تقليص دورها في الاقتصاد دون مخاوف كبيرة، ولكن بالرغم من رفع سيطرة الدولة على الاقتصاد؛ إلا أن نسب الإنفاق العام تُشكل نسبةً كبيرةً من الناتج المحلي الإجمالي؛ أي: ما يُقارب (50) %، كما إن استمرار الدولة في سيطرتها على المياه والطاقة والصناعات العسكرية، سيُبقى دورها في الاقتصاد كبيراً.

تعاقبت سياسات إسرائيل الاقتصادية في الحد من التدخل الحكومي مع الموجة العالمية لتحرير الاقتصاد، وعدم تدخل الدول التي قادها ريغان وتاتشر وروج في بداية فترة الثمانينيات، والتي أخذت شهرةً واسعة بعد انهيار النظم الاشتراكية.²

1.2.4 الاقتصاد الإسرائيلي خلال نظام دولة الرعاية الاجتماعية*

عند التحدث عن دور الاقتصاد الإسرائيلي في التوجه اليميني للمجتمع، يجب علينا إلقاء الضوء على أهم المراحل التي مرّ بها الوضع الاقتصادي، إلى حين وصولنا إلى تحوله لنظام السوق المفتوح، وكيفية تأثيره على انزياح الخارطة السياسية الإسرائيلية نحو اليمين، من هنا يمكننا تلخيص أهم المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الإسرائيلي كدولة رعاية إلى التالي:

* دولة الرعاية الاجتماعية: تكون فيها الدولة مسؤولة بالدرجة الأولى عن تنظيم العلاقات الاجتماعية ومساعدة المواطنين، والتي تؤدي عن طريق الحكومات، لتحقيق أهداف اجتماعية؛ للوصول إلى المعدل المطلوب من الرفاهية لأفراد المجتمع. (بول سبيكر، مبادئ الرعاية الاجتماعية مقدمة للتفكير في دولة الرعاية، ترجمة: حازم مطر، المركز الديمقراطي العربي، 2017، ص13)

¹ السيد النجار، أحمد، وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن ومنذ نصف قرن، مرجع سابق، ص113.

² المرجع السابق، ص115-116.

المرحلة الأولى (1948 - 1952)

تأثر الاقتصاد الإسرائيلي في تلك الفترة بعددٍ معين من العوامل التي كانت تعيشها إسرائيل؛ وهي:

1. تزايد أعداد الهجرة، وتضاعف عدد السكان، مما جعل الحكومة الإسرائيلية مُطالبَةً بتوفير الموارد، والمصادر، وتقديم المساعدات اللازمة؛ لتلبية احتياجات المهاجرين الجُدد.
2. استثمارات في المجالات التالية: الزراعة، والبناء، والمواصلات؛ حيث كانت الزراعة من أهم مميزات تلك الفترة، التي تم من خلالها تأمين الغذاء للسكان، وتأمين فرص العمل للمهاجرين.
3. توسّع الاستيطان، وعدد المستوطنات الزراعية، والذي يعتبر من أهم العوامل التي أدت إلى تطور فرع الزراعة في ذلك الوقت.

المرحلة الثانية (1954 - 1965)

كانت هذه المرحلة متواصلة في النمو والازدهار في الاقتصاد الإسرائيلي؛ حيث وصلت نسبة النمو الاقتصادي في الناتج القومي بمعدل (10)% سنويًا، وكان الناتج القومي للفرد (5)%، وتدل هذه النسب على وجود عدد كبير من الاستثمارات، وارتفاع عدد العاملين، كذلك انخفاض نسب البطالة.

المرحلة الثالثة (1966 - 1967)

بعد دخول الدولة في عددٍ كبير من المشاريع التطويرية الاقتصادية، وارتفاع الطلب الكلي للاستهلاك، والاستثمار، على الناتج المحلي، أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، وتضاعف عدد العاطلين عن العمل؛ حيث وصلت نسبة البطالة (10)%، وانخفضت مستويات الإنتاج والاستثمارات، من ثم نجحت الحكومة في تقليص العجز في الميزان التجاري، واختفت الأزمة.

المرحلة الرابعة (1968 - 1973)

استولت إسرائيل على كل الثروات الطبيعية، من نفط وأراضي ومياه وموارد زراعية، التي تعد أحد أهم العوامل في التحول الاقتصادي الكبير، وازدهار الاقتصاد الإسرائيلي مرة أخرى، فقد شهد الاقتصاد الإسرائيلي في تلك الفترة تطوراً اقتصادياً سريعاً، ونموً سريعاً، كذلك ارتفاع مستوى المعيشة للمستهلكين، وفي المقابل شهدت عجزاً في الميزان التجاري، وميزانية المدفوعات، وعجزاً بميزانية الدولة؛ حيث وصل إلى (12.5)%¹.

استمرت سيطرة الأشكيناز على الحكومة حتى هذه المرحلة، فلم يكن هناك حزباً قادراً على منافسة حزب مباي في الانتخابات، وبالرغم من التطورات الاقتصادية التي حصلت في الاقتصاد الإسرائيلي، من ركود اقتصادي في بداياته، ثم نمو وازدهار، ثم ركود اقتصادي ثاني، وتلاه نمو اقتصادي وفترة ازدهار؛ إلا أن الأوضاع السياسية ظلّت مستقرة، ومُسيطر عليها من جهة واحدة؛ وهي الأشكيناز.

المرحلة الخامسة (1973-1984)

مرّ الاقتصاد الإسرائيلي في حالة من الكساد والركود، وأصبح هناك عجز في ميزان المدفوعات، وكان لحرب أكتوبر (1973) دوراً في هذا الكساد؛ حيث أدت إلى زيادة الإنفاق العسكري على حساب دورة الإنتاج الطبيعية في جميع القطاعات، فزاد الإنفاق العسكري بنسبة (66) % مقارنة بعام (1972)، وارتفعت اقتطاعات الدفاع من (22)% عام (1972) إلى (32) % عام (1973)، وامتدت هذه المرحلة من الركود حتى عام (1985)².

وتراجع النمو الاقتصادي في هذه الفترة بشكل كبير، فلم يتجاوز في تلك المرحلة (3)%، وقد بلغ الصفر في بعض السنوات، وتعد هذه الفترة أحد الأسباب التي دفعت اليمين

¹ جريس، حسام، الاقتصاد الإسرائيلي النشأة، البنية والسمات الخاصة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2005، ص15-27.

² السهلي، نبيل، ملامح البنية الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية (إسرائيل) حتى عام 2015م، دار صفحات للدراسة والنشر، دمشق، 2008، ص68-69.

الإسرائيلي للحكم؛ لاتباعه سياسة اقتصادية جديدة في برامجه، ولكن عند تسلم الليكود الحكم، بدأ ببناء مستعمرات في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، بالإضافة إلى حرب لبنان التي خاضها في (1982)، أما سياسات الحزب الاقتصادية، فتمثلت بإلغاء بعض الضرائب، ورفع القيود عن رؤوس الأموال، وتخصيص بعض الشركات الحكومية، ورفع الدعم عن بعض السلع الأساسية، إلا أن هذه السياسات قد فشلت، وارتفع التضخم المالي حتى قارب النظام المالي الإسرائيلي على الانهيار في عام (1985).¹

وكان لحدوث الكساد والركود الاقتصادي في إسرائيل أسباباً عديدة، أهمها:

- حرب (1973): أدت حرب أكتوبر إلى زيادة الإنفاق العسكري، وتراجع اليد العاملة في إسرائيل، وبالتالي تراجع عجلة الإنتاج.
- ارتفاع أسعار البترول بشكل كبير ومفاجئ في تلك الفترة، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة استيراد البترول لإسرائيل من (89) مليون دولار في عام (1972)، إلى (628) مليون دولار في عام (1975)، ووصلت في عام (1981) إلى (1.8) مليار دولار.
- تراجع الزراعة في إسرائيل؛ حيث انخفض النمو الزراعي بشكل كبير على حساب الصناعة التي أعطتها الحكومة الأولوية لإحداث التنمية، وسدّ حاجات السوق، وتقليل الاستيراد.
- يرجع سبب النمو الاقتصادي في السنوات التي سبقت الكساد إلى المساعدات الخارجية التي كانت تصل إسرائيل، وليس البنية الاقتصادية.²

وقد عملت حرب (1973) والكساد الاقتصادي الجديد في إسرائيل، على تغيير الحزب السياسي المسيطر على خارطة السياسة الإسرائيلية، فهذا التغيير السياسي العميق تأثر بعدة

¹ النقيب، فضل، الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني دراسة تحليلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1995، ص45-46.

² المرجع السابق، ص46-50.

عوامل، أهمها: ظهور قوى اقتصادية جديدة لم تستطع الدولة أن تسيطر عليها، كذلك فقد حزب مباي سيطرته الاقتصادية، بالإضافة إلى الخسائر التي تسبب بها بعد خسارته لحرب (1973)، مما جعله غير قادر على الاستمرار في الحكم، تزامناً مع قوى سياسية جديدة متمثلة بحزب الليكود بقيادة شارون، والحصول على (39) مقعداً في أول انتخابات له عام (1973)، هذه العوامل أضعفت اليسار الصهيوني، بعدم قدرته على منافسة حزب الليكود في انتخابات (1977).

2.2.4 الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاد سوق مفتوح

أجبرت الخطة الإصلاحية الاقتصادية - التي تم وضعها للتخلص من الأزمة التي يمر بها اقتصاد إسرائيل - الحكومة الإسرائيلية، على تراجع دورها ومركزيتها في الاقتصاد الإسرائيلي، وتطبيقها لنظام الخصخصة، والتخلص ومن نظام دولة الرعاية الاجتماعية التي كانت تمارسها الحكومات المتعاقبة؛ لضمان استقرار أوضاع المهاجرين، وضمان استيلائهم على الاقتصاد الذي يضمن لهم بصورةٍ أو بأخرى الاستقرار السياسي، ومن هنا فإن المرحلة التالية من تطور الاقتصاد الإسرائيلي كان على النحو التالي:

المرحلة السادسة (1985 - 1998)

اعتبرت هذه المرحلة مرحلة الإصلاح الاقتصادي، ففي بداية هذه المرحلة تفاقمت الأزمة الاقتصادية، وتزايدت نسب التضخم المالي، وقد عمل هذا الوضع على اتخاذ قرارات من الاقتصاديين وأصحاب القرار بالتوقف عن استخدام العملة الإسرائيلية؛ بسبب تدهورها وتراجع قيمتها، ومع وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات، أدى ذلك إلى تدني رصيد العملة الصعبة، ووصوله إلى مرحلة خطيرة، ومع تسارع المتغيرات الدولية، وانتشار ظاهرة العولمة، حاولت الحكومة الإسرائيلية وضع خطط اقتصادية تسعى من خلالها إلى تقليص دور القطاع العام الإسرائيلي، والاتجاه نحو الخصخصة.¹

¹ السهلي، نبيل، ملامح البنية الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية (إسرائيل) حتى عام 2015م، مرجع سابق، ص69.

ونتيجةً لفشل العديد من الخطط الجزئية؛ وضعت الحكومة خطةً اقتصاديةً شاملةً جديدةً في عام (1985)، التي أخذت بعين الاعتبار كل المكونات الأساسية؛ للتخلص من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الدولة، ومن أهم بنودها:

- تقليص ميزانية الحكومة؛ أي: الإنفاق العام للحكومة، من خلال تخفيض الإعانات، وتقليل مصاريف خاصة بميزانية الدولة.
- تخفيض قيمة العملة المحلية مع استقرار أسعار صرف العملات الأجنبية لمدة طويلة.
- تخفيض مستوى الأجور، بهدف تقليص الطلب المحلي، وزيادة قدرة المصانع والشركات المنافسة خارج البلاد، والحفاظ من خلالها على نسبة البطالة وضمن عدم زيادتها.
- تجميد الأسعار لفترة زمنية محدودة.¹

كان هدف الحكومة الإسرائيلية في تلك الفترة التخلص من مشكلة التضخم، من خلال تخفيض حجم الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام، بحيث تُخفض من عجز الميزانية التي بلغت (1.5) مليار دولار، والإيقاف المؤقت للعلاقة بين الأجور ومستوى المعيشة، وتخفيض قيمة العملة بنسبة (20)%، والتي نجحت الحكومة بتحقيقه، ففي السنوات (1981 - 1985) كان معدل ارتفاع الأسعار (195)%، وانخفض إلى (18)% خلال فترة (1986 - 1990).²

وأجبرت أزمة الثمانينيات الاقتصادية الحكومية الإسرائيلية، على تبني سياسة الخصخصة، وتحجيم دور الدولة في الاقتصاد، من خلال بيع الدولة للمنشآت والمرافق الاقتصادية، وانتقالها من العام للخاص، والذي نتج عنها الاستغناء عن خدمات العديد من العمال، وبالتالي ارتفاع عدد العاطلين عن العمل، مما عمل على تفاقم الوضع الاقتصادي.

¹ جريس، حسام، الاقتصاد الإسرائيلي النشأة، البنية والسمات الخاصة، مرجع سابق، ص31-32.

² النقيب، فضل، الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص51.

وقامت الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت بتطبيق سياسة اقتصادية تقشفية، فقلصت الدعم المالي للفئات الفقيرة، وأهمها: مخصصات الضمان الاجتماعي، التي تضمن مخصصات الأولاد والشيخوخة والبطالة، وتراجعت مساهمتها في دعم التأمين الصحي وفي المنح التعليمية للطلاب في الفئات الفقيرة.¹

ويمكن توضيح نتائج الإصلاح الاقتصادي لسنة (1985) من خلال الجدول التالي:²

1990-1986	1985-1981	
%18	%195	معدل ارتفاع الأسعار
%21	%200	معدل ارتفاع الأجور
%7.6	%5.4	نسبة البطالة
%4.8	%3.4	معدل نمو الناتج المحلي
%1-	%11-	نسبة العجز إلى الناتج القومي الإجمالي

يُلاحظ من خلال الجدول السابق أنه بالرغم من نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادية، إلا أن نسبة البطالة كانت في ازدياد، وعلى الرغم من حرص الحكومة على التخلص من التضخم، إلا أن نسب التضخم استمر معدله أكثر من (10)% سنوياً.

وقد شهدت الفترة ما بين (1987 - 1988) ارتفاعاً في النمو الاقتصادي، تبعها في السنة التالية (1989) حالة من الركود النسبي، الذي تسببت به السياسة النقدية التي اتبعتها الحكومة في برنامجها الاقتصادي، فأبقت أسعار الفائدة مرتفعة في محاولة لتقليص حجم الاستهلاك، مما أدى إلى تراجع الاستثمارات، بالإضافة إلى انتفاضة (1987)، التي ساهمت في إرباك الوضع الاقتصادي ودفعته نحو الركود، ولكن مع بداية التسعينيات بدأ النشاط الاقتصادي بالعودة.³

¹ النعماني، صالح، العوامل الاقتصادية كمحرك لتطرف المجتمع الإسرائيلي، 2020\5\3.

² النقيب، فضل، الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص52.

³ المرجع السابق، ص52.

يُلاحظ من خلال ما سبق، أن السياسة الإسرائيلية تأثرت بالوضع الاقتصادي للبلاد، فاضطرابُ الحزبين الكبيرين - حزب العمل وحزب الليكود - إلى تشكيل حكومة وحدة خلال انتخابات عام (1984) وانتخابات (1988)؛ يرجع لعدة أسباب، وكان للعامل الاقتصادي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية أثرٌ كبير في تشكيل هذه الحكومة.

ومن هنا يمكن أن نرى أن تحوّل الاقتصاد الإسرائيلي نحو النظام النيوليبرالي، جعل اليمين الإسرائيلي أكثر استقراراً، ويرجع السبب في ذلك إلى السياسات التي كان ينتهجها اليمين، وخاصة حزب الليكود، أما السبب الأخر؛ فهو تراجع الأوضاع المعيشية لدى الكثير من الأفراد، وخاصة الفئات الفقيرة التي ازدادت فقراً، وتأثرت بشكل كبير في التحوّل الاقتصادي الإسرائيلي العميق، فأصبحت هذه الفئات أكثر تشدداً مما مضى.

وأصدرت الحكومة في تلك الفترة المتمثلة بحزب الليكود اليميني، العديد من المزايا في المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية، ففي الوقت الذي كان على المواطن الإسرائيلي أن يكون داخل الحدود الإسرائيلية، ويعيش حالة النقشف التي تعيشها البلاد، نجد أنه عاش في مستوطنات الضفة الغربية، وتمتع بالامتيازات التي خصصتها الحكومة له، من مخصصات مالية إضافية، وتسهيلات في مجالات السكن، والتعليم، والضرائب؛ فلم يتجاوز متوسط سعر الشقة في المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية 70 ألف دولار، وتُدفع على شكل أقساط طويلة الأمد، بينما بلغ متوسط سعر الشقة في تل أبيب نصف مليون دولار.

وأصبحت هذه المستوطنات تُمثّل الخلاص للفئات الفقيرة في المجتمع الإسرائيلي، ومنطقة تجذب هذه الفئات لتعويضهم عن الضرر الذي سببته سياسات النقشف الاقتصادية والخصخصة، وإن أغلب سكان هذه المستوطنات كانوا من الشرقيين، الذين تعززت توجهاتهم اليمينية، فلم تكن الدوافع السياسية لحزب الليكود من انتقال عدد كبير للعيش في المستوطنات اقتصادية فقط؛ بل كان له دوافع أيولوجية،¹ حيث تغيّرت توجهاتهم الأيدولوجية، والسياسية، وعملت على إبراز عدد من التغييرات؛ وهي:

¹ النعامي، صالح، العوامل الاقتصادية كمحرك لتطرف المجتمع الإسرائيلي، 2020\5\3.

1. رفض سُكان المستوطنات فكرة تسوية الصراع سياسيًا، على اعتبار أنها مُرتبطة بفكّ المستوطنات، أو بعضها، وبالتالي ذهاب منظومة المزايا الاقتصادية التي يتمتع بها المستوطن الإسرائيلي في مستوطنات الضفة الغربية.
2. أصبحت جميع الفئات - التي انتقلت للعيش في هذه المستوطنات - ذات توجهٍ يميني، من خلال تأييدهم للأحزاب اليمينية والدينية؛ بسبب رفض هذه الأحزاب لمبدأ الانسحاب من أراضي (1967)، فتدهور الأوضاع الاقتصادية عمِل على تعاضم قوّة الأحزاب اليمينية والأحزاب الدينية.
3. عملت الأزمة الاقتصادية على إقبال جماعة الأحزاب الدينية الحريدية على الإقامة في المستوطنات، وإنشاء مستوطنات خاصة بهم، بعد رفضهم لفكرة العيش في المستوطنات بعد حرب (1967)، ونرى أن (3) من أصل (6) مستوطنات، التي تحولت إلى مدن في الضفة الغربية؛ هي مستوطنات يقيم فيها يهود متدينين حريديم، وأصبحت الأحزاب الحريدية الشرقية والغربية تسعى لضمان بقاء المستوطنات، وتتحالف مع الأحزاب اليمينية؛ لتحقيق أهدافها.
4. رسّخت الأزمة الاقتصادية النزعة الإثنية، فأيدَ الشرقيون حزب شاس وحزب الليكود، بينما أيدَ المهاجرون الروس الأحزاب التي تمثلهم؛ الأمر الذي عمِلَ على تعزيز شبكة العلاقات الاجتماعية في الفئة نفسها، مما أدى إلى توحيد موقف كل قطاعٍ إثني داخل القطاع نفسه، وخاصة في القضايا المصيرية.
5. عملت الخصخصة على تعلق الفئات الفقيرة من المجتمع الإسرائيلي بالأحزاب الدينية، التي قدّمت لهم تسهيلاتٍ كبيرة في قطاعات عديدة، أهمها: أجهزة التعليم الخاصة.
6. نتيجة لارتفاع معدلات الفقر، وتزايد أعداد الفئات الفقيرة، بسبب الأزمة الاقتصادية؛ قام عددٌ كبير من أفراد هذه الفئات بالتوجّه نحو التدين، مما عزز قاعدة الحركات الدينية؛ حيثُ

إن انهيار سياسة الرفاه الاجتماعي، وتخليّ الدولة عن مسؤولياتها تجاه هذه الفئات، وخاصة التي لم تتجه نحو المستوطنات؛ جعل منها قاعدة شعبية كبيرة للأحزاب الدينية.

7. عمل اختفاء اليسار في ظلّ الأزمة، على تعزيز موقف اليمين الإسرائيلي؛ فإن عدم وجود يسار حقيقي يتبنى موقفاً اجتماعياً، عمل على وجود تأييد أكبر للأحزاب الدينية واليمينية؛ بسبب تعلق مصطلحي يسار ويمين بالموقف الإسرائيلي، تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورغم ذلك، لعب اليسار دوراً كبيراً في تطبيق الخصخصة، دون الاهتمام بالفئات الفقيرة التي تضررت من هذه الخصخصة؛ حيث كان اليسار راضياً جداً بانتقال الفئات الفقيرة؛ للعيش في مستوطنات الضفة الغربية، على اعتبار أن سياسة الرفاه الاجتماعي سوف تنهار؛ حيث كانت تُنفذ على حساب الطبقات الوسطى، التي تعتبر القاعدة الاجتماعية للييسار الصهيوني.¹

إن التغييرات الاقتصادية التي حدثت في إسرائيل، أثرت بشكل مباشر على التغييرات الطبقة التي كان لها تأثير مباشر على حالة التغيير السياسي؛ حيث إن المجتمع الإسرائيلي مجتمعٌ يحتوي على العديد من المصالح الاجتماعية، والطبقية، وهي التي تعمل على خلق صراعات طبقية داخل المجتمع نفسه، فنلاحظ أن غالبية سكان المجتمع الإسرائيلي من المهاجرين، أو أبناء المهاجرين، الذين ما زالت لديهم العديد من السمات الخاصة بمجتمعاتهم السابقة، مما يزيد من صعوبة اندماجهم في طبقات المجتمع، فعندما يصل المهاجر - الذي يهدف إلى تحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية - إلى إسرائيل ينصدم بانشغال جميع المواقع المميزة، سواء اقتصادياً، أو اجتماعياً، أو ثقافياً من المهاجرين السابقين.²

وإن الطبقة العاملة في إسرائيل غير مكتملة، كما أنها غير قادرة على تحديد مصالحها ونظامها القيمي الخاص بها؛ حيث يسعى أغلب أعضائها الوصول إلى مصالحهم بصورة فردية،

¹ النعامي، صالح، العوامل الاقتصادية كمحرك لتطرف المجتمع الإسرائيلي، 2020\5\3.

² موشيه ماتشوفر، أكيفا أور، الطابع الطبقي لإسرائيل، ترجمة: مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي،

وعملت الأزمة الاقتصادية، والتحول نحو النيوليبرالية على زيادة حجم الفجوة بين الطبقات في المجتمع الإسرائيلي؛ بسبب تضرر الطبقة الدنيا، وبعض الفئات من الطبقة الوسطى، مقابل تحسّن أوضاع الطبقة العليا، أو استقرار أوضاعهم الاقتصادية، والسبب الآخر لعدم وجود وعي طبقي لدى المجتمع الإسرائيلي؛ هو وجود العامل العرقي، الذي يلعب دوراً كبيراً في الطبقات، فعلى سبيل المثال: في الطبقة العاملة، نجد المهاجرين الشرقيين هم الأكثر عرضةً للاستغلال، مما يضاعف من الانقسامات الطبقية، ويزيد من حدة الصراعات الطبقية؛ بسبب العامل العرقي.¹

تستنتج الدراسة أن الصراع الطبقي في إسرائيل أساسه الصراع العرقي، القائم على تنوع المجتمع الإسرائيلي واختلافه، وقد عمل تعدد الصراعات على تعدد الأحزاب السياسية، فهناك أحزاب تُمثّل الشرقيين، وأحزاب أخرى تُمثّل المهاجرين الروس، وأحزاب تُمثّل المتدينين، وأحزاب تُمثّل اليسار الصهيوني، وأحزاب تُمثّل اليمين، ومع تعدد هذه الأحزاب فكل فئة منهم تُمثّل مصالحها التي من خلالها تُحاول الوصول إلى السلطة.

ونتيجة لذلك يمكن القول: إن الصراعات الطبقية عززت من هيمنة اليمين الإسرائيلي، فلو وُجدت طبقة عاملة تحتوي على أعداد كبيرة ومتنوعة من المهاجرين، لما استطاع اليمين السيطرة على الحكم لعدد كبير من السنوات، لأن الأحزاب الصغيرة التي ساهمت في وصول اليمين للحكم تكوّنت نتيجة لصراع طبقي وعرقي؛ مثل: حزب شاس، الذي أصبح من الأحزاب الأساسية في الانتخابات.

وتستنتج الدراسة أن التغييرات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الإسرائيلي؛ من تراجع في دور الدولة، وتطبيق نظام الخصخصة؛ كانت من أهم السياسات الاقتصادية التي أثرت على مكانة الأحزاب اليمينية والدينية في إسرائيل، وبالتالي همّشت اليسار الصهيوني أكثر فأكثر؛ فالغاء سياسة الرفاه الاجتماعي أدت إلى توجّه الأفراد ذوي الفئات الفقيرة والمهمشة إلى اليمين؛ بسبب انعدام الاستقرار والأمن الاجتماعي، ونظراً لتوجه غالبيتهم إلى مستويات الضفة الغربية؛ فقد ازدادت شعبية اليمين؛ لضمان بقاء المستوطنات، واستمرار حصولهم على المزايا.

¹ موشيه ماتشوفر، أكيفا أور، الطابع الطبقي لإسرائيل، مرجع سابق.

وقد يكون السبب الأكبر في تضاعف التوجُّه اليميني؛ هو ضعف اليسار الصهيوني، ففي الأزمة الاقتصادية لم يطرح اليسار أي وسيلة لمساعدة الفئات الفقيرة، مما جعل هذه الفئات تفقد الثقة في الأحزاب اليسارية، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية.

ولا بد من ذكر أحد أهم الأسباب التي أدت إلى خروج إسرائيل من الأزمة الاقتصادية، وهي المساعدة الأمريكية التي عملت على تثبيت سعر العملة الإسرائيلية، وعدم استنادة الحكومة من الأسواق المالية العالمية بأسعار فائدة عالية، كما ساهم الانخفاض الكبير بأسعار النفط، في أواخر الثمانينيات، على تجاوز الأزمة وتقليص حجم العبء الذي يترتب على الدولة، كتكلفة للطاقة.¹

إن دولة إسرائيل بعواملها الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية، تواجه العديد من التحولات الداخلية العميقة المرتبطة بهذه العوامل؛ حيث شكَّلت الهجرة اليهودية الأساس الديموغرافي الذي تقوم عليه الدولة، واعتبرت الهجرة السوفيتية مهمة، نتيجة لوصول أعداد كبيرة من المهاجرين بعد مرور أكثر من (40) عاماً من نشأة الدولة، مما أحدث تحولات اجتماعية نتجت عنها تحولات سياسية لصالح اليمين الإسرائيلي، وكان لتحول الاقتصاد الإسرائيلي نحو نظام السوق المفتوح، أثرٌ كبيرٌ في تغيير ميول الأفراد السياسية وتوجهها لليمين، بالإضافة لما أحدثه من تغيير طبقي، ساهم بشكل مباشر في توجُّه الخارطة السياسية الإسرائيلية لليمين.

¹ النقيب، فضل، الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص52.

الفصل الخامس

أثر التغييرات الديموغرافية
والاقتصادية - الاجتماعية على
الخارطة السياسية الإسرائيلية

الفصل الخامس

أثر التغييرات الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية على الخارطة السياسية الإسرائيلية

مرَّ المجتمع الإسرائيلي بعددٍ كبيرٍ من التغييرات الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية، فالتغييرات الديموغرافية عملت على إعادة ترتيب موازين القوى في المجتمع، ويعد أهم عامل ديموغرافي ساعد على إحداث هذه التغييرات بصورة سريعة وفعالة؛ هو الهجرة، فلم تكتفِ إسرائيل، في بداية موجات الهجرة، بعدد معين من المهاجرين، بل حاولت باختلاف حكوماتها ضمَّ أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والسياسية.

وتركزَّ الدراسة على هجرة يهود السوفييت في التسعينيات؛ حيث اعتبرت الدراسة أن هذه الهجرة ساهمت بشكل كبير في تحول تركيبة المجتمع الإسرائيلي، كما عملت على إحداث تغيير طبعي داخل المجتمع، وعززت الصراعات الإثنية، ومن هنا ساهمت هذه الهجرة في تعزيز التوجُّه اليميني للسياسة الإسرائيلية.

أما التغييرات الاقتصادية - الاجتماعية، فقد عملت على تزايد في أعداد الأحزاب السياسية، وحدثت تغييرات داخل القوى السياسية؛ بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي التي عاشها الاقتصاد الإسرائيلي منذ منتصف الثمانينيات، والتي نتج عنها العديد من الآثار السياسية التي أفضت إلى توجه الخارطة السياسية الإسرائيلية إلى اليمين.

وفي هذا الفصل ستقوم الدراسة بقياس المؤشرات التي تم عرضها في الفصل الثاني الخاصة بالعامل الديموغرافي، والعامل الاقتصادي - الاجتماعي؛ للوصول إلى التغيير الذي أحدثته هذه المتغيرات، وكيفية تأثيرها على العامل السياسي، وتوجه الخارطة السياسية الإسرائيلية لليمين

1.5 العامل الديموغرافي والعامل السياسي في إسرائيل

تعد مسألة الديموغرافيا لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من المسائل المركزية والاستراتيجية لدى الدولة، فمنذ بداية نشأتها سعت الحكومة الإسرائيلية إلى بناء دولة قائمة على الهجرة اليهودية.

وعند التكلم عن الديموغرافيا الإسرائيلية، يمكننا اعتبار أنّ الهجرة هي العامل الأكبر والأهم في ديموغرافيا إسرائيل، وتهدف إسرائيل من تشجيع وزيادة الهجرة إليها؛ إلى زيادة قوتها البشرية والعسكرية، والاقتصادية، التي من خلالها تستولي على أكبر عدد من الأراضي الفلسطينية، فقوتها البشرية تساعد في العمل على تغيير التوازن الديموغرافي الفلسطيني - الإسرائيلي، كما أنّ قوتها العسكرية تساعد في الدفاع عن العقيدة الصهيونية ودولة إسرائيل، أما قوتها الاقتصادية فتسعى من خلالها إلى بناء اقتصاد قوي وتكنولوجيا متطورة.

وبالرغم من تعاقب الحكومات التي تولّت الحكم في إسرائيل، إلا أنّ الأحزاب السياسية الإسرائيلية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، تتفق على أهمية الهجرة إلى إسرائيل، فالهجرة اليهودية تُعد من أهم العناصر الصهيونية الثلاث؛ وهما: الأرض، الهجرة، والدولة اليهودية.

1.1.5 مؤشرات تأثير التغييرات الديموغرافية على القوى السياسية الإسرائيلية:

تُعدّ المؤشرات السياسية، التي تأثرت وارتبطت بالعامل الديموغرافي، هي حلقة الوصل بين التغييرات التي حدثت في الديموغرافيا الإسرائيلية، وتنامي صعود اليمين في إسرائيل؛ حيث عملت الهجرة السوفيتية بخصائصها وأبعادها التي تم ذكرها في الفصل السابق؛ على بناء تحولات في ميزان القوى السياسي المرتبط بتغيير التركيب الطبقي، الذي نتج بصورة مباشرة عن التغييرات الديموغرافية، وعملت أيضاً على ظهور عدد جديد من التوازنات الديموغرافية التي تشكل نتيجتها أحزاباً سياسية تعكسها وتمثلها.

وقد ارتبطت هذه التوازنات الديموغرافية، ذات الانعكاسات السياسية، بعددٍ من المؤشرات ذات المدلولات السياسية التي تأثر بها المجتمع الإسرائيلي؛ حيث إنّ "تيم دايسون"

و"رينتشارد كينكوتا" اللذان اعتبرا أن ارتفاع فئة الشباب في الدول؛ كان يعمل على عدم استقرار الدولة سياسياً بسبب الخصوبة، الذي تم ذكره في الفصل الثاني من الدراسة؛ فإن المجتمع الإسرائيلي يعيش حالة من التخبط السياسي، والتقلبات في موازين القوى السياسية، وتشكل أحزاب سياسية تعكس هذه التقلبات؛ نتيجة لارتفاع أعداد الهجرة، وحدث تغييرات في الطبقات الاجتماعية، والتوازنات الديموغرافية.

إنَّ ميزان القوى السياسي في إسرائيل تبدل وتحول؛ بسبب موجات الهجرة الكبيرة إلى إسرائيل، التي ارتبطت بالتركيب الطبقي للمجتمع الإسرائيلي، كما أن الأحزاب السياسية تشكلت لتمثّل التوازنات الديموغرافية الجديدة التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي، وكان سببها الأكبر؛ الهجرات، وخاصة الهجرة السوفيتية في التسعينيات.

1.1.1.5 تغيير موازين القوى السياسية نتيجة لتغير التركيب الطبقي

ساهمت الهجرة السوفيتية إلى إسرائيل في بداية التسعينيات، في تغيير تركيبة المجتمع الإسرائيلي؛ وذلك بسبب أعداد المهاجرين الروس الذين عاوا أعداد المهاجرين إلى إسرائيل خلال عشرة أعوام، فأدى العدد الكبير لهذه الهجرة إلى خلق تركيبة طبقية جديدة بعيدة كل البعد عن طبقة الأشكيناز والسفارديم، سواء ثقافياً أو سياسياً، وأطلق على هذه الطبقة الجديدة اسم "الروس الجدد"، وبسبب عدم اندماجهم بالمجتمع الإسرائيلي في السنوات الأولى، انحصر ولاؤهم لأنفسهم، إلى حين تشكيلهم لحزب سياسي روسي؛ اسمه: إسرائيل بعلياه في عام (1996)، بالإضافة إلى حزب "إسرائيل بيتنا"، الذي تم تشكيله عام (1999).

وتشكلت هذه الأحزاب الروسية اليمينية؛ لتمثّل الفكر الروسي اليميني بعيداً عن الطبقات الأخرى، وأدت هذه الطبقة الجديدة، المكوّنة من المهاجرين الروس الجدد، إلى زيادة حدة الصراعات الطبقيّة داخل المجتمع، والتي انعكست على الساحة السياسية.

وتشهد الساحة السياسية في إسرائيل تغييرات وتحولات عميقة على مستوى حجم الفئات المسيطرة، ومدى سيطرتها على المجتمع الإسرائيلي، خاصةً أن المهاجرين الجدد لعبوا دوراً

كبيراً في المجتمع الإسرائيلي، بعد سيطرتهم على الطبقة الوسطى في إسرائيل؛ حيث اعتبرَ المجتمع الإسرائيلي قبل الهجرة مجتمع الطبقات الوسطى العلمانية المهيمنة، الفردي بطبيعته مع الاعتماد الكلي على الدولة¹، عمل ذلك على تراجع تأييد اليسار الصهيوني الذي كان داعمه الأول؛ الفئات الوسطى، وأهم اليسار الصهيوني المهاجرين الروس، على عكس الأحزاب اليمينية التي سعت إلى احتواء هذه المجموعات وتوظيفها، سواء من خلال الإعلام الإسرائيلي، أو الحركات السياسية الجديدة، أو محاولتهم دمج المهاجرين السوفييت في المجتمع الإسرائيلي.

ودعمت المجموعات الكبيرة من المهاجرين الروس الجدد؛ اليمين الإسرائيلي، فنلاحظ أن غالبية الروس تُصوّت للأحزاب اليمينية، سواء الليكود أو إسرائيل بيتنا، فمنذ بداية انخراطهم في العملية السياسية، أصبح للصوت الروسي وزناً كبيراً في الانتخابات؛ حيث كسر الروس التعادل في كثير من الانتخابات لصالح اليمين الإسرائيلي، وفي استطلاع جرى في منتصف عام (2017) ظهر فيه أن أكثر من (60%) من الروس يعتبرون أنفسهم يميناً معتدلاً، وما يقارب (20%) يصفون أنفسهم يمين ريديكالي، في المقابل (3%) فقط يرون أنفسهم يساراً صهيونياً، وما تبقى يصف نفسه وسطياً.

وإن غالبية الجيل الشاب من الروس؛ يميلون إلى الأحزاب اليمينية²، وقد قال - المحاضر في قسم العلوم السياسية، والمتخصص في شؤون المهاجرين الروس البروفيسور - زئيف حنين: "إن الشائعات حول موت الشارع الروسي في إسرائيل سابقة لأوانها ومبالغ فيها"³.

ويصل الوزن الانتخابي للمهاجرين الروس إلى (18) عضو كنيست، والقسم الأكبر منهم يُصوّت لليمين، وعلى الرغم من انخفاض الأصوات العامة للروس في السنوات الأخيرة؛ حيث إنها لم تتجاوز (61%) في انتخابات (2019)؛ إلا أن تأييدهم لليكود يزداد، مع تأييد عدد منهم لليبرمان، وقد قال البروفيسور كيميل فوكس، رئيس معهد استطلاعات الرأي ديالوغ: إن

¹ كيمرلينغ، باروخ، نهاية الهيمنة الأشكنازية، ترجمة: عثامنة، نواف، تقديم: غنايم، محمد حمزة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2002، ص116.

² المرجع السابق.

³ ضاهر، بلال، المهاجرون الروس: صوت داعم لليمين الإسرائيلي، 2019\3\13.

القاعدة الأساسية لحزب إسرائيل بيتنو؛ هم مهاجرو التسعينات، الذين هم يمينيون في الأصل، فبقيت هذه الفئة مُخلصة لليبرمان، مع تصويتهم لنتان شيرانسكي.¹

وعلى الرغم من وجود منافس لحزب الليكود في الانتخابات الأخيرة، وهو حزب أرزق أبيض؛ إلا أن الحزب بقيادة غانتس، لم يستطع تخفيض أصوات حزب الليكود، بل لوحظت الزيادة في مقاعده خلال انتخابات أبريل (2019)، وأيلول (2019)، وآذار (2020)؛ من الأحزاب اليسارية؛ مثل: حزب العمل، وحزب ميرتس، فانخفضت مقاعدهم على حساب حزب أرزق أبيض.

ومن هنا تستنتج الدراسة أن هجرة الروس الجدد، أنتجت طبقةً جديدةً في المجتمع الإسرائيلي، فبالرغم من أن هذه المجموعات لم تكن مُنظمة؛ إلا أن عددها الكبير ساعدها في فرض تركيبة طبقية جديدة على المجتمع، فعملت من خلالها على قلب موازين القوى السياسية، سواء بواسطة أحزابها اليمينية الروسية، أو من خلال تأييدها المباشر للأحزاب اليمينية الإسرائيلية، وخاصة الليكود، وبالتالي هيمنة اليمين الإسرائيلي أكثر فأكثر حتى الانتخابات الأخيرة.

2.1.1.5 تشكل أحزاب سياسية تعكس التوازنات الديموغرافية

تتشكل التركيبة الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي من عددٍ كبيرٍ من الصراعات، منها ما هو سياسي بين الأحزاب اليمينية والأحزاب اليسارية، ومنها ما هو إثني بين الأشكيناز والشرقيين، ومنها ما هو داخل الفئة الواحدة بين اليهود القدامى والجُدُد، ومنها ما هو ديني بين المتدينيين التقليديين والقوميين، ومع تغير أعداد هذه الفئات تتغير أوزانها في الكنيست، وتتغير قدرة تأثيرها على السياسة الإسرائيلية، وتحديد طبيعة الحكم.

وتتأثر التوازنات الديموغرافية بالزيادة الطبيعية للسكان على المدى الطويل، أما في حالة المجتمع الإسرائيلي، فإنّ حالة الهجرة التي تطرأ على إسرائيل بصورة كبيرة وسريعة؛ جعلت

¹ ضاهر، بلال، المهاجرون الروس: صوت داعم لليمين الإسرائيلي، مرجع سابق.

من هذا النمو نمواً غير طبيعي، فتأثر التوازنات الديموغرافية في حالة إسرائيل أمراً طبيعياً؛ بسبب اختلاف السكان وتنوعهم.

وقد سبق وذكرنا أن الهجرة السوفيتية هي أحد أكبر الهجرات، فالعامل الديموغرافي والعامل الإثني يلعبان دوراً كبيراً في هذا المؤشر، فقد عملت الهجرة على تعزيز الصراعات الإثنية التي بشأنها خلقت توازنات ديموغرافية جديدة، أما الهجرة الروسية فعملت على تنامي الاتجاه اليميني؛ بسبب توجه غالبية المهاجرين للأحزاب اليمينية والتصويت لها، عدا عن الحزب الذي أنشأه نتان شيرانسكي - حزب إسرائيل بعلياه - في عام (1996)، وشارك في انتخابات (1996) وحصد (7) مقاعد، وتم التفاوض مع الحزب من قبل حزب الليكود؛ للانضمام إلى الائتلاف الحكومي؛ حيث اعتُبرَ سادس أكبر حزب في انتخابات (1996) بعد حزب الليكود، والعمل، والمفدال، وشاس، وميرتس، وحصل في انتخابات (1999) على (6) مقاعد، إلى حين إعلان نتان شيرانسكي حلّ الحزب، وانضمامه لحزب الليكود اليميني.¹

وظهر في تلك الفترة حزبٌ سياسيٌ جديد، لعب دوراً مهماً على الساحة السياسية الإسرائيلية، وهو حزب إسرائيل بيتنو، بقيادة أفيغدور ليبرمان؛ حيث لم يكن حزب إسرائيل بعلياه هو الحزب الوحيد الذي يُمثّل اليهود الروس، وقد تأسس حزب ليبرمان بالشراكة مع قوى يهودية دينية متطرفة، تشكلت غالبيتهم من المستوطنين، وحصل في أول انتخابات للحزب على (4) مقاعد في عام (1999)، وتصدّر الحزب اليمين المتطرف في إسرائيل.

وكان لانتهاج الروس موقفاً يمينياً صارماً؛ السبب في نجاح حزب إسرائيل بيتنو في العديد من الانتخابات؛ وذلك بسبب تطرف الحزب وتطرف سياساته ضد الفلسطينيين وعملية التسوية والمفاوضات، واستمر دعم الروس لحزب ليبرمان حتى انتخابات أبريل 2019 التي بدا فيها انفصالهم عن حزب إسرائيل بيتنا، وتوجههم نحو حزب الليكود اليميني.²

¹ إبراهيم، مادلين، اليهود الروس وانخراطهم في الحياة السياسية الإسرائيلية، الحدث، 2019.

² المرجع السابق.

وبناءً على ما سبق يمكن القول: إن الأحزاب السياسية التي تشكلت نتيجةً لتغيير التوازنات الديموغرافية؛ كانت أحزاباً يمينية، ويمينية متطرفة، مما يؤكد توجهه الخارطة السياسية الإسرائيلية نحو اليمين، فمنذ انتخابات (2015) لم يكن اليسار وجود في الأحزاب السياسية المنافسة في الانتخابات.

ويُلاحظ في انتخابات (2019) و(2020) سيطرة الأحزاب اليمينية والدينية الصغيرة التي تجبر الأحزاب الكبيرة على اتباع سياسات يمينية متطرفة، مقابل انضمامها للائتلاف الحكومي، وبالرغم من كون حزب "أزرق أبيض" يعرف نفسه على أنه حزبٌ وسطي؛ إلا أن احتمالية تشكيله لحكومة تحت قيادة غانتس ضعيفة جداً، مقابل احتمالية تشكيل الليكود لحكومته بقيادة نتنياهو، أو حكومة يمينية تضم الليكود وأزرق أبيض كما حصل في انتخابات (2020).

2.5 البنى الاقتصادية - الاجتماعية والعامل السياسي في إسرائيل

ارتبطت سياسات الحكومة الإسرائيلية قبل فترة الثمانينيات بالاققتصاد الإسرائيلي، فقد كانت الحكومات الإسرائيلية تستغل نفوذها الاقتصادي؛ لضمان استقرار نفوذها الاجتماعي، وبالتالي النفوذ السياسي، وفي إطار انفصال الدولة عن الاقتصاد، أدى ذلك إلى تغيير الوضع الاقتصادي لعدد كبير من الطبقات والفئات؛ مما أدى إلى تقليص الطبقة الوسطى في إسرائيل، وإضعاف ركيزة اليسار الصهيوني.

وقد عملت أيولوجية الدولة الإسرائيلية على تقاوم الصراع الإثني؛ بفعل تضرر عدد كبير منهم؛ بسبب سياسة الدولة الاقتصادية الجديدة، واستفادة فئة معينة منهم من هذه السياسات التي سيطرت على العديد من الخدمات، التي كانت تسيطر عليها الحكومة الإسرائيلية.

وعمل على تعزيز انفصال الطبقات الذي ظهر بشكل كبير في انتخابات (1996)، التي سميت حسب باروخ كيمرلينغ بحرب الثقافات،¹ وكانت تضم العديد من الأحزاب السياسية التي تمثل ثقافات مختلفة نابعة من المجتمع الإسرائيلي، ونتيجة لذلك تتغير الميول والتوجهات

¹ كيمرلينغ، باروخ، حرب الثقافات، مرجع سابق، ص 105.

السياسية للأفراد التي دعمت اليمين الإسرائيلي، سواء من الطبقات المستفيدة التي اعتبرت أن سياسات اليمين عادت عليها بشكل إيجابي، أو الطبقات المتضررة؛ وهي الفئات الفقيرة التي حصلت على المزايا التي أتاحتها اليمين في مستويات الضفة الغربية.

إنَّ تحول الاقتصاد الإسرائيلي إلى اقتصاد السوق المفتوح، قد عمل على تعزيز الفكر اليميني المتطرف، فالفئات الفقيرة أصبحت أكثر تشددًا، ونتيجة لخوفها من عدم استمرار المزايا الممنوحة لسكان المستوطنات، تمسكت باليمين لتحقيق مصالحها، واستفاد الفئات الأخرى من بقاء اليمين؛ لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية.

1.2.5 مؤشرات تأثير التغييرات الاقتصادية - الاجتماعية على القوى السياسية الإسرائيلية

تعتبر التغييرات الاقتصادية التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي تغييرات ذات تأثير سياسي قوي؛ لارتباطها بالحكومة الإسرائيلية وسياساتها الاقتصادية، فالعامل الاقتصادي في إسرائيل ساهم في ترجيح الكفة لليمين الإسرائيلي، من خلال الأزمة الاقتصادية التي أثبتت وجود اليمين، وأكدت تراجع اليسار الصهيوني.

وأدى التطور الاقتصادي في إسرائيل إلى خلق تركيبة هرمية جديدة، تتغير من خلالها التوجُّهات السياسيّة والاقتصادية للمجتمع والدولة في إسرائيل، وعلى الرغم من أن العولمة تتيح فرصًا كبيرة للحصول على فائض في رأس المال؛ إلا أنه وضع تركيز الثروة في يد فئة معينة من المجتمع الإسرائيلي، وهي الفئة المستفيدة من تبني الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي.

إن الفرص التي يُوفِّرها التطور الاقتصادي ليست فورية، أو متاحة لجميع الفئات والطبقات، فذلك يُعزِّز فكرة الانقسام الداخلي والصراعات الداخلية داخل المجتمع الإسرائيلي، الذي يتشدد نتيجة ذلك أكثر فأكثر.

ونتيجة لذلك ارتبطت هذه التطورات الاقتصادية بعدد من المؤشرات ذات المدلولات السياسية، التي ارتبطت بتغير الميول السياسي للأفراد، نتيجة لتغير الأوضاع الاقتصادية

والمعيشية للأفراد، وأدت إلى تغييرات في القوى السياسية، وارتبطت أيضاً بحالة الصراع والانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي، بحيث أصبح هناك تزايد في عدد الأحزاب السياسية.

1.1.2.5 1.1.2.5 تغييرات في القوى السياسية

أدت التحولات الاقتصادية إلى قلب موازين القوى السياسية، فعندما تحول الاقتصاد الإسرائيلي إلى اقتصاد السوق المفتوح تراجعت الطبقة الوسطى، وبالتالي تراجع اليسار الصهيوني، ففي السنوات التي سبقت تراجع دور الدولة، كان اليسار الصهيوني حاضراً، وله أثرٌ كبير في الانتخابات، على سبيل المثال: في انتخابات (1981) وصلت عدد مقاعد حزب المعراخ (47) مقعداً، وفي انتخابات (1984) جمع الحزب (44) مقعداً، من ثم بدأ التراجع في وزن حزب العمل كحزب يساري صهيوني ينافس في الانتخابات الإسرائيلية.

بالإضافة إلى أن الأحزاب اليسارية الصهيونية لم يكن لها دورٌ في تحسين أوضاع الفئات التي تضررت وازدادت فقراً؛ بسبب الخصخصة واقتصاد السوق المفتوح، بالإضافة إلى أن غياب هذه الأحزاب ساهم بشكل كبير في حدوث تغييرات في القوى السياسية؛ فاليمين الإسرائيلي أصبح شبه مسيطر على الساحة السياسية مع غياب اليسار، بالإضافة إلى اهتمام اليمين بالفئات الفقيرة.

ويرى عالم الاجتماع الإسرائيلي - داني غوبينان - أن اليسار الإسرائيلي كان راضياً عن انتقال الفئات الفقيرة للعيش في المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية، على افتراض أن هذا الواقع قد أسهم في انهيار سياسة الرفاه الاجتماعي، التي كانت تتم على حساب الطبقة الوسطى التي تمثلها أحزاب اليسار.¹

وبطريقةٍ أو بأخرى، تم ربط فكرة الاستيطان بالاستقطاب الطبقي والإثني، مما أثر على قضايا الأحزاب السياسية في الانتخابات، فأصبحت مرتبطة بالولاء الاجتماعي، والتي تعمقت من خلال توفير أسباب جديدة للأفراد؛ لدعم نفس الأحزاب السياسية، ك: حركة شاس؛ فهي حركة

¹ النعامي، صالح، العوامل الاقتصادية كمحرك لتطرف المجتمع الإسرائيلي، 2020.

سياسية تأسست من أجل رفع الظلم الاجتماعي عن الشرقيين، ولكن لم يعد هذا السبب الأساسي للتصويت لحركة شاس، فدفاعها عن المشروع الاستيطاني جَذَبَ العديد من الشرقيين، وخاصة الذين منحوا فرصة في المستوطنات خلال الأزمة الاقتصادية.¹

ومن ناحية أخرى، تعود هذه التغيرات في القوى السياسية التي أبرزت اليمين بشكل كبير؛ إلى تراجع أوضاع العديد من الفئات، ووصولهم إلى الفئات الفقيرة؛ بسبب تحوّل الاقتصاد الإسرائيلي، فقد أدى تراجع الدولة في مهامها الاجتماعية، وخروجها من نظام دولة الرعاية إلى زيادة نسب الفقر والبطالة، فأدت عملية التحول الاقتصادي إلى تعلق الفقراء والفئات المتضررة بالأحزاب التي تُقدّم الدعم والخدمات؛ كالأحزاب اليمينية، والأحزاب الدينية.²

وقد أسهم ارتفاع معدلات الفقر في إسرائيل في تدنّي عدد كبير من القطاعات، التي أصبحت قاعدة كبيرة للحركات الدينية، فانهيارُ نظام الرعاية الاجتماعي من الدولة، وتخلّي الدولة عن الطبقات الفقيرة التي لم تتّجه للمستوطنات؛ جعلها تتّجه وتزيد من شعبية الأحزاب الدينية.³

ومن جهة أخرى، عمّق التحوّل الاقتصادي قوة الأحزاب السياسية الصغيرة، فمنذ عام (1988) أصبحت الأحزاب الصغيرة قادرة على تحديد شكل الحكومة القادمة، وأصبحت هذه الأحزاب تضع شروطها؛ لإثبات تأثيرها السياسي في المجتمع الإسرائيلي؛ الأمر الذي عمل على إحداث تغييرات في القوى السياسية وترجيح الكفة لصالح اليمين الإسرائيلي.

2.1.2.5 زيادة أعداد الأحزاب السياسية

ازدادت أعداد الأحزاب السياسية بعد الأزمة الاقتصادية، ونتيجةً لتحوّل الاقتصاد الإسرائيلي إلى اقتصاد السوق المفتوح، فقد عمّقت الأزمة الاقتصادية النزعة الإثنية، مما عمل على تشكّل قطاعات إثنية، أدت إلى تشكّل أحزابٍ سياسيةٍ جديدة، وبالتالي زيادة أعداد الأحزاب،

¹ النعامي، صالح، صعود اليمين الإسرائيلي الديني نتاج غياب اليسار، 2016.

² المرجع السابق.

³ النعامي، صالح، العوامل الاقتصادية كمحرك لتطرف المجتمع الإسرائيلي، 2020.

وقد تميّز كل قطاع إثني بخصائص ديموغرافية وأيدولوجية، وُضحت بشكل أكبر في برامج الأحزاب السياسية التي تمثل كل قطاع.¹

وخلقت الأزمة الاقتصادية فجوةً داخلية داخل المجتمع الإسرائيلي، فغالبية الفئات الموجودة في المجتمع تضررت من عملية الخصخصة ونظام السوق المفتوح، على عكس فئة محدودة من الأفراد الذين استفادوا من هذا التحول الاقتصادي، وبالتالي عمل ما سبق على خلق فجوة اجتماعية واقتصادية بين فئات المجتمع، مما عزز فكرة انتماء الفرد لمجموعة سياسية، أو اجتماعية معينة، يستطيع من خلالها التأثير على العملية السياسية.

وظهرت تشكّل حزب ميماد بزعامة يهودا عميتال، المُكوّن من المتدينين الأشكناز عام (1988)، بالإضافة إلى حزب يهودت هتوراه الديني المتشدد، بزعامة ليتشمال وربيتس، وظهرت القائمة العربية الموحدة عام (1988) بقيادة عبد الوهاب دراوشة، أما الانتخابات التي تلتها عام (1992) فتشكّل فيها عدة أحزاب؛ منها: حزب ميرتس اليساري، بقيادة يوسي ساريد، أما قبل انتخابات (1996)، فكان أهم الأحزاب، حزب يسرائيل بعلياه، ذو القاعدة الروسية بقيادة نتان شيرانسكي، بالإضافة إلى حزب شعب واحد بقيادة أمير بيريز، وفي انتخابات (1999) ظهر حزب إسرائيل بيتنا بقيادة ليبرمان، وهو حزب روسي يميني متطرف، كما ظهر حزب الوسط اليساري.²

إن الفقر الذي تسببت فيه الأزمة الاقتصادية وخطة الإصلاح الاقتصادي، عمل على توجيه الأفراد نحو المشاركة السياسية، من خلال تشكيل أحزاب جديدة بدلاً من توحيد قدراتهم للتخلص من الحكومة، فسياسات الحكومة التي تمثّلت في نشر فكرة دخولها للنظام النيوليبرالي، وتخصيص مزايا اقتصادية لسكان مستوطنات الضفة الغربية؛ عمل على تفادي حدوث ثورة ضدها من الفئات المتضررة والفقيرة بفعل نتائج التحول الاقتصادي، فاستطاعت الحكومة اليمينية احتواء غالبية الفئات وضمان خروجها من الأزمة الاقتصادية.

¹ النعمي، صالح، العوامل الاقتصادية كمحرك لتطرف المجتمع الإسرائيلي، 2020.

² سالم، سيدي، الأحزاب السياسية الإسرائيلية، الجزيرة، 2004.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول: إن التحوّل الاقتصادي ساهم في تعزيز قوة الأحزاب الصغيرة التي بدأت تتعزز منذ عام (1988)، وخاصة بعد نظام الخصخصة، ورفع بعض المهام الاقتصادية عن الدولة، فعندما ازدادت سيطرة الأحزاب الصغيرة في انتخابات (1988)، وبدأت تتشجع المجموعات الإثنية الصغيرة؛ لتشكيل أحزاب سياسية جديدة تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها وأيدولوجيتها، والدفاع عن هذه الفئة أو الطبقة، وعلى الرغم من محاولة تغيير النظام الانتخابي لإضعاف قوة الأحزاب الصغيرة في انتخابات (1996) إلا أنها فشلت واعتبرت انتخابات (1996) حرب ثقافات.

إن زيادة أعداد الأحزاب السياسية في المجتمع الإسرائيلي، كان نتيجة لانعدام الاستقرار الاقتصادي الذي نتج عن سياسات الدولة الاقتصادية؛ للتخلص من الأزمة، والتي تسببت بدورها في زيادة نسب الفقر والبطالة، بالإضافة إلى تضخم الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، مما أنتج مجموعات إثنية على شكل أحزاب سياسية، تحاول الوصول للسلطة، وتغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ومن أهم خصائص الأحزاب السياسية الإسرائيلية، هو أنها نتجت عن مجموعة إثنية معينة، أو دمج أكثر من حزب سياسي يتشابه في المعتقدات والآراء للوصول إلى السلطة السياسية.

نخلص إلى أن المؤشرات الديموغرافية، والمؤشرات الاقتصادية - الاجتماعية؛ توضح لنا حالة المجتمع الإسرائيلي الذي يعاني من انقسامات داخلية وتعددية إثنية وهجرات منتالية، فعملت هذه المؤشرات على ربط المتغيرات الديموغرافية، والاقتصادية - الاجتماعية بالعامل السياسي والتوجه السياسي الإسرائيلي؛ حيث عملت هذه المؤشرات على إحداث تغييرات في القوى السياسية التي أدت إلى سيطرة اليمين الإسرائيلي، وعملت على تشكل أحزاب سياسية جديدة وزيادة في أعداد الأحزاب والذي نتج عنه - أيضاً - اتجاه الخارطة السياسية الإسرائيلية لليمين.

وقد خلقت هذه المؤشرات وضعًا جديدًا على تركيبة المجتمع الإسرائيلي وتسلسله الهرمي، وبالتالي نتج عنه تغييرًا سياسيًا، وارتبط به ارتباطًا عميقًا، فالهجرة السوفيتية في مرحلة بداية التسعينيات والتحول الاقتصادي؛ خلفا تركيبة جديدة في المجتمع الإسرائيلي وتوازنات ديموغرافية جديدة، وأثرت على التركيبة الطبقية للمجتمع الإسرائيلي، وعظمت من قوة الأحزاب الصغيرة، مما أنتج حالةً من التراجع في صورة الأحزاب اليسارية، وتأكيد هيمنة الأحزاب اليمينية.

النتائج والاستنتاجات

تناولت الدراسةُ أحدَ أهمّ المواضيع المُتعلّقة بتفسيرِ الأوضاعِ السياسيةِ الإسرائيليّة، وأسبابِ التوجُّهِ اليميني الإسرائيلي، وسَعَت - أيضاً - إلى تبيينِ مدى ارتباطِ العواملِ الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية؛ المُتمثّلة بالهجرةِ السوفيتية، وسياسة الانفتاح الاقتصادي، بانزياحِ الخارطةِ السياسيةِ الإسرائيليّة لليمين.

وَرَكزت الدراسةُ على البحثِ في خصائصِ وأبعادِ الهجرةِ السوفيتية، والمهاجرين الجُددِ في السنواتِ الأولى للهجرة، والتحوّل الذي أدى إلى الانخراطِ في الساحةِ السياسيةِ الإسرائيليّة، وتناولت - أيضاً - خطة الإصلاحِ الاقتصادي التي وضعتها إسرائيل، وكان أحدُ أهمّ سياساتها، هو تقليصِ تدخلِ الدولة في الاقتصاد، مما جعلِ نِسبِ الفقرِ والبطالة ترتفع مع ازديادِ أعدادِ المقيمين في مستوطناتِ الضفة الغربية.

وقد استندت الدراسة على أساسٍ منهجيٍّ، قائم على تتبُّعِ العملياتِ السياسية، من خلالِ العواملِ الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية، وتتبُّعِ تفاعلاتِ هذه العواملِ وتحليلها بالشكلِ الذي يُفيد في الوصولِ إلى أسبابِ تنامي اليمين في إسرائيل، ومن جهةٍ أخرى، اعتمدت الدراسة، من خلالِ منهجها، على تحليلِ الظواهرِ، والتفاعلاتِ الداخلية، والتناقضات التي دفعت الخارطة السياسية الإسرائيلية نحو اليمين.

وقد استطاعت الدراسة، من خلالِ الإطارِ النظري والمفاهيمي، أن تربطَ بينِ العاملِ الديموغرافي والعامل السياسي، وبينِ العامل الاقتصادي - الاجتماعي والعامل السياسي، وذلك بالاعتماد على نظرية التحوّل الديموغرافي، وما أورده تيم دايسون وريتشارد كينكوتا، في تحليلهما للديموغرافية وتأثيرها السياسي، بالإضافة إلى آراء سمير أمين وإبراهيم غليون وتعريفهما لنظام السوق المفتوح وتأثيره السياسي. واستخلصت الدراسة مؤشرات تأثيرِ العواملِ الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية على القوى السياسية، والتي تم تناولها في الفصل الخامس، باعتبار أنها نموذجٌ مثاليٌّ في تحليلِ الوضع السياسي في إسرائيل.

ولضرورة توضيح جميع عناصر هذا النموذج، فقد ركزت الدراسة على شكل الخارطة السياسية الإسرائيلية منذ نشأة الدولة وحتى الآن، من خلال تقسيمها إلى مرحلتين؛ شملت المرحلة الأولى سيطرة حزب الأشكيناز، الذي عُرف بحزب مباي، ومن ثم حزب المعراخ، وحاليًا حزب العمل الإسرائيلي، على الساحة السياسية الإسرائيلية حتى عام (1977)، من ثم بدأت سيطرة اليمين المتمثل بحزب الليكود في انتخابات (1977)، والتي تفتتحت حتى وقتنا هذا، وشهدت المرحلة الثانية تراجع القاعدة الأساسية لليسار الصهيوني، فالطبقة الوسطى التي كانت تسيطر عليها فئة الأشكيناز؛ تأثرت بالتغيرات الديموغرافية والاقتصادية، وكان ما سبق لمصلحة اليمين الإسرائيلي وحزب الليكود.

وقد سردت الدراسة التغيرات الديموغرافية، على رأسها الهجرة السوفيتية، وخصائصها، وأبعادها، باعتبار أنها تمثل عاملاً أساسياً في تغيير تركيبة المجتمع الإسرائيلي، وانحيازه للأحزاب اليمينية، مما كرس دور اليمين وعزز من وجوده، بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية، ودخول الاقتصاد الإسرائيلي لاقتصاد السوق المفتوح والنيوليبرالية؛ حيث إنَّ التحول الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الإسرائيلي، كان الوسيلة التي ساعدت اليمين في استقطاب المزيد من الفئات، وتمكينها من تحقيق أهدافها السياسية.

وفحصت الدراسة في الفصل الثاني المؤشرات الديموغرافية والمؤشرات الاقتصادية – الاجتماعية، من خلال تحليل حالة إسرائيل، وقياس هذه المؤشرات، المتمثلة في تغيير موازين القوى السياسية، نتيجة تغيير التركيب الطبقي، وتشكل الأحزاب السياسية التي تعكس التوازنات الديموغرافية؛ حيث كان للهجرة السوفيتية الأثر الأكبر في هذه المؤشرات، بالإضافة إلى الأثر الاقتصادي، الذي كان سببه تحول اقتصاد إسرائيل في مرحلة الثمانينيات، على المؤشرات التالية: تغيرات في القوى السياسية، وزيادة أعداد الأحزاب السياسية في إسرائيل، فقد أوضحت هذه المؤشرات الصراعات الداخلية، وحالة الانقسام الداخلي في المجتمع الإسرائيلي، ونتج عنها التغيير السياسي العميق، الذي انتهى بتوجه الخارطة السياسية الإسرائيلية نحو اليمين.

وتوصّلت الدراسة من خلال ما سبق إلى عدد من النتائج، التي تم استخلاصها من خلال البحث والتحليل في الوضع السياسي الإسرائيلي، أما العوامل التي ركزت عليها الدراسة، فهي:

أولاً: استغلال حكومة اليمين الإسرائيلي للأزمة الاقتصادية، من خلال منح مزايا لسكان مستوطنات الضفة الغربية؛ لتشجيع الأفراد على العيش فيها، مع استمرارية منح هذه المزايا حتى الآن، وبالتالي إصرار هذه الفئات على دعمهم لليمين في إسرائيل.

ثانياً: تلعب الأحزاب الصغيرة في النظام الانتخابي الإسرائيلي دوراً كبيراً في تحديد ماهية الحكومة الإسرائيلية القادمة؛ حيث برز دورها في انتخابات (1988)، التي حصل فيها الليكود على (40) مقعداً، وحزب المعراخ على (39) مقعداً، ووجد الحزبان أنفسهم أمام شروط وضغط الأحزاب الصغيرة، وارتفع - أيضاً - في انتخابات (1996) أعداد مقاعد الأحزاب الصغيرة بصورة ملحوظة.

ويمكننا القول: إن فشل انتخابات أبريل وأيلول من عام (2019)، كان سببها قوة الأحزاب الصغيرة التي تمثّلت في وضع شروطها، وممارسة الضغط على الأحزاب الكبيرة، التي لم تستطع تشكيل ائتلاف.

ثالثاً: استيلاء المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفييتي على الطبقة الوسطى، التي تمثّل الركيزة الأساسية لليسار الصهيوني، ونتيجةً لتراجع دور اليسار، وانعدام تأثيرهم على المهاجرين الجدد، فقد عمل ذلك على تحفيز فكرهم اليميني بصورة أكبر؛ بسبب اهتمام الأحزاب اليمينية بالمهاجرين.

رابعاً: تكمن أهمية الهجرة السوفييتية الجديدة في أنها جاءت بعد مرور أكثر من (40) عاماً على قيام الدولة، وبالتالي واجهت الحكومة في بداية الهجرة صعوبة في دمجهم في المجتمع الإسرائيلي، بالإضافة إلى عددهم الكبير، الذي عمل على بناء مجموعات داخل هذه المجموعة؛ للدخول إلى المجتمع الإسرائيلي.

خامساً: أتى جزءٌ كبيرٌ من مهاجري الاتحاد السوفييتي الجُدد بفكرٍ يميني متجذر من المجتمع السوفييتي، مما دعم فكرة اليمين الإسرائيلي بصورة أكبر.

سادساً: عملت سياسة الانفتاح الاقتصادي على زيادة معدلات الفقر، وبالتالي ضمور الطبقة الوسطى، ومع تزامن ما سبق مع الهجرة السوفييتية، فقد أصبحت غالبية الطبقة الوسطى - التي كانت تعتبر الركيزة الأساسية للييسار الصهيوني - من الروس الجدد أصحاب الفكر اليميني المتجذر، وبحكم المزايا التي منحتها الحكومة الإسرائيلية اليمينية للروس الجدد، فقد سيطرت هذه المجموعة على الطبقة الوسطى.

سابعاً: تفضيل غالبية سكان المستوطنات استمرار حكم اليمين الإسرائيلي المتمثل بحزب الليكود؛ لضمان استمرار مزاياهم في المستوطنات، بالإضافة للدور الذي لعبه اليمين في تحسين أوضاع هذه الفئات خلال مرحلة الأزمة الاقتصادية، وتحول الاقتصاد الإسرائيلي إلى النيوليبرالي.

ثامناً: اضطرارُ الحكومة الإسرائيلية، المتمثلة في اليمين، التنازل عن بعض مهامها الاقتصادية؛ مما أثر على الأزمة الاقتصادية، التي أجبرت الحكومة على تبني سياسة السوق المفتوح، ففي انتخابات (1977)، جاء الليكود ببرنامجٍ سياسي، يؤكد فيه على أهمية تبني الاقتصاد الإسرائيلي سياسة السوق المفتوح، إلا أنه لم يعمل بها بعد توليه الحكم، ورأى من سيطرته الاقتصادية وسيلةً للسيطرة السياسية.

تاسعاً: إن فوز اليسار، المتمثل بحزب العمل الإسرائيلي في انتخابات (1992)، كان نتيجةً لرفض اليمين للسياسة الأمريكية، وبالرغم من وجود حزب العمل في الحكم، إلا أن سياسة الدولة استمرت بالشكل الذي تعمل به الأحزاب اليمينية، وخاصة حزب الليكود.

عاشراً: لعبت الصراعات الإثنية والطبقية دوراً كبيراً في تحديد وتوجيه السياسة الإسرائيلية نحو اليمين، والتي بزرت في انتخابات (1996)، وكان للمهاجرين الروس الجُدد دورٌ كبيرٌ من خلال الحزب اليميني يسرائيل بعلياہ.

وتستنتج الباحثة مما سبق، أن الائتلاف الإسرائيلي الحالي بين حزب الليكود وحزب أزرق أبيض، سوف ينفكك، وسيتم الإعلان عن انتخابات رابعة جديدة، فإذا اطلعنا على الائتلافات السابقة لحزب الليكود مع الأحزاب الكبيرة الأخرى، نجد أن السبب في الائتلاف ينحصر في وجود أزمة، سواء سياسية مثل: الانتفاضة الفلسطينية الأولى، التي أجبرت حزب الليكود وحزب المعراخ (العمل الإسرائيلي) على الائتلاف، أو اقتصادية مثل: الأزمة الاقتصادية، التي تعتبر السبب الثاني الذي أجبر حزب الليكود وحزب العمل الإسرائيلي على تكوين حكومة وحدة، وتكرر الأمر خلال أزمة انتشار فيروس (كوفيد 19)، الذي أجبر الحزبين الليكود وأزرق أبيض على الائتلاف، ومن ناحية أخرى، فإن حزب الليكود يحاول بجميع المقاييس السيطرة على الحكومة بشكل منفرد، ففي انتخابات (2013) تحالف حزب الليكود مع حزب يسرائيل بيتنو بقيادة ليرمان، وبعد مرور أقل من عامين، أعلن ننتياهو عن انتخابات مُبكرة؛ للتخلص من حزب يسرائيل بيتنو.

وتستنتج الدراسة - أيضاً - أن تحالف حزب الليكود وحزب أزرق أبيض في انتخابات آذار (2020)، ما هو إلا تأكيد على أن اليمين سيبقى بشقيه الديني والعلماني، مسيطراً على الحكومة والانتخابات الإسرائيلية، ففقدرة قيادة حزب الليكود على إقناع قيادة الحزب المنافس - وهو أزرق أبيض - في تشكيل حكومة وحدة، ما هو إلا دليل على نجاح هذه القيادة وهيمنة الحزب.

وبالتالي فإن سيطرة الليكود على الحكومة الإسرائيلية، ستستمر وتتجدد إلى حين نشأة حزب سياسي يميني جديد أكثر تطرفاً، وأهمية وجود قيادة بارزة للحزب.

قائمة المصادر المراجع

أولاً: المراجع العربية

أمين، سمير، الرأسمالية في عصر العولمة، ترجمة: صالح، سارة، الشركة العالمية للكتاب، 2005.

برهان غليون، سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، ط1، دار الفكر، دمشق، 1999.

جراية، محمود، الانتخابات الإسرائيلية 2019: التفاعلات الداخلية والانعكاسات الخارجية، مركز بليفر، 2019.

جرايسي، برهوم، الخارطة السياسية في إسرائيل انتخابات 2013، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2013.

جرايسي، برهوم، انهيار بقايا المنظومة الحزبية الإسرائيلية بعد انتخابات 2020، مركز مدار، 2020.

جريس، حسام، الاقتصاد الإسرائيلي النشأة، البنية والسمات الخاصة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2005.

جمال الدين، جبار، أضواء على حقيقة الهجرة اليهودية إلى فلسطين 1948-1989، جامعة الكوفة، كلية القانون، 2008.

جديد، ماثيو، منهجية البحث، ترجمة: ملكة أبيض، دون بيانات نشر، 2015.

حمدوي، جميل، المفاهيم السوسيولوجية عند بيير بورديو، دون دار نشر، 2015.

الخريف، رشود، السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات، ط2، جامعة الملك سعود، 2008.

زايد، أحمد، دراسات في علم الاجتماع، دون دار نشر، 1968.

- سبيكر، بول، مبادئ الرعاية الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، 2017.
- السهلي، نبيل، ملامح البنية الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية (إسرائيل) حتى عام 2015م، دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، 2008.
- علوش، ناجي، الماركسية والمسألة اليهودية، ط3، دار الطليعة، بيروت، 1980.
- العلوي، محمد، الأحزاب واثرها في رسم السياسة الإسرائيلية، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، 2006.
- ق. أفاناسيف، أسس الفلسفة الماركسية، ترجمة عبد الرزاق الصافي، دار الفارابي، بيروت، 1981.
- كرزم، جورج، الهجرة اليهودية المعاكسة ومستقبل الوجود الكولونيالي في فلسطين، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، حيفا، تشرين الأول، 2005.
- كيمرلينغ، باروخ، المجتمع الإسرائيلي مهاجرون مستعمرون مواليد البلد، ترجمة: العبدالله، هاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
- كيمرلينغ، باروخ، نهاية الهيمنة الأشكنازية، ترجمة: عثمانة، نواف، تقديم: غنايم، محمد حمزة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2002.
- مديرية الدراسات الاستراتيجية، صعود اليمين المتطرف في أوروبا أبرز العوامل والشخصيات والأفكار، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2019.
- مصطفى، إحسان، هجرة اليهود السوفيات الحديثة إلى إسرائيل وفلسطين الواقع والآثار، دار الكتاب، القدس، 1990.
- مصطفى، مهند، قراءة في الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الـ 20 (2015): انعكاسات بنيوية وسياسية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015.

موشيه مانتشوفر، أكيفا أور، الطابع الطبقي لإسرائيل، ترجمة: مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، 2015.

النجار، أحمد، وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن.. ومنذ نصف قرن، تقديم: حبش، جورج، تحرير: جاد، عماد، ط2، مركز دراسات الغد العربي، دمشق، 2003.

النقيب، فضل، الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني دراسة تحليلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1995.

ثانيًا: الأطروحات الجامعية

الآغا، راني، التوجه الإسرائيلي نحو اليمين وأثره على قضية القدس 2000-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

ثالثًا: الدوريات والتقارير

بلحسن، بلمير، الديموغرافيا: منظومة من المعارف، مجلة العلوم الإنسانية، ع14، 2000، ص219.

حيدر، عزيز، القرار السياسي في إسرائيل بين أزمة النظام وتطرف المواقف، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع36، خريف 1998، ص31.

شيرد، ناعومي، يهود الاتحاد السوفياتي سابقًا في إسرائيل: رصيد أم عبء أو تحدٍ، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع38، ربيع 1998، ص81.

الشريف، ماهر، كيف انزاح المجتمع الإسرائيلي المتشدد نحو اليمين المتشدد، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع84، خريف 2010، ص90.

غانم، أسعد، *نظرة عامة في المشهد السياسي الإسرائيلي الحالي*، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع62، ربيع 2005، ص33.

كيمرلينغ، باروخ، *حرب الثقافات*، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع27، 1996، ص103.

هاتف نوري، نزار الصفار، *تأثير العولمة على توزيع الدخل ونمط الاستهلاك العائلي _ دراسة تحليلية*، مجلة التقني، ع9، 2011، ص154.

رابعاً: المراجع الأجنبية

Cincotta, Richard, and others, **Seismic Shift: Understanding Changes in the Middle East**, Directed: Laipson, Ellen, STIMSON, 2011.

Dyson, Tim, **On the Democratic and Demographic Transition**, JSTOR 2013.

Mudde, Cas, **The ideology of the extreme right**, New york, Manchester university press, 2007.

خامساً: المراجع الإلكترونية

إبراهيم، مادلين، اليهود الروس وانخراطهم في الحياة السياسية الإسرائيلية، الحدث، 2019، على الرابط: <https://bit.ly/2G7KZex>

سالم، سيدي، الأحزاب السياسية الإسرائيلية، الجزيرة، 2004، على الرابط: <https://bit.ly/2GsfuMv>

ضاهر، بلال، المهاجرون الروس: صوت داعم لليمين الإسرائيلي، 2019\3\13، على الرابط: <https://bit.ly/309GXZR>

**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**The Impact of Demographic and
Socio-Economic Changes on the Rise
of Far Right Wing Parties in Israel**

**By
Assala Rasheed Yousef Sakhel**

**Supervised By
Dr. Hasan Ayoub**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and
Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National
University, Nablus, Palestine.**

2020

The Impact of Demographic and Socio-Economic Changes on the Rise of Far Right Wing Parties in Israel

By

Assala Rasheed Yousef Sakhel

Supervised By

Dr. Hasan Ayoub

Abstract

This study sheds light on issue related to the growth of the right-wing and far right-wing parties in Israel. It recounted the history of the takeover of power by right-wing parties that began in 1977. Then, it analyzes the causes of the rise of the right: demographic and socio-economic factors represented mainly by migration from the former Soviet states; and the impact of economic crisis and the reform plan that led Israel to move towards a neo-liberal economy, Our main task, therefore is establish linkages between these factors and the changes in Israel's political map; particularly the drift to the right.

The study claims that the combination of Israel's entry towards neoliberalism and Soviet migration waves led to a significant change in the Israeli political map. This is due to the economic crisis that Israeli society lived and the state of austerity that worsened social conditions and increased unemployment rates, accompanied with Soviet migrations that created a new layer within the Israeli society and changed its structure.

The validity of this hypothesis was examined through the case study method, in which Israel's demographic and socio-economic factor and their influence on the political map's shift to right-wing were taken as a case

worthy of study and analysis. The dialectic approach was used because of its appropriateness; it can uncover the contradictions and struggles within Israeli society on socio-economic and ethnic-demographic grounds. This approach has been used to illustrate the extent of internal changes in society, particularly in demographic, socio-economic factors, and how they contributed in the changing the of Israeli political situation.

The study divided the time stages in such a way that could examine Israeli migration and economy, from the inception of the state to the Soviet migration in the early 1990s and the entry of Israel to the open market system in the 1980s, to arrive at an analysis that explains Israeli political facts through political parties' spectrum.

The study found that the Zionist left's base disappeared and was marginalized during the Soviet migration, which entered the middle class with right-wing preconceptions, and with the disappearance of left-wing parties during the economic crisis and the right-wing gain of the poor through concessions granted in West Bank settlements, this contributed to the consolidation of the Israeli right.